الثلاثاء 6 شباط 2024
العدد 5126 السنة الثامنة عشرة
Mardi 6 Février 2024 no 5126 18ème année

20 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

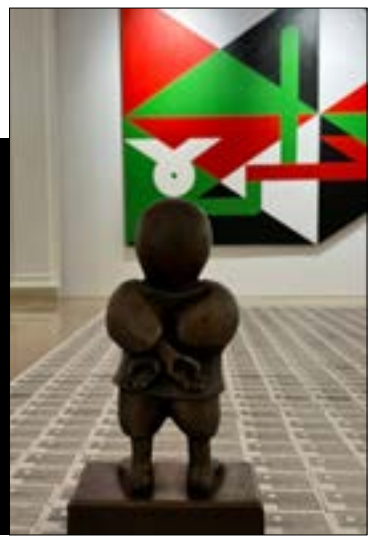

ثقافة

«أمير غزّة الصغير» شاهداً على المذبحة الفظيعة

18

السنّة لابن سلمان: اسحب فرمان عزل الحريري! [10]

أميركا لإسرائيل
هكذا نخرج من المأزق

(أ ف ب)

تقرير

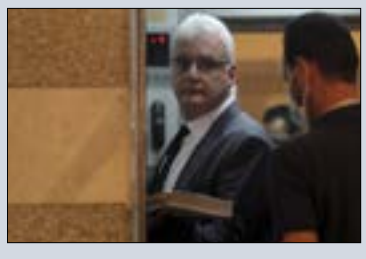

ديوان المحاسبة لوزير الاتصالات: أين مزايدة البريد؟

12

تحقيق

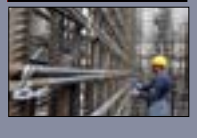

سنة على الزلزال
نسبة الترميم تقارب 0%!

13

تقرير

المادّتان 93 و94 في الموازنة
ضريبة استثنائية على أرباح صيرفة والدعم

14

طوفان الأقصى

مخطّط القرن العشرين للعراق ومخطّط القرن الواحد والعشرين للسعودية

وليد الخالدي *

لم يعد خافياً ما يخطّطه الصديقان الحميمان المرشد بنيامين نتنياهو والمريد المدعو جو بايدن لمستقبل كلٍّ من إسرائيل والولايات المتحدة في مشرقنا، بل ولمستقبل مشرقنا ذاته بأسره، فقد أصبح ما يخطّطانه واضحاً وضوح الشمس في ضحاها.

تصبو خطّة الصديقين الكبرى Master Plan إلى خلق تغيير جيوستراتيجي مصيري في موقع المشرق العربي في الباحة الدولية، بحيث يغدو جزءاً أبديّاً لا يتجزأ من المنظومة الأمنية الغربية برئاسة الولايات المتحدة، بما فيها الحلف الأطلسي المتنامي في أعقاب الحرب الأوكرانية، وذلك في وجه الدول العالمية الكبرى غير الموالية للغرب وعلى رأسها الصين وروسيا.

ويُحاكي هذا المخطط مخطّطاً غربياً سالفاً، حاولت بريطانيا والولايات المتحدة فرضه على مشرقنا في القرن الماضي عبر مشروعٍ ما عُرف بحلف بغداد المردَف بمشروع أيزنهاور مع فوارق بين المخطّطين منها:

أولاً: كان العهد العراقي الهاشمي بقيادة نوري السعيد المخضرم المرتكز الأرخميدي Archamedean Fulcrum في مشروع مخطّط القرن الماضي، بينما مرتكز اليوم هو العربية السعودية بقيادة وليّ عهدها الشاب.

ثانياً: كان غاية مخطّط القرن الماضي تعبئة المشرق العربي في وجه الشيوعية السوفياتية، بينما غاية مخطط اليوم تعبئة المشرق العربي في وجه خليفة روسيا السوفياتية بقيادة بوتين Putin والصين في آن.

ثالثاً: كان هدف مخطّط القرن الماضي عملاً بمبدأ «فرّق تسد» العتيد إلى تجذير الخلاف العربي البيني وتأجيجه أي الخلاف بين الحواضر بغداد والرياض من ناحية والقاهرة الناصرية من الناحية الأخرى، بينما هدف مخطّط اليوم الجهنمي عملاً بالمبدأ إياه هو تجذير الخلاف البيني المذهبي الإسلامي وتجذيره، أي الخلاف بين أهل السنّة من ناحية وأهل الشيعة من الناحية الأخرى، وذلك باعتبار إيران الشيعية خطراً وجودياً على الأمة العربية. وأن الجوالي العربية الأصيلة الشيعية في كل من العراق وسوريا ولبنان والبحرين والسعودية وسائر الأقطار العربية والإسلامية هي مجرد مخالب لأجهزة إيران الشيعية الأمنية مشهرة ضد سكان هذه الديار السنيين الآمنين وضد إسرائيل والمصالح الغربية في المشرق في آن.

واللافت كل الإلفات في المخططين أن كليهما يرميان إستراتيجياً إلى تحويل أنظار الرأي العام العربي بعيداً من الخطر الصهيوني الحقيقي القابع على سرّة العالم العربي: فلسطين ملتقى مغربه بمشرقه، بل إن الدافع الأكبر أصلاً لكلا المخططين إن هو إلا حرص الغرب العنيد على هذا التحويل تأميناً لمستقبل إسرائيل ولضمانه، واللافت كل الإلفات أيضاً، أن مخطط القرن الماضي تحاشى كلياً أي ذكر لإسرائيل بينما يجاهر مخطط اليوم وعلى رؤوس الأشهاد بأنه يحمل في طياته الحل المرتجى للقضية الفلسطينية، أما كيف يكون ذلك فيبشرنا مخطط اليوم بأن السر يكمن في دور السعودية والسعودية بالذات من حيث أنها المرشحة لتكون المرتكز الأرخميدي الإقليمي المعاصر لمخطط اليوم ولحل القضية الفلسطينية في آن. وهو المخرج الذي فتق لبنيامين نتنياهو طاهي هذا المخطط أصلاً الذي سلف أن سوّقه في حينه بنجاح إلى صاحب الصفقات دونالد ترامب عبر صداقة صهره اليهودي مع ولي العهد السعودي، وهو المخرج إياه الذي كرر نتنياهو تسويقه إلى خليفة ترامب الصهيوني العقائدي منذ نصف قرن وصديقه الحميم المدعو جو بايدن.

ولكن ما هو هذا الدور ولماذا العربية السعودية بالذات؟

يعود بعض الجواب إلى أنه إذا كانت ثمة آلهة تعبدها النخبة السياسية الأميركية فهي يقيناً آلهة المال، وبعضه الأهم أنه خلافاً للتطبيعيين الإبراهيميين السبّاقين الأربعة، فلا وزن أدبياً أو معنوياً، ولا صفة تمثيلية لأي منهم حتى تجاه رعاياهم هم ناهيك عن أي صفة رمزية مهما كانت تتعدى حدودها، بينما إضافة إلى قناطير السعودية المقنطرة فهي إلى كونها دولة كسائر أقرانها تحتل في آن منزلة لا تضاهيها منزلة أي دولة أخرى أينما كانت في هذا الكون طرّاً من حيث سموها ورفعة مقامها وفرادتها الرمزية الروحية بصفتها سادنة الحرمين الشريفين وهو ما يُملي على أولي الأمر في الرياض وجائب وموجبات لا تنسحب على أي دولة عربية أو إسلامية سواها والتي حريّ بنا أن نتطرق إليها في معالجة تالية بإذن الله.

* مؤسس مؤسسة الدراسات الفلسطينية

عن «ثقافة الموت»

عامر محسن

من مفارقات هذه الحرب أنّ أكثر النّاس في جنوب لبنان يعيشون حياتهم بقدرٍ كبيرٍ من «الطبيعيّة». أصوات القصف تبدو قريبة، وطنين المسيّرات يرافقك على الدّوام، وهناك قلقٌ من أن تصل الحرب إليهم. ولكنّ غالبية النّاس، في القرى خلف خطّ المواجهة، قد اعتادت بعد أشهر من القتال على الوضع الجديد، وهي تمارس أعمالها وتذهب وتجيء بشكلٍ شبه طبيعي. البعض هنا قد يغيب عنه ثمن هذا «الأمان النسبيّ»، وكم هو استثنائيٌّ وكيف حصّلناه، وقد يغفل - وهو يستأنف حياته اليوميّة «خلف الدّرع» - أنّ رجال المقاومة يعيشون أيّاماً عصيبةً وصعبة، وأنّ هذه بتلك.

كثيرٌ من اللبنانيّين لا يعرف عن حجم الدّمار في قرى المواجهة، وهو يشهد على مستوى العنف في هذه الجبهة. بيوتٌ كثيرة، بل أحياء كاملة في عدد من القرى أصبحت ركاماً (يشرح أحد القاطنين هناك أنّ ما يهوّن عليه هو كونه يشاهد بعينيه الدّمار نفسه في المستوطنات الإسرائيلية على الجانب المقابل). لم يحصل، بطبيعة الحال، أيّ نوعٍ من الحملة الوطنية لإغاثة النّازحين أو دعم الصّامدين، بل شهدت الساحة اللبنانية - للمرّة الأولى منذ 1982 - خطاباً سياسياً في لبنان ينحاز ضدّ المقاومة سلفاً وبوضوح (وأنا شخصياً أفضّل هذا النّمط من الصراحة، وأن يُقابل - عالم السياسة الأميركي، اليوم في جبل عامل، لشرح لك بوضوح كيف يبني التراكم التاريخي والتجربةُ ثقافة تضامنٍ ومسؤوليةً اجتماعيّة، وأنّ هذا من أهمّ ما يميّز مكاناً عن آخر. الثقافة تغيّرت ونحن، بصراحةٍ، لم نولد هكذا، وهذا مختلفٌ عن مفهوم التضامن العائلي المعروف بين اللبنانيين. بل إنّ الطبيعة الريفية والعائلية لجنوب لبنان قد لا تشجّع، في المبدأ، على الالتزام الجماعي (لديّ شبه-نظريّة أنّ من أسباب نجاح الجنوبيّين المادّي الكبير في العقود الماضية، حالة التنافس العائلي والحزازيات في القرى. والتنافس العائلي يناسب فكرة التدافع الرأسمالي - بمعنى أنّك، لو أمرٍ مكلف، فما عليك سوى الاتّصال بالرابط في القرية المعنيّة، يجيبه «اتركها عليّ»، ثمّ يدور على الأثرياء، وكلّ من لديه مال، ويكون المبلغ جاهزاً في اليوم التّالي. كمية المباني والشقق التي فُتحت لمن نزحوا، لا أحد هذه المرّة يقطن في المدارس والخيام.

التّعبير الذي استخدمه المسؤول أعلاه هو «الثقافة قد تغيّرت». وهنا تحديداً بيت القصيد. لو كان روبرت بوتنام، عالم السياسة الأميركي، اليوم في جبل عامل، لشرح لك بوضوح كيف يبني التراكم التاريخي والتجربةُ ثقافة تضامنٍ ومسؤوليةً اجتماعيّة، وأنّ هذا من أهمّ ما يميّز مكاناً عن آخر. الثقافة تغيّرت ونحن، بصراحةٍ، لم نولد هكذا، وهذا مختلفٌ عن مفهوم التضامن العائلي المعروف بين اللبنانيين. بل إنّ الطبيعة الريفية والعائلية لجنوب لبنان قد لا تشجّع، في المبدأ، على الالتزام الجماعي (لديّ شبه-نظريّة أنّ من أسباب نجاح الجنوبيّين المادّي الكبير في العقود الماضية، حالة التنافس العائلي والحزازيات في القرى. والتنافس العائلي يناسب فكرة التدافع الرأسمالي - بمعنى أنّك، لو ولدت فلّاحاً وجمعت مئة مليون دولار، فإنّ أمّك قد تموت في حسرةٍ لأن العائلة الأخرى جمعت مئتَي مليون). الثّقافة تغيّرت بفعل التجربة والتاريخ. هذا معنى ما كنّا نقوله عن أنّ هؤلاء النّاس ليسوا مجرّد ضحايا ولا «كتلة» (أو «بيئة»، ذاك التعبير الموارب المريب الذي لا يُستخدم إلّا معهم). بل هم أيضاً فاعلون تاريخيّون وسياسيّون، يخوضون جماعياً، منذ ما يقرب النصف قرن، تجربة سياسية تدرّبهم وتعلّمهم وتنظّمهم (وهذا، في المناسبة، هو معنى «الحداثة» في الحركات الاجتماعية).

حياتك ليست أمرا عادياً، هي حياةٌ سوف تمرّ بها مرّة واحدة، فمن العجز ان تعيشها بلا معنى وعقيدة

للتدليل على الأمر، يستذكر مسؤول المقاومة أيّام ما قبل التّحرير: أن يأتي بشهيدٍ إلى المستشفى، فيقوم الأهل المكلومون أحياناً بشتمه وشتم المقاومة. اليوم تقف الأمّ بفخرٍ مع الوالد، ويتلقّون التبريكات. المسألةُ هي أنّك إن كنت تنظر إلى هذا المشهد ولا ترى فيه سوى علامة عن «ثقافة موت»، فهذا لأنّك لا تعرف شيئاً عن شؤون الموت والحياة. يمكن أن أتكلّم عن أمورٍ مثل «مؤسسة الشهيد» وعن ظروفٍ إنشائها، ولماذا وكيف تمّ تأصيل مفهوم الشهادة في المجتمع. ولكن من الأفضل هنا أن نذهب مباشرة إلى قلب «الاتّهام».

قرأت مؤخراً نقداً لفكرة «الموت» في ثقافة القرون الوسطى في أوروبا (السوشيال ميديا ليست بلا فوائد). يبدو أنّ تلك المرحلة قد شهدت انتشاراً لثيمات الموت في الفنون، حضورٌ دائم لملك الموت أو المعارك أو الجماجم، وثقافة فروسية بين النّخبة تُعلي من شأن حياة المشقّة والخطورة، وفكرة أن تموت شاباً في ساح القتال. كأنّ الناس وقتها تلاعب الموت على الدّوام. والتفسير السائد هو أنّ هذا التآلف مع الموت قد جاء بسبب مرحلة «الموت الأسود» والطّاعون، واعتياد الناس على الموت الفاجع، لمن حولهم والخوف الدائم منه. الرأي المخالف هنا كان يجاهج بأنّ المسألة قد تكون عكسيّةً بالكامل. إنّك إن نظرت إلى هذه الأمور ضمن إطارها الثقافي الأشمل، لفهمتَ أنّها لم تكن تعبّر عن خوفٍ من الموت أو تطيّر منه، بل، على العكس تماماً، هي كأنت تصريحاً بـ«فائضٍ من الحياة». الفكرة هنا هي أنّ التحدّي الدائم للموت يعني أنّك تريد أن تعيش «كثيراً»، وأنّ حياتك ليست أمراً عاديّاً. هي حياةٌ سوف تمرّ بها مرّةً واحدةً. فمن العجز أن تعيشها بلا معنى وعقيدة. أن يقتصر هدفك على إطالتها قدر الإمكان، وأنت تعيش خوفاً متزايداً من نهايتها. حياتك هي هبةٌ وتجربةٌ هائلة، وأنت تكرّمها وتكرّم نفسك بأن تعيشها بقوّة كما يجب، وهذا يبدأ من ألّا تخاف من الموت في سبيل ما تراه جميلاً.

الاستباحة والمقاومة

وليد شرارة

يتوارث المستعمرون وسائل وأدوات السيطرة، بعضهم عن بعض. قبل مدة، نشرت وسائل إعلام صهيونية صوراً لعشرات من رجال غزة، وقد جُمعوا شبه عراة في أرض جرفها جيش الاحتلال، الذي ادّعى بأنهم من مقاتلي المقاومة في غزة. وأمس انتشرت صورة (تم اختفت عن المواقع) لمعتقل فلسطيني عارٍ ومقيّد اليدين أمام الجندي الصهيوني. ليست في الواقع سوى تكرار لصور مماثلة لمعتقلين عراقيين، وقبلهم لفيتناميين، عراة أمام جلّاديهم الأميركيين، أو لمعتقلين جزائريين، أمام الغزاة الفرنسيين. تعرية المعتقلين هي أداة من أدوات ترسانة الاستعمار التقليدية، شأنها في ذلك شأن التعذيب والقتل الجماعي والتهجير والاغتصاب، للمثال لا الحصر، الهادفة إلى تظهير قدرته على الاستباحة الكاملة لمن يتجرّأ على مقاومته. لم نرَ ممارسات شبيهة، وتحديداً تعرية للمعتقلين، خلال الحروب الكثيرة والدامية، التي وقعت بين الدول الأوروبية في القرنَين الـ19 والـ20. راعت هذه البلدان، بدرجات متفاوتة بطبيعة الحال، القواعد والأعراف والضوابط السائدة في ما بينها حيال كيفية معاملة أسرى الحرب. لم تكن الاستباحة الكاملة واردة بين «أبناء أمم متحضّرة» وإن تنازعوا. غير أن مثل هذه القواعد والأعراف والضوابط لم تكن سارية المفعول خلال حروب «مكافحة التمرّد» في المستعمرات.

عندما وصف وزير الدفاع الصهيوني يوآف غالانت سكان غزة بأنهم «حيوانات بشرية»، هو كان عملياً (وموضوعياً) ناطقاً رسمياً باسم كل التاريخ الاستعماري للغرب الجماعي ومنظوره التراتبي لشعوب العالم. تحمل عملية تعرية المعتقلين بصمات كل الأيديولوجيا العنصرية للاستعمار، وربطها لإذلال أبناء «المجتمعات التقليدية»، أي المتخلّفة في عرفهم، بانتهاك تقاليدها وأعرافها ومعتقداتها، خاصة تلك المرتبطة بالحشمة. نزع ملابس أسير، وتصويره في وضعيات مهينة، كما جرى في معتقل أبو غريب على أيدي قوات الاحتلال الأميركي للعراق مثلاً، والتسريب المتعمّد للصور، كلّ ذلك كان جزءاً لا يتجزّأ من استراتيجية مكافحة التمرّد الأميركية لكسر شوكة المقاومة العراقية عبر ترويع حاضنتها الاجتماعية من خلال التلويح بالاستباحة الكاملة. لم يلتفت العديد من المعلّقين إلى أن أولى عمليات القتل المشهدي لرهائن أميركيين أو غربيين في العراق، عبر قطع رقابهم، تمّت بعد انتشار صور وأفلام الانتهاكات والإذلال في سجن أبو غريب وغيره من معتقلات الاحتلال الأميركي، وكردّ فعل انفعالي عليها.

التنكيل بشعوب المستعمرات وارتكاب أفظع الجرائم بحقّها، هما ممارستان من ممارسات الاستعمار القديمة، لكن إدراج هذه الممارسات في إطار عقيدة متكاملة عسكرية وسياسية، تهدف إلى مجابهة حركات التحرر، جرى في النصف الثاني من القرن العشرين، بعد هزيمة الجيش الفرنسي في حرب فيتنام الأولى. عكف روجيه ترنكيي، وهو كولونيل فرنسي شارك في هذه الحرب، على دراسة نظريات حرب الشعب (التي بلورها الرئيس الصيني الراحل ماوتسي تونغ والجنرال الفيتنامي فو نجوين جياب) والتجربة الميدانية لثوار الفيتكونغ، وبلور عقيدة حول كيفية مواجهة هذا النمط من القتال في كتاب أصدره آنذاك لحساب الجيش الفرنسي بعنوان: «عن الحرب الثورية». شكّل هذا الكتاب الأساس النظري لعقيدة مكافحة التمرّد التي اعتمدها الجيش الفرنسي في الجزائر في السنوات التي تلت. وقد شرحت ماري موريبل روبان، الصحافية والباحثة الفرنسية، في كتابها «فرق الموت، المدرسة الفرنسية»، بإسهاب السياسات والتكتيكات التي اتّبعها الجيش الفرنسي بغية ترويع الحاضنة الاجتماعية للثورة الجزائرية، وفي مقدّمتها اعتماد أساليب كالإذلال المتعمّد للمعتقلين والمعتقلات عبر تعريتهم، وإخضاعهم لشتّى صنوف التعذيب والاغتصاب، هذا الصنف من الإذلال كان منهجياً وبمثابة سلاح حرب. بات من المسلّم به اليوم أن حرب الجزائر كانت بالنسبة إلى القوى الاستعمارية، بما فيها الولايات المتحدة وإسرائيل، نموذجاً إرشادياً، وأن بعض القادة العسكريين الإسرائيليين، كرفائيل إيتان، رئيس الأركان الصهيوني خلال اجتياح لبنان في عام 1982، قاتل مع الجيش الفرنسي خلاله إلى جانب ضباط إسرائيليين آخرين. إسرائيل هي الوريث الشرعي لكل تاريخ الاستعمار الغربي الدامي، والذي نعرف جميعاً المصير البائس الذي آل إليه رغم هول جرائمه. الرأس المرفوع للمعتقل الفلسطيني ونظرة التحدي في عينيه في مقابل الجلّاد الصهيوني يقولان الكثير، بالنسبة إلى من يريد أن يرى، عن مصير هذا الكيان ومستوطنيه.

ابراهيم الأمين

غالانت ومتاهة لبنان

كثيرون أصابهم الملل جراء الاستماع الى يؤاف غالانت. يعاني الرجل من عقدة غزة. عندما كان قائداً للجيش، اتّهم المستوى السياسي بمنعه من سحق حماس. لكنه اليوم، يجلس في مقعد القرار. وكل ما يقدر عليه، هو التنقل بين المواقع العسكرية، والتقاط الصور مع الجنود، قبل أن يشغل الراديو المزروع في رأسه، مكرراً الأغنية نفسها، كما يفعل في جلسات الحكومة. الجنرال الخائب ربما لا يعرف أنّ أحداً لا يقدّره في الجهة المقابلة. يكفي أن تنظر الى طريقة تعامل بنيامين نتنياهو معه. أو كيف يتجنّبه وزراء مجلس الحرب. لكنه يخرج علينا، ليصبّ جام غضبه وكأنه يعيش في كوكب آخر. يتصرف مثل ضابط صف، يلتزم البيان المكتوب له، حتى ولو كان يعرف أنّ أحداً من الجنود لا يستمع إليه.

المشكلة، أنه كثير الكلام، ويهدّد طوال الوقت، ولا يترك أحداً من غلاظته. يهدّد رئيس حكومته، ورئيس أركان جيشه، ثم يهدد الوزراء الذين «هبطوا بالمظلّة الأميركية» على الحكومة، ويهدد الفلسطينيين في غزة والضفة والشتات، ويهدد لبنان وحزب الله، ويهدد أنصار الله في اليمن والمقاومة في العراق والسلطة في إيران. وفوق كل ذلك، لديه لازمة «الأسبوع الإضافي». قال إنه يحتاج الى أسبوع أو اثنين، لإنهاء العمل في شمال غزة، ثم طلب أسبوعاً إضافياً لتنظيف وسط القطاع، قبل أن يطلب أسبوعاً جديداً للوصول الى مركز القيادة في خان يونس، ثم سيخرج علينا بعد أسبوع، ليطلب أسبوعاً جديداً حتى ينجز العملية في رفح، وهناك سيطلب المزيد من الأسابيع.

أما على جبهتنا، فإن غالانت ليس لديه سوى الحديث عن الحرب المدمرة التي ستصيب لبنان إن لم تتوقف المقاومة عن قصف جنوده على الحدود. ويمكن لأي متدرب أن يجمع للرجل أكثر من عشرين تصريحاً عن لبنان، يكرر فيها العبارات نفسها: إذا لم يتصرف العالم ويكبح حزب الله، فسوف تقوم إسرائيل بالمهمة. وها هو اليوم، يضيف على ذلك قائلاً: حسناً، من قال إنه في حال توقف القتال في غزة، فإن القتال سيتوقف في لبنان؟

السؤال على أهميته ليس مطروحاً للإجابة إلا على طاولة المستوطنين من سكان مستعمرات الجليل الخالية. سبق لهؤلاء أن اجتمعوا مراراً بغالانت وبأركان جيشه. سمعوا الكثير من الوعود، وفي نهاية كل لقاء يقال لهم: سوف نمنح الديبلوماسية بعض الوقت، ولكن الزمن يضيق، وسنقوم بدورنا متى حان الوقت.

ومتى يحين الوقت؟

الآن، يواجه غالانت أحجية رسمها له قادة المستوطنين، لتظهر على شكل لعبة السلّم والأفعى. وفي كل مرة يرفعهم الى أعلى بتصريحات نارية، يأتي من خارج القاعة صوت صاروخ قادم من صوب لبنان ليعيد إنزالهم وهو معهم الى تحت. بعيداً عن الإعلام، يتولى ضباط جيش الاحتلال المنتشرون في الشمال إفهام المستوطنين بأن الحلّ ليس قريباً، وأن عليهم الاستعداد لبقاء وقت أطول بعيداً عن منازلهم. لكنْ هناك من يقول لهم بأن الهدنة القريبة مع غزة ستسمح لهم بالعودة الى منازلهم. ومن يقول لهم ذلك، ليس غالانت، ولا ضباط جيشه، بل المقاومة في لبنان، التي تقول بأن وقف الحرب في غزة يعني وقف العمليات في الشمال. وعندها يمكن لهؤلاء العودة الى منازلهم.

لكن مهلاً. غالانت يقول بأن وقف إطلاق النار في غزة مؤقّت. وإن جيشه سوف يستأنف الحرب. فماذا على المستوطنين أن يفعلوا: يعلن عن الهدنة في غزة، فيتوقف حزب الله عن قصفهم، فيعودون الى منازلهم، يزيلون الركام، وينظفون أوساخ الجنود داخل المنازل وفي باحات المستوطنات. ثم يدرسون كيفية إعادة الإعمار، وفي غمرة انشغالهم في إنعاش أعمالهم، يسمعون أن الهدنة انتهت، ويبدأ رنين الهواتف حيث تطلب الجبهة الداخلية منهم ضرورة مغادرة المكان فوراً!

في هذه الحالة، يبدو أن المستوطنين، الذين يواجهون معضلة كبيرة في التعامل مع حكومتهم، أقرب الى قرار إحالة غالانت وجنرالاته الى لعبة جديدة، اسمها المتاهة اللبنانية.

وقمح!

طوفان الأقصى

تعمّق الخلافات الإسرائيلية
أميركا تلقي بثقلها: هكذا نخرج من المأزق

(أ ف ب)

حسين الأمين

تتفاقم الخلافات الإسرائيلية الداخلية، وصولاً إلى حدّ تهديد كل الأطراف بترك الائتلاف الحكومي أو «كابينت الحرب»، ما يعني انهيار أحدهما، وبالتالي تلقّي بنيامين نتنياهو ضربة قاتلة. ويهدّد حليفا رئيس الحكومة من اليمين المتطرّف، إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، بالانسحاب من الحكومة، في حال ذهب نتنياهو نحو صفقة تبادل «غير مرضية» لهما، في حين يهدّده شريكاه المستجدّان في «حكومة الطوارئ»، بني غانتس وغادي إيزنكوت، بترك مقعديهما، في حال وجدا أنه يمنع صفقة تبادل جديدة، لحسابات سياسية خاصة به. وإلى جانب الرجلين، يقف زعيم المعارضة، يائير لابيد، من خارج الحكومة، ليدعو مرّة إلى إسقاطها وسحب الثقة منها في «الكنيست»، وأخرى لعرض «الأمان السياسي» على نتنياهو في حال تخلّي الأخير عن حليفيه،

> **بدأت واشنطن البحث عن التخفيف من آثار الطوفان، عبر استكمال خطط ما قبل الحرب**

ليحلّ لابيد وحزبه مكانهما، وتكون الحكومة بالتالي مغطّاة سياسياً في حال أرادت المضي في الصفقة. أما الولايات المتحدة، التي بدأ، وزير خارجيتها، أنتوني بلينكن، جولته في المنطقة من السعودية، فالواضح أن الكباش بين إدارتها ونتنياهو، وصل إلى مستويات متقدّمة، جلّاها حديث صحيفة «بوليتيكو» الأميركية عن أن الرئيس جو بايدن، وصف نتنياهو في محادثات مغلقة بأنه «رجل سيّئ مجنون»، معبّراً عن قلقه من «سعي نتنياهو إلى جرّ الولايات المتحدة إلى حرب شاملة في الشرق الأوسط». ورغم نفي المتحدث باسم بايدن الحديث الذي ساقته الصحيفة، إلا أن ذلك لا يتعدّى كونه «بروتوكولاً» وأداباً مُلزمة، إذ وإن لم يقل الرئيس الأميركي العبارة، إلا أنه يتصرّف وفقها بشكل واضح.

ما الذي تريده واشنطن؟

لا تريد واشنطن إنهاء الحرب الإسرائيلية بشكل كامل، من دون أن تؤدي إلى إنجازات حقيقية. وهي ترى أن إسرائيل فشلت في تحقيق تلك الإنجازات، في الوقت نفسه الذي تشعر فيه أن المنطقة تقترب أكثر فأكثر من انفجار كبير، قد يطيح بكثير مما «رتّبته» في هذه المنطقة، فضلاً عن كون قواتها المنتشرة هنا، ستكون أهدافاً أكيدة في أي حرب كبرى مُفترضة. كما اختبرت عرضاً نموذجياً من ذلك، عندما قُتل الجنود الثلاثة، وجُرح نحو 40، في القصف على القاعدة الأميركية في شمال الأردن. إزاء ذلك، تبحث الإدارة الأميركية عن «مخارج» للحرب، تتيح لجميع الأطراف القول بأنها «لم تخسر»، على الأقلّ، إن لم تكن «قد ربحت». ولكن، في الوقت عينه، فهي تهدف إلى بلورة عملية المخرج المُفترض، بما يخدم تحقيق مصالحها الاستراتيجية الأوسع، وتجنيب إسرائيل مسارات قد ترفع من تكلفة إنهاء الحرب لاحقاً، أو حتى تشكّل مخاطر وجودية على الكيان.

ومن هنا، يُفهم الحديث الأميركي عن أن خطط ما قبل الحرب، كانت تقضي بأن يُنجز التطبيع السعودي - الإسرائيلي، هذا العام، بأثمان مقبولة، من قبيل تعزيز السلطة الفلسطينية نوعاً ما، وكبح جماح الاستيطان في الضفة الغربية، من الجهة الإسرائيلية، إضافة إلى تأمين صفقات تسليح كبرى من الولايات المتحدة للسعودية، وتيسير ما عُرف بـ«المشروع النووي السعودي». لكن بعد عملية «طوفان الأقصى»، بدأت الولايات المتحدة البحث عن التخفيف من آثار الطوفان، وذلك باستكمال خطط ما قبل الحرب، وأهمّها التطبيع. ولكن، ليتمّ هذا الآن، بات على الأميركيين أن يدفعوا ثمناً أكبر له، بسبب الوقائع التي أفرزتها الحرب، ودخول قطاع غزة إلى المشهد من أوسع الأبواب. وبناءً عليه، طرحت الإدارة استعادة مسار «حلّ الدولتين». ومن هنا أيضاً، يأتي استعجال «تبريد» الحرب لعدّة شهور، تمهيداً للانتقال إلى مشروع التطبيع السعودي - الإسرائيلي في صيف العام الجاري، بما يفيد الحملة الانتخابية «المتعثّرة» لبايدن و«الحزب الديمقراطي»، ويرضي نتنياهو الذي شكّل التطبيع مع السعودية، هدفاً أساسياً وكبيراً له.

الوسيلة

على أن لتحقيق ذلك وسائل قد لا يُمسك بها الأميركيون بأسرها، ما يهدّد أصل نجاح الخطة المفترضة. وتكمن الأزمة الحقيقية أمامهم، في الموقف المتشدّد لنتنياهو وحلفائه من مجموعة قضايا أساسية، أبرزها:

- خفض التصعيد وإنهاء الحرب في قطاع غزة.
- الانسجام مع جهود «حلّ الدولتين».
- تجميد الاستيطان في الضفة الغربية.

وبينما يعتقد الأميركيون بإمكانية «ترويض» نتنياهو، وإقناعه، بالترغيب والترهيب، بإيجاد حلول وسطية، كونه رجل سياسة، وهم أدرى به على مدى عقود، فضلاً عن صعوبة عزله وتنحيته، إلا أنهم يرون في بن غفير وسموتريتش، حجري عثرة أساسيَين، يدركون صعوبة تخطيهما. وبناءً عليه، دشّن الأميركيون، منذ مدّة، مسارات ضغط على الحكومة الإسرائيلية، لترويض المعاندين والمتخوّفين، وإزالة العثرات أو تجاوزها، بحسب ما يظهر إلى الآن، أبرزها:

أولاً: الدفع نحو ضمّ غانتس وإيزنكوت إلى «حكومة الطوارئ» منذ الأيام الأولى للحرب، لضبط ميزان اتخاذ القرارات، وكبح نتنياهو في حالات محدّدة... ثمّ دفعهما إلى التلويح باستقالتهما أخيراً، في حال تعمّد نتنياهو وحلفاؤه إفشال صفقة التبادل المفترضة.

ثانياً: تشكيل رأي عام إقليمي ودولي، داعم لمسار «حل الدولتين»، ومتبنٍّ للموقف الأميركي، وتصوير من يعارض هذا الرأي، أي الحكومة الإسرائيلية، «مارقاً» على الإرادة الدولية، وخاصة الغربية، ومُهدّداً بالعزلة في المستقبل.

ثالثاً: إعادة تفعيل الحراك السياسي المعارض لنتنياهو وحكومته في الكيان، عبر العودة التدريجية إلى التظاهر في الشوارع، وخصوصاً إلى جانب عائلات الأسرى في قطاع غزة.

رابعاً: فرض عقوبات على عدد من المستوطنين في الضفة الغربية، في رسالة مباشرة إلى بن غفير وسموتريتش، والتهديد بإمكانية إدراجهما شخصياً على لوائح العقوبات ومحاصرة جماعاتهما.

خامساً: تشجيع لابيد على إبداء استعداده لتأمين «شبكة أمان» سياسي لنتنياهو، ما يمنح الأخير ورقة بالبد، يهدّد بها حليفيه المتطرفَين، وقد يستعملها في حال اضطراره لذلك في سيناريوات متطرّفة.

وتتقدّم هذه المسارات، بعضها بموازاة بعض، وهي تلتقي أحياناً، لتصبّ جميعها في الهدف النهائي: مكسب أميركي كبير، يتضمّن مجموعة مكاسب إسرائيلية أصغر.

غانتس يتحرك نحو «الليكود»: فلْتتعاون على إطاحة نتنياهو

رغم التصريحات المكرورة لزعيم «المعسكر الوطني»، ووزير «مجلس الحرب»، بيني غانتس، والتي أعاد عبرها تذكير قاعدته الانتخابية أولاً، ومطالبته بالانسحاب من «حكومة الطوارئ» التي يقودها بنيامين نتنياهو ثانياً، بأن القفز من مركب هذه الحكومة هو أمر «ليس مطروحاً» من ناحيته، تظهر تحركاته «خلف الكواليس» عكس ذلك تماماً. إذ كشفت «إذاعة الجيش الإسرائيلي» أن جهات في كتلة «المعسكر الوطني»، حاولت إقناع وزراء وأعضاء «كنيست» في حزب «الليكود»، الذي يتزعّمه نتنياهو، بالإطاحة بالأخير في الولاية الحالية لـ«الكنيست»، على خلفية التوتر داخل الحكومة والخلافات التي ما فتئت تتفاقم حول أكثر من عنوان. وفي التفاصيل التي أوردتها الإذاعة، توجه مبعوثون من قبل غانتس إلى شخصيات في «الليكود»، وأبلغوهم أنه «في حال نجاح محاولة نزع الثقة عن نتنياهو في الكنيست، بحيث لا يتم إسقاط الحكومة وإنما رئيسها فقط، فإن المعسكر الوطني سيعبأ بمستقبلهم السياسي»، في إشارة إلى ضمان مناصب وزارية أو سياسية لهم في حكومة جديدة. ووفقاً لنخبة «المعسكر الوطني»، فإن المطروح أن يترشّح عضو في «الليكود» لمنصب رئيس الوزراء، لمدة محددة، على ألا يكون في المستقبل مرشحاً للمنصب ذاته كي لا يشكل تهديداً على أعضاء «كنيست» آخرين من الحزب نفسه، يتنافسون على خلافة نتنياهو في رئاسة الحزب والحكومة. إلّا أن هذه الخطة لا تحرّكها الخلافات المتفاقمة فقط، بل يبدو الطموح السياسي لغانتس حاضراً فيها، وخصوصاً مع تصاعد شعبيته وشعبية حزبه في استطلاعات الرأي الإسرائيلية، والتي تُظهر ازدياد قائمته بأكثر من 20 مقعداً، ليحصل على ما بين 32 و40 مقعداً، فيما يتقدّم أيضاً في السؤال حول الشخصية الأنسب لرئاسة الحكومة في نظر الإسرائيليين.

وبما يتّسق مع تلك الأرجحية، كشفت هيئة البث الإسرائيلية (كان 11)، أخيراً، أن عدة دول عربية بدأت، أخيراً، التواصل مع غانتس لاعتقادها أنه المرشح الأبرز لرئاسة الحكومة المقبلة، وذلك بموازاة انعدام ثقتها بنتنياهو. ونقلت الهيئة عن مصدر دبلوماسي عربي قوله إن «مسؤولين كباراً من دول عربية يجرون محادثات خلال فترة الحرب المتواصلة، مع غانتس، انطلاقاً من اعتقادهم بأن الأخير سيكون الرئيس المقبل للحكومة الإسرائيلية». وأضافت أن «عدداً غير قليل من دول المنطقة ينظر إلى غانتس باعتباره الشخصية الإسرائيلية التي تتحلّى بالمسؤولية في الحكومة الإسرائيلية مقابل الجناح اليميني المتشدّد، وأنه شخص يكبح السلوكيات المتهوّرة من جانب نتنياهو ووزرائه». وتطرّق الدبلوماسي العربي ذاته، والذي لم تكشف «كان 11» عن هويته، إلى مسألة «انعدام الثقة المتزايد عند الدول العربية بالحكومة الحالية»، الأمر الذي حوّل غانتس إلى الشخصية التي «تتصدر اهتمامات المسؤولين العرب»، لافتاً إلى أن الدول العربية تتابع استطلاعات الرأي بما يحرّكه في اتجاه محاولة التأثير على وزراء وأعضاء في الحزب المذكور، من طريق إغراء بعضهم بمستقبل مضمون في حكومة جديدة، وتولّي رئاستها لمدة.

(الأخبار)

إتاوات ورشى وابتزاز
مصر تستثمر جحيم غزة: «يا هلا»

غزة - رجب المدهون

مع بداية الحرب على قطاع غزة، استغل النظام المصري، جيشاً ومسؤولين، حالة التعاطف وقوافل الدعم التي قدّمها العديد من الدول للقطاع، لملء جيوبه بأموال الغزيين الراغبين في الخروج من الجحيم، وفرض إتاوات ورشى كبيرة على ما يدخل إلى غزة. ومنذ بداية الحرب، أعلن العديد من الدول العربية والإسلامية إرسال مساعدات إنسانية عاجلة إلى المواطنين في القطاع، فيما حطّ الكثير من الطائرات التي حملت تلك المساعدات في مطار العريش، إلى أن تغيّرت الحال عندما طلبت مصر من معظم الدول التي ترغب في تقديم المعونة، شراءها من السوق المصرية توفيراً للوقت. وبحسب مصدر مصري مطّلع على عمليات إدخال البضائع إلى غزة، تحدّث إلى «الأخبار»، فقد عمل الكثير من مصانع المواد الغذائية التابعة للجيش المصري بشكل مكثّف خلال أيام الحرب، لمصلحة العديد من الدول، وأبرزها قطر، لتوفير مواد إغاثية عاجلة، بما يسهّل تفتيشها وإدخالها إلى القطاع عبر معبر رفح. كما شملت البضائع كميات كبيرة من الطحين والمواد الغذائية لمصلحة «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين».

ووفقاً للمعلومات، فقد باعت مصانع الجيش المصري المواد الإغاثية للجهات المانحة بأغلى من الأسعار الدولية وبالدولار، بشرط أن يتم الدفع بالتزامن مع تسليم البضائع بشكل فوري، فيما تدفع الدول التي ترسل المساعدات ضرائب ومبالغ كبيرة مقابل كل شاحنة تدخل إلى غزة لمصلحة شركة النقل الوحيدة التي توصل البضائع إلى معبر رفح، وهي «شركة أبناء سيناء» التي تعود ملكيتها لرجل الأعمال السيناوي، إبراهيم العرجاني، ويشاركه فيها بشكل غير معلن، ابن الرئيس المصري محمود عبد الفتاح السيسي. وطبقاً لمصادر فلسطينية مطّلعة على إدخال البضائع عبر بوابة صلاح الدين، تتقاضى الشركة المصرية مبلغاً يتراوح ما بين ألفين وأربعة آلاف دولار على كل شاحنة يتم نقلها إلى غزة، مع العلم أن تكلفة النقل الطبيعية لا تزيد على 200 دولار، فيما تضطرّ المؤسسات الخيرية إلى دفع رشى للضباط المصريين، حتى يتم وضع الشحنات الخاصة بها في دور متقدّم لإدخالها، بينما الشاحنات التي لا تدفع يتم ركنها في دور طويل يمتد لأسابيع.

ولا تسمح السلطات المصرية بإدخال شاحنات المساعدات بشكل مباشر إلى غزة، إلا بعد تفتيشها من قبل الجيش الإسرائيلي في معبرَي العوجا وكرم أبو سالم. وهي تُدخل يومياً عبر معبر رفح ما بين 50 و100 شاحنة، على رغم أن قدرة المعبر الفعلية تتراوح بين 500 و700 شاحنة يومياً. وكانت حركة المعبر الطبيعية قد توقفت منذ بدء الحرب، وتحوّلت إلى حالة استثنائية يتم خلالها إدخال الشاحنات المُفتّشة من قبل الاحتلال، فيما يُسمح بخروج الفلسطينيين الجرحى الذين توافق عليهم إسرائيل من خلال شركة «يا هلا» لتنسيق السفر، التابعة لجهاز المخابرات المصرية العامة.

وبحسب «أبو محمد»، وهو سمسار وصاحب مكتب سفر فلسطيني يعمل مع «يا هلا»، فإن أسعار التنسيق للسماح بالسفر عبر الشركة شهدت اختلافاً خلال فترة الحرب؛ فبعدما كانت تصل إلى 10 آلاف دولار في بدايتها للشخص الواحد، تم تخفيضها تدريجياً خلال الأشهر الماضية لتصل الشهر الماضي إلى 5 آلاف دولار للشخص البالغ عمره 12 عاماً فما فوق، فيما يبلغ سعر تنسيق الطفل ما بين 1500 و2500 دولار بحسب أعداد الأسرة، وللفلسطينيين حملة الجنسية المصرية ما بين 1200 و1600 دولار. ويبرّر السمسار انخفاض سعر التنسيق بأن التجّار وأصحاب رؤوس الأموال دفعوا في الفترة الأولى وغادروا، وأعدادهم قليلة جداً، كما تراجع الطلب على السفر من قبل الغزيين بسبب الأسعار العالية. وأخيراً، تم تخفيض الأسعار لزيادة الأعداد المسافرة وتحصيل أكبر قيمة ممكنة من عمليات التنسيق.

على أن هذه العمليات التي يديرها جهاز المخابرات العامة المصرية ليست جديدة، فقد كانت طوال السنوات الماضية تحصل بشكل مقلّص، فيما تراوحت أسعارها ما بين 600 و900 دولار لنظام «VIP»، الذي يشمل النقل من غزة حتى القاهرة، مع تسهيل وتسريع لعملية الدخول إلى مصر، بينما التنسيق العادي للسماح فقط بالعبور يبلغ سعره 200 دولار للشخص الواحد، حسبما أفاد المصدر. وتتم العملية عبر إرسال صورة جواز السفر إلى أحد السماسرة في غزة، والذين يعملون مع شركة «يا هلا»، قبل يومين من موعد السفر، بحيث يتم

> **باعت مصانع الجيش المصري المواد الإغاثية للجهات المانحة بأغلى من الأسعار الدولية**

إدراج اسم المسافر ضمن الكشوفات اليومية التي يسمح بها المصريون، ودفع جزء من المبلغ للسمسار في غزة، وجزء آخر داخل معبر رفح.

واضطرّت عائلات فلسطينية، أخيراً، إلى دفع مبالغ كبيرة لإجراء تنسيق لدى المصريين للسماح لأبنائهم المصابين خلال الحرب بالسفر لتلقي العلاج. وقد اضطرّ أحدهم إلى بيع ممتلكات له بنصف ثمنها لتأمين علاج لابنه في ظل التشديد المصري، وإعداد المصابين المقلّصة التي يتم السماح لها بالسفر. وبحسب مصادر في هيئة المعابر والحدود في غزة، فإن ما بين 800 و1500 شخص يتم تسفيرهم عبر التنسيق شهرياً خلال فترة الحرب. وبعد انكشاف الاستغلال المصري لمعاناة الغزيين، يبرّر المصريون الرشى والأموال الكبيرة لمصلحة ضباط جهاز المخابرات وشركة «يا هلا»، بأنها تهدف إلى منع هجرة الفلسطينيين ومواجهة المخطّطات التي تريد تصفية القضية الفلسطينية.

استيفاء الرشى على المساعدات يديرها جهاز المخابرات العامة المصرية (أ ف ب)

مصر تعزّز الحدود: تحسّب لتصعيد نحو رفح

(أ ف ب)

القاهرة - الأخبار

بدأت مصر تنفيذ إجراءات واسعة النطاق لتعزيز الشريط الحدودي مع قطاع غزة، في خطوة تمثل بالنسبة إليها «تأميناً» لحدودها، منعاً لـ«أي اندفاع محتمل» تجاهها. ويأتي ذلك في ظلّ الحديث عن عملية عسكرية محتملة ينفّذها الاحتلال الإسرائيلي في رفح الفلسطينية، وتشمل محور فيلادلفيا، في حال فشل التوافق على الهدنة في وقت قريب، وتعميق التحرك العسكري الإسرائيلي في مدينة رفح، وفقاً لما نقلت مصادر مطّلعة عن مسؤولين مصريين إلى «الأخبار».

إلا أن مصر «لا ترغب في حدوث عملية عسكرية في رفح تحت أي ظرف من الظروف»، بحسب المصادر التي أشارت إلى أن «الأوضاع غير المستقرة والاضطرابات الحالية، جعلتها تدرس كلّ السيناريوهات التي يمكن أن ينفّذها الاحتلال»، وسط مزاعم المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين بوجود «أنفاق رئيسية» في رفح تخدم حركة «حماس»، وحديثهم عن أنه لا يمكن القبول باستمرار تواجدها. وكانت مصر «رفضت نشاطات عسكرية إسرائيلية أبلغت بها في الأيام الماضية على محور فيلادلفيا»، وذلك بعدما جرى التوافق ضمناً على أن أي تحركات سيجري تنفيذها ستكون بموافقات مسبقة وتنسيقات تشترك فيها واشنطن، وفق المصادر.

وشملت الاستعدادات المصرية لتعزيز الشريط الحدودي، تقوية الجدار الإسمنتي ورفعه بشكل إضافي، وذلك بعد أسابيع من زيادة الأسلاك الشائكة هناك، تمهيداً لتركيب كاميرات مراقبة متطورة - في حال إتمام صفقة وقف الحرب -، تمكّن الإسرائيليين من «متابعة التحركات»، و«تأمين الحماية الأمنية»، وهو ما جاء نتيجة التفاهمات والاتصالات الجارية بمشاركة أميركية. لكنّ الجانب المصري رفض تغيير الوضع الديموغرافي لمحور فيلادلفيا إلى حين إيقاف الحرب، أملاً في الاتفاق على آلية لمراقبة وضبط الشريط الحدودي بمشاركة فلسطينية.

بالنتيجة، تقول المصادر إن القاهرة تحاول الظهور «بشكل محايد»، بينما تعمل بشكل مكثّف على منع حدوث أي عمليات عسكرية في مدينة رفح، قد لا تجد ممانعة أميركية بشكل قاطع. وإذ تقول القاهرة إن أي عملية من هذا النوع «يجب أن تصاحبها مراعاة للأمن القومي المصري»، كما مراعاة الجانب الإنساني في ظلّ وجود أعداد كبيرة من النازحين هناك، فهي ترى أن الأمر «لا يمكن تحقيقه» من دون انتقال سكان رفح إلى مناطق أخرى في القطاع، وهو ما «يتطلب عدة أسابيع».

طوفان الأقصى

لا «انهيار» في خانيونس
المقاومة تواصل مفاجأة العدو

غزة - **يوسف فارس**

في الوقت الذي أعلن فيه وزير الأمن الإسرائيلي، يؤاف غالانت، خلال مؤتمره الصحافي مساء أمس، أن كتيبة خانيونس على وشك الانهيار، كان الإعلام العسكري لـ«كتائب القسام» يَنشر مقطعاً مصوّراً يُظهر فيه المقاومون وهم يفجّرون ست آليات، تنوّعت ما بين دبابة «ميركافا» وجرافة وناقلة جند من نوع «نمر». وبدا المقاومون وهم يعملون بأعصاب باردة، تحت سماء لا تفارقها الطائرات المسيّرة. وبينما كان أحد الجنود يحفر في الطريق، ويزرع حقلاً من العبوات الناسفة وقفت عليه الدبابة الإسرائيلية، قبل أن تحترق، اعتلى، في مشهد آخر، أحد المقاومين منزلاً، وأطلق قذيفة «الياسين 105» من علوّ على ناقلة جند «النمر»، فيما أظهر المقاتلون رشاقةً واضحة في التنقّل بين الأزقة، وإطلاق القذائف من مسافات بينيّة ضيّقة جدّاً. ولعلّ التوثيق

> زجّ جيش الاحتلال بلواءين عسكريَّيْن لتنفيذ عملية واسعة في شمال وادي غزة

المنشور يحمل إشارة أكثر أهميّة، إلى أن المقاومين الذين يعملون تحت مظلّة من الطائرات، يستطيعون توثيق الكثير من عملياتهم، بل وينقلونها إلى وحدات الإعلام، التي تقوم بتحريرها على نسق احترافي، ثم نشرها. وإذا كانت العملية تتمّ بكلّ هذه المرونة، فإن الأحرى أن تكون أوضاع قائد حركة «حماس» في غزة، يحيى السنوار، الذي زعم غالانت في المؤتمر نفسه، أنه يتنقّل من نفق إلى آخر، ولا يستطيع تأمين

يواصل جيش الاحتلال ممارسة أعلى مستويات الضغط (أ ف ب)

تدمير المدن السكنية: إسرائيل لا تراعي أحداً

غزة - **يوسف فارس**

واحدة من أكثر المفاجآت التي خالفت التوقع الشعبي، والتي كشف عنها انسحاب دبابات العدو من المناطق الشمالية الغربية لشمال غزة، هو أن آلة التدمير الإسرائيلية وضعت المشاريع التنموية التي دشّنتها كل الدول الإقليمية التي تربطها بها علاقات سياسية وثيقة، على مساحة واحدة أمام كباش جرافة الـ«d9». في منطقة الأميركية، غرب مدينة بيت لاهيا، تتراصّ ثلاثة مشاريع مولّتها جهات إقليمية متنافسة سياسياً: الأول، هو مدينة الأمير السعودي نايف بن عبد العزيز، المكوّنة من 16 برجاً سكنياً ومدرسة ومسجد ومنتزه ومرفق ثقافي؛ والثاني، مدينة الإسكان المصرية أو «دار مصر 3» والتي بدأ العمل على بنائها عقب معركة «سيف القدس» عام 2021، ضمن رزمة مشاريع أعلن عنها الرئيس عبد الفتاح السيسي لإعادة إعمار القطاع بقيمة 500 مليون دولار، وكان من المفترض أن يتمّ تسليم شققها لمستحقيها في نهاية العام الماضي؛ والثالث، الواقع إلى الغرب من «دار مصر»، الجزءان المصري والقطري من طريق الكورنيش الغربي، المعروف بشارع الرشيد، والذي بدأت اللجنة القطرية لإعادة إعمار القطاع بتشييده في عام 2012، وافتُتح في عام 2015، ثم أكمل المصريون بناء الجزء الشمالي منه قبل مدة وجيزة. وليس بعيداً من المشاريع الثلاثة، تقع مدينة الشيخ زايد، المشروع الإسكاني الأكبر الذي موّلته الإمارات، و افتُتح عقب الانتفاضة الثانية في عام 2005، والمكوّن من أكثر من 80 برجاً سكنياً ومسجد ومحلات تجارية وحدائق وشبكات كهرباء ومياه خاصة به.

تلك المشاريع الأربعة، هي الوجه التنموي لرغبة الدول الأربع في تحصيل أكبر قدر من النفوذ في الملف الفلسطيني. وفي الوقت الحالي، يتقدم القطريون على من سواهم في صياغة اتفاقيات التهدئة، فيما يزاحم المصريون على حصة أكبر من المشهد. هذا من وجهة نظر سياسية، أما من الناحية الإنسانية، فإن آلاف الأسر التي كانت تسكن تلك المدن السكنية، أضحت اليوم بلا مأوى، بعدما سوّت الدبابات والجرافات الإسرائيلية أبنيتها بالأرض. يقول أبو أحمد، وهو واحد من جيران المدينة المصرية:

> تدمير المدن السكنية، المبنية على مساحات محدودة من الأرض، أكثر تأثيراً وضغطاً من تدمير أحياء كاملة

«كنا نتوقع كل إشي، إلا إنهم يدمروا المدينة المصرية إلي كان المفروض تفتتح في نهاية العام الماضي، يعني بعد الحرب بعدة أسابيع. كنا نعتقد، إنو بسبب علاقات مصر مع دولة الاحتلال، رح يعملوا خاطر إلهم، وما يهدموا المدينة قبل ما تفتتح حتى، لكن الواضح الإسرائيليين مش شايفين حد بالعين».

من جهته، يؤكد الخبير الاقتصادي، محمد أبو جياب، أن الخسارة التي يشكلها هدم تلك المدن السكنية، «مركبة وخطيرة جداً؛ إذ إن كل برج سكني مكون من عشر طبقات، يشكل مأوى لأكثر من 60 عائلة، وقد أثبتت التجارب السابقة، أن آخر ما يتم الالتفات إليه في عمليات إعادة الإعمار، هو الأبراج، فالأبراج التي هدمت في حروب عامي 2014 و2021، لم يُعد إعمارها حتى اللحظة». مضيفاً: «يعني ذلك أن عشرات الآلاف من الأهالي سيبقون بلا مأوى لسنوات، وخصوصاً مع الشحّ الشديد في الشقق السكنية التي يمكن استئجارها». ويلفت أبو جياب إلى أن «العدو لم يُقم أي اعتبار لعلاقاته السياسية مع الدول الإقليمية، ودمر كل شيء بغرض الانتقام من الناس، ورفع مستوى الضغط في مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار»، موضحاً أن «تدمير المدن السكنية، المبنيّة على مساحات محدودة من الأرض، أكثر تأثيراً وضغطاً من تدمير أحياء كاملة بنيت فيها الوحدات السكنية بشكل أفقي».

على الطريق الذي يصل بين حي المنطقة الأميركية وشارع الرشيد، سيكون بوسعك أن تشاهد الكرفانات التي كان يبيت فيها المهندسون المصريون، والتي تتوسطها صورة السيسي والأعلام المصرية، وبقايا النصب التذكاري لافتتاح مدينة الأمير نايف بن عبد العزيز، وآخر لافتة من لافتات «شكراً قطر» التي مُحيت حينما افتُتح شارع الرشيد قبل عدة سنوات... كل ذلك يجمعه عامل مشترك واحد، هو الدوس عليه بجنزير دبابات «الميركافا».

محاولات لاستعادة الحياة: شمال غزة يؤرق الاحتلال

غزة - **يوسف فارس**

بعد نحو 122 يوماً من الحرب على قطاع غزة، يثير حضور الأجهزة الحكومية، الأمنية منها والصحية وحتى الاجتماعية، قلق جيش الاحتلال، ولا سيّما في منطقة شمال قطاع غزة، حيث بذلت الدبابات الإسرائيلية، ولا تزال، جهداً مستمراً، كان من المفترض أن يحقق على الأقل، تقويض منظومة حركة «حماس» الحكومية، فضلاً عن استعادة الجنود الأسرى وتدمير البنى التحتية العسكرية للحركة. وفي المقابل، بدا واضحاً أن «حماس» تحاول إعادة تفعيل كلّ منظومات العمل الحكومية والبلدية، رغم تعرض الأخيرة لتدمير شبه كلي لمقدّراتها، من معدات ومبانٍ وحتى الجسم الوظيفي الذي استشهد منه العشرات.

إلا أن تلك التحديات لم تمنع الجهود الطبوعية، إذ سارع الأهالي إلى تنظيم لجان محلية تتولى مهمّة تنظيف الشوارع وتشغيل آبار المياه، خلال الأسابيع الماضية، على وقع الانسحابات الإسرائيلية المتتالية من مناطق واسعة في الشمال، فيما سعت الأجهزة الأمنية إلى تنظيم جولات دورية لمحاولة ضبط أسعار السلع الأساسية، مثل الأرز والبقوليات. على أن المعضلة التي تحول دون تحقيق الهدف الأخير، تتمثل في الشح الشديد في هذه البضائع في مقابل زيادة الطلب عليها، بالإضافة إلى طريقة الاستحصال عليها، حيث تخوض مجموعة من المغامرين رحلات محفوفة بالموت، لاستخراجها من المستودعات المقصوفة في المناطق الطرفية الخطيرة.

وعلى الصعيد الأمني أيضاً، تنشط أجهزة أمن المقاومة بشكل غير معلن، في ملاحقة العملاء ومثيري الشغب والشائعات، فيما حاولت الأجهزة الشرطة نشر حواجز لها في مداخل الأحياء التي انسحب منها جيش الاحتلال أخيراً في شمال غرب مدينة غزة، حيث وقف العشرات من رجال الشرطة حاملين الأسلحة الفردية، وصادروا كل ما استخرجه الأهالي من أجهزة كهربائية وألواح طاقة شمسية، ومقدّرات غير غذائية، في حين سمحوا بعبور من يحمل الطحين والأغذية، بمعزل عن مصدرها. يقول أحد رجال الأجهزة الأمنية: «مهمتنا الحد من السرقات، وحفظ أملاك المواطنين الغائبين. من يستطيع استخراج غذاء من بيته أو بيت جيرانه، لا نعترض طريقه. نحن في أشهر الرمادة، يخوض الجميع معركة مع الجوع والعطش. نطبّق القوانين بشكل نسبي».

إلا أن الأزمة الكبرى التي تعترض الأجهزة الأمنية تحديداً، هي الاستهداف المتكرر من جيش الاحتلال، حيث تقصف الطائرات المسيّرة كل محاولة لتأمين المساعدات، أو تنظيم عملية توزيعها. وحول ذلك، يقول مصدر أمني، في حديث إلى «الأخبار»، إن «دوريات الشرطة تعرّضت للاستهداف عشرات المرات، قرب مفترق الكويت وعلى شارع الرشيد، حينما حاولت تسلّم بعض المساعدات التي تصل بين الفينة والأخرى. العدو يصر على إشاعة أجواء من الفوضى، حتى تستمرّ حالة الجوع والعوز».

أما المنظومة الصحية، فيمكن القول إنها الأكثر استقراراً رغم ما تعرّضت له من تدمير جزئي لكلّ مستشفيات شمال القطاع، حيث أعاد الأطباء تشغيل مستشفيات «كمال عدوان» و«الشفاء» و«المعمداني» و«الخدمة العامة»، وإن بشكل جزئي. وفي السياق، يفيد مصدر في وزارة الصحة، «الأخبار»، بأن «الطواقم الطبية لبّت نداء الواجب، وهرع من بقي في شمال غزة للخدمة في المستشفيات، رغم أننا لم نستطع أن نُقدم لهم إلا القليل من المساعدات»، مضيفاً «(أننا) استطعنا إعادة الشعور بالأمل للمحاصرين في شمال القطاع، من خلال تثبيت وجود كادر صحي يعمل مع حالات الطوارئ، ويقدم الاستشارة الطبية للمرضى والحالات السريرية».

اقتراب رمضان يقلق إسرائيل
مرجل الضفة يزداد غلياناً

رام الله - **أحمد العبد**

تواصل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تحذير المستوى السياسي من مغبّة انفجار وشيك في الضفة الغربية، جرّاء تنامي «الاحتقان» في الشارع الفلسطيني، وذلك على رغم كون الأراضي المحتلة تقبع تحت احتلال عسكري إسرائيلي مباشر، وتتعرّض قراها ومدنها كافةً لاقتحامات على مدار الساعة، تتخلّلها اعتقالات واعتداءات وجرائم قتل غير مسبوقة. ووفق صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية، فإنّ شعبة الاستخبارات العسكرية في جيش الاحتلال، وجهاز «الشاباك»، قدّما تحذيراً استراتيجياً» جديداً لحكومة بنيامين نتنياهو في شأن تصعيد قادم في الضفة، وتوقّعا أن يشهد شهر رمضان (آذار المقبل) انفجاراً كبيراً ومواجهات عنيفة وغير مسبوقة، بسبب الحرب التي تشنّها إسرائيل على غزة. ونقلت الصحيفة عن مصادر أمنية إسرائيلية، قولها إن «الانتفاضة والتصعيد الواسع يلوحان في الأفق في مناطق واسعة من الضفة».

ومع استمرار تشديد القبضة الأمنية تحت مسمّى «عملية جزّ العشب»، والتي تعتقد إسرائيل أنها تحول دون نموّ خلايا المقاومة في الضفة، أو أيّ عمل وطني منظّم، تخشى دولة الاحتلال من أن تنجم عن ذلك تداعيات أخطر، وخصوصاً مع استمرار تردّي الأوضاع الاقتصادية، واقتراب شهر رمضان الذي لطالما أرخى تقديرات متشائمة لدى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية. وكانت المؤسسة الأمنية قد أوصت، خلال الأسابيع الماضية، المستوى السياسي، بضرورة السماح لعمّال الضفة بالعودة إلى أشغالهم داخل الخط الأخضر، وتحويل أموال المقاصة إلى سلطة رام الله، من أجل الحدّ من الاحتقان، لكن التوصية لم تحظ باستجابة حكومة بنيامين نتنياهو. وتبدأ المؤسسة الأمنية، خلال أيام، مناقشة حاسمة حول دخول الفلسطينيين من الضفة إلى المسجد الأقصى خلال شهر رمضان، إلى جانب مسألة دخول 100 ألف عامل فلسطيني للعمل في الداخل المحتلّ، على أن تقدّم توصياتها في شأن هاتَين النقطتين لحكومة نتنياهو. وذكرت «يديعوت أحرونوت» أن الجيش و«الشاباك» يعتقدان بأن هذه الخطوات من شأنها أن تهدّئ الضفة، وأنهما يمكن أن يدرسا مسألة تقليص الاقتحامات من أجل تهدئة الأوضاع الأمنية فيها، بينما تلقى تلك التوصيات معارضة شديدة من الوزيرَين: بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير.

ويعتقد المسؤولون الأمنيون في إسرائيل أن حركة «حماس» وفصائل المقاومة قد تجد في شهر رمضان فرصة حقيقية لإشعال الضفة والقدس والداخل المحتلّ، وخلق مواجهة شاملة. ولذلك، يقولون إن تنفيذ تلك التوصيات، إضافة إلى إنجاز صفقة لتبادل الأسرى مع المقاومة في غزة يؤديان إلى وقف لإطلاق النار لأسابيع، «سيسهّلان أيضاً الحفاظ على الهدوء والسلام في الضفة الغربية خلال الشهر الأكثر انفجاراً في العام (رمضان)». لكن هذه التوجّهات لا تعني أبداً تخفيف حدّة القبضة الأمنية والاقتحامات والاعتداءات في الضفة، وخاصة في المرحلة المقبلة (مرحلة ما بعد الحرب على غزة). وفي هذا الإطار، يرى مدير مركز «بيوس» للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، سليمان بشارات، في حديث إلى «الأخبار»، أن الرؤية الإسرائيلية للضفة الغربية تقوم على مقاربتَين: الأولى أمنية، بدأت منذ احتلال الضفة، وتتعامل مع الأخيرة بصفتها تهديداً أمنياً دائماً، ولذلك فهي تقدم البعد الأمني، وهو ما يترجم بعمليات القتل والاغتيال والاعتقالات وإقامة الحواجز وعزل مدن الضفة وفصل بعضها عن بعض. ويلفت بشارات إلى أن «الاحتلال يدرك أن الضفة بمخزونها البشري، وقربها الجغرافي من المستوطنات والمواقع العسكرية، والأرض المحتلّة عام 48، تمثل خطراً أمنياً أساسياً، ولذا، أقامت جدار الفصل العنصري في الانتفاضة الثانية للحدّ من الخطر الأمني، وهذا ما يفسر السلوك الإسرائيلي

> يعتقد المسؤولون الأمنيون في إسرائيل أن فصائل المقاومة قد تجد في شهر رمضان فرصة حقيقية لإشعال الضفة والقدس والداخل المحتلّ

أما المقاربة الثانية، فهي تلك السياسية؛ «فالضفة الغربية حتى مع توقيع اتفاق أوسلو بقيت محلّ أطماع المشروع الصهيوني. ولهذا السبب، قسّمت إلى مناطق، ولم يكن غريباً أن 60% بقيت تحت السيطرة الإسرائيلية بالكامل، ولذلك رأينا التجذّر والتوسّع الاستيطاني خلال السنوات الماضية، والذي يُعدّ ترجمة لتلك الأطماع، وهو ما سيستمر في المرحلة المقبلة». ووفق بشارات، فإن «استمرار الاحتلال في هذه السياسة هدفه تحقيق مفهوم الدولة اليهودية المستقبلية، التي أعلن عنها نتنياهو وحدّدها سموتريتش تحت عنوان حسم الصراع، أي ضمّ الضفة وتهجير الفلسطينيين إلى الأردن، وعدم منح هؤلاء أيّ أمل في مسار سياسي يفضي إلى دولة أو كيان سياسي». ويرجّح أن «تستمرّ إسرائيل في هاتَين المقاربتَين خلال السنوات المقبلة، كونهما ركيزة الفكر الإسرائيلي إزاء الضفة، التي ستبقى بالنسبة إلى إسرائيل الجبهة الأكثر خطورة».

من جانبه، يقول المختصّ في الشأن الإسرائيلي، نهاد أبو غوش، لـ«الأخبار»، إن «التعامل الإسرائيلي مع الضفة يرتكز على المعاملة الأمنية، وحالياً هناك توجّه قويّ عنوانه أن الفترة الحالية مناسبة لتصفية الحساب مع الضفة، وإنجاز أجندات ومشاريع مؤجلة، أهمّها المشروع الاستيطاني الذي يدفع به اليمين الإسرائيلي مستغلّاً الحرب على غزة. والمسألة الأخرى هي أن إسرائيل تخشى من انفتاح جبهة عريضة في الضفة تشكّل جبهة ثالثة إلى جانب جبهتَي غزة ولبنان، ولذلك هم يقمعون بقوّة أيّ حالة مقاومة أو تُضال وطني، وهذا ما رأيناه في مخيمات الضفة». ويشير أبو غوش إلى أن «الحرب والتصعيد في الضفة تترتّب عليهما خشية لدى إسرائيل من تداعياتهما الإقليمية. من هنا، جاءت التحذيرات من أنّ انفجار الضفة ليس في مصلحة إسرائيل، توازياً مع تحذيرات أميركية ودولية، لكن اليمين المتطرّف برئاسة نتنياهو الذي يدعو إلى حسم الصراع في الضفة يبدو أنه يسير في تنفيذ تلك الرؤية».

برتكز التعامل الإسرائيلي مع الضفة على المعاملة الأمنية (أ ف ب)

دعوة لعقد جمعية عمومية عادية سنوية
لشركة الوكالة البحرية الشرقية (فؤاد أ. خياط وشركاه) ش.م.ل.
The Levant Shipping Agency (Fouad A. Khayat & Co) SAL
بناءً لطلب فريق من المساهمين يمثل ٤٩,٠٩٩٪ من رأسمال الشركة، اي ما يزيد عن خمس رأسمالها، وسنداً للمادة ١٧٦ من قانون التجارة التي تنص على وجوب قيام مفوض مراقبة الشركة بدعوة الجمعية العمومية للانعقاد في كل مرّة يطلب ذلك فريق من المساهمين يمثل خمس رأس المال،
تدعو شركة سركيس صقر ومشاركوه، بصفتها مفوض مراقبة للشركة، مساهمي شركة الوكالة البحرية الشرقية (فؤاد أ. خياط وشركاه) ش.م.ل. لعقد جمعية عمومية عادية سنوية بتاريخ ٢٠٢٤/٣/١٥ في مركز الشركة في بيروت عند الساعة الثانية بعد الظهر للتداول والبتّ بجدول الاعمال التالي:
١- تلاوة تقارير مجلس الإدارة ومفوضي المراقبة والميزانية وحساب النتيجة والبيانات المالية عن أعمال سنة ٢٠٢٢.
٢- المصادقة على أعمال وحسابات الشركة عن سنة ٢٠٢٢ والموافقة على قرارات مجلس الإدارة وإبراء ذمّة أعضائه عن اعمال سنة ٢٠٢٢.
٣- تعيين مفوض مراقبة لسنة ٢٠٢٣.
٤- أمور مختلفة.
سركيس صقر ومشاركوه

دعوة لعقد جمعية عمومية عادية سنوية
لشركة STAR HOLDING SAL
بناءً لطلب فريق من المساهمين يمثل ٦٦,٠٦٨٪ من رأسمال الشركة، اي ما يزيد عن خمس رأسمالها، وسنداً للمادة ١٧٦ من قانون التجارة التي تنص على وجوب قيام مفوض مراقبة الشركة بدعوة الجمعية العمومية للانعقاد في كل مرّة يطلب ذلك فريق من المساهمين يمثل خمس رأس المال،
يدعو جو فادي البريدي، بصفته مفوض مراقبة للشركة، مساهمي شركة STAR HOLDING SAL لعقد جمعية عمومية عادية سنوية بتاريخ ٢٠٢٤/٣/١٥ في مركز الشركة في بيروت عند الساعة الرابعة بعد الظهر للتداول والبتّ بجدول الاعمال التالي:
١- تلاوة تقارير مجلس الإدارة ومفوضي المراقبة والميزانية وحساب النتيجة والبيانات المالية عن أعمال سنة ٢٠٢٢.
٢- المصادقة على أعمال وحسابات الشركة عن سنة ٢٠٢٢ والموافقة على قرارات مجلس الإدارة وإبراء ذمّة أعضائه عن اعمال سنة ٢٠٢٢.
٣- تعيين مفوض مراقبة لسنة ٢٠٢٣.
٤- أمور مختلفة.
جو فادي البريدي

طوفان الأقصى

تخويف أميركي للعالم: عمليات صنعاء تهدّد الكابلات البحرية!

صنعاء - **رشيد الحداد**

تواصل واشنطن وشركاؤها في المنطقة إثارة المخاوف من تنامي قدرات صنعاء العسكرية. فبعد فشلها في وقف هجمات القوات البحرية اليمنية على السفن الإسرائيلية أو تلك المتّجهة إلى الموانئ المحتلة، وعجزها عن حماية السفن العسكرية والتجارية الأميركية والبريطانية أخيراً، لجأت إلى ابتزاز العالم، مستخدمةً التهويل من مخاطر حركة «أنصار الله»، ولكن هذه المرّة ليس على خطوط الملاحة الدولية التي تمرّ من

> **صنعاء حريصة على تجنيب خطوط وكابلات الاتصالات وخدماتها أيّ مخاطر**

البحر الأحمر ومضيق باب المندب، بل استغلّت مرور الكابلات البحرية للإنترنت، والتي تتدفق عبرها البيانات والمعلومات والاتصالات الدولية إلى عدد كبير من بلدان المنطقة وبالعكس، من البحر الأحمر ومضيق باب المندب، من أجل «شيطنة» العمليات العسكرية التي تنفّذها قوات صنعاء.

ومع تصاعد الأحداث في البحر الأحمر، أثيرت المخاوف بشأن تعطيل الاقتصاد العالمي من بوابة الإنترنت؛ إذ تبنّت حكومة عدن، الموالية لأبوظبي والبريطانية أمس، الرواية الأميركية والبريطانية بشأن احتمال قيام حركة «أنصار الله» باستهداف الكابلات الدولية. ودعت، في بيان صادر عن مؤسسة الاتصالات التابعة لها وشركة الاتصالات اليمنية الدولية في عدن، التحالفات الدولية التي تدير عدداً من الكابلات الدولية التي يغذّي البعض منها اليمن عن طريق بوابة الإنترنت الدولية في الحديدة، إلى وقف التعامل مع صنعاء. وجاء هذا البيان بعد أيام من لقاءات مكثّفة بين قيادة وزارة الاتصالات التابعة لحكومة عدن ومسؤولين إماراتيين، والسفير الأميركي لدى اليمن، ستيفن فاجن، في أبو ظبي. وتقول مصادر مطّلعة، لـ«الأخبار»، إن معظم اللقاءات جرت مع المكتب الفني الخاص بمكتب المبعوث الأميركي لدى اليمن، تيم ليندركينغ، ونُوقشت خلالها خطة أميركية - إماراتية لمرحلة ما بعد إعادة التصنيف الأميركي لحركة «أنصار الله» على قائمة الإرهاب، حين يدخل التصنيف حيز التنفيذ بعد 30 يوماً من إعلانه الأسبوع الماضي. كما أتت هذه التحركات في أعقاب تلويح صنعاء، أواخر الشهر الماضي، في بيان صادر عن «المجلس السياسي الأعلى»، بامتلاك أوراق قوية لمواجهة أي تداعيات ناتجة من إعادة التصنيف، من دون ذكر نوع تلك الأوراق، وهو ما دفع الإمارات إلى إثارة مخاوف المجتمع الدولي من المخاطر التي تشكّلها «أنصار الله» على شبكة كابلات الاتصالات الحيوية.

والواقع أن استخدام كابلات الإنترنت العالمية التي تمرّ على عمق 100 متر تحت الماء، لإثارة مخاوف العالم، هو عمل ممنهج، جاء بالتزامن مع فشل تحالف «حارس الازدهار» في تحقيق أي أهداف، واستمرار عزوف دول العالم عن مشاركة أميركا في مهمة كسر الحصار اليمني المفروض على السفن المتّجهة إلى إسرائيل في البحرين الأحمر والعربي. كما أن حكومة صنعاء نفت تلك الاتهامات في أكثر من بيان صادر عن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات التابعة لها، وأكدت أن مصادرها هي وسائل إعلام أميركية وصفحات محسوبة على العدوّ. وأوضح أحد هذه البيانات أن قرار اليمن منع مرور سفن العدوّ الإسرائيلي لا يخص السفن التابعة للشركات الدولية المرخص لها من الشؤون البحرية التابعة لصنعاء بتنفيذ الأعمال البحرية للكابلات، مؤكداً الحرص على تجنيب خطوط وكابلات الاتصالات وخدماتها أيّ مخاطر. وأشار البيان إلى أن قطاع الاتصالات يعمل على تطوير مصالحه مع شركائه، والتي تشمل مشاريع الكابلات البحرية ومراكز البيانات الإقليمية، بما يحفظ حقوق اليمن وسيادته ويحقق مصالحه.

في المقابل، تسعى حكومة عدن، التي باعت 70% من الاتصالات لشركة إماراتية - إسرائيلية منتصف العام الفائت، إلى تسليم ما تبقى من كابلات خاصة بالاتصالات والإنترنت، تغذّي اليمن عبر بوابة الإنترنت في الحديدة، وهي كابل آسيا - إفريقيا - أوروبا 1 (AAE-1) وكابل جنوب شرق آسيا - الشرق الأوسط - غرب أوروبا. وقبل أيام، حذّر تقرير صادر عن موقع «منتدى الخليج» الدولي، ومقره واشنطن، من احتمال قيام «الحوثيين» باستهداف الكابلات البحرية الحيوية التي «قد تكون هدفاً جديداً لهجماتهم المقبلة في البحر الأحمر»، ما يشير إلى تهديد متطوّر يمكن أن يعطّل الاتصالات والاقتصاد العالميَين بصورة خطرة وغير مسبوقة. وقال التقرير إنه «يمكن أن تكون شبكة كابلات الاتصالات الحيوية تحت الماء هدفاً سهلاً ومثالياً لهجوم إلى تهديد متطوّر يمكن أن يعطّل الاتصالات والاقتصاد العالميَين بصورة خطرة وغير مسبوقة. وقال التقرير إنه «يمكن أن تكون شبكة كابلات الاتصالات الحيوية تحت الماء هدفاً سهلاً ومثالياً لهجوم جماعة الحوثي المقبل، ويجب أن يثير هذا الاحتمال قلق جميع الدول التي تعتمد على هذه البنية التحتية الحيوية القريبة والبعيدة على حدّ سواء».

واشنطن تسعى إلى «شيطنة» العمليات العسكرية التي تنفذها صنعاء (أ ف ب)

ابن مبارك رئيساً لحكومة عدن

في إطار التحركات الأميركية الهادفة إلى تقويض مسار السلام، أعلن «مجلس الرئاسة» في الرياض إطاحة رئيس الحكومة الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي، معين عبد الملك، وتعيين أحمد بن مبارك، وزير الخارجية السابق، رئيساً جديداً لتلك الحكومة. ووفقاً لمصادر سياسية مقرّبة من حكومة عدن، فإنّ بن مبارك لم يكن مرشحاً لرئاستها إلى ما قبل أيام. وجرى تعيينه بدعم من المبعوث الأميركي لدى اليمن، تيم ليندركينغ، والسفير الأميركي، ستيفن فاجن. وقد فرض ابن مبارك عام 2014 رئيساً للحكومة من قبل الرئيس السابق، عبد ربه منصور هادي، لكنه أُسقط بعد ساعات. وهو من أبرز المقرّبين لواشنطن، ومن المتوقع أن ينعكس تعيينه بشكل سلبي على مسار السلام.

رئاسيات أميركا

بايدن يمهّد للفوز في نيفادا: المنافسة مع ترامب «أقرب»

كما كان متوقعاً، حسم الرئيس الأميركي، جو بايدن، بسهولة، نتائج الانتخابات التمهيدية الأولى لـ«الحزب الديموقراطي»، التي أُجريت، السبت، في ولاية كارولينا الجنوبية، علماً أن الرئيس الديموقراطي كان قد تعمّد أن تكون الولاية المُشار إليها أولى محطاته، بهدف «حشد» دعم الناخبين «السود»، تمهيداً للانتخابات التي ستجري، اليوم، في ولاية نيفادا، حيث يعوّل أيضاً على إقبال الناخبين ذوي الأصول الأفريقية واللاتينية، والذين كان لهم «اليد الطولى» في وصوله إلى البيت الأبيض عام 2020. وفي أعقاب فوزه الكاسح في كارولينا الجنوبية، بعدما حصد نحو 96,2% من الأصوات، أصدرت حملة بايدن الانتخابية بياناً جاء فيه أنّ الأخير يثق بأنّ ناخبي نيفادا «سيوصلونه، مرة جديدة، إلى البيت الأبيض»، «ويجعلون ترامب يخسر الانتخابات»، تماماً «كما حدث عام 2020». وفي أنباء «سارة» لبايدن، أشارت بعض الإحصاءات، التي روج لها الديموقراطيون، إلى أنّ الانتخابات الأخيرة شهدت زيادة بنسبة 13% في إقبال الناخبين السود، مقارنة بانتخابات عام 2020.

وبعد يوم واحد فقط من «انتصاره» في كارولينا الجنوبية، سافر بايدن إلى لاس فيغاس، جنوبي ولاية نيفادا، والقى خطابين أمام تجمّعين من أنصاره، رفع فيهما من حدة انتقاداته لمنافسه الجمهوري المحتمل على الرئاسة، دونالد ترامب، محاولاً كذلك تعداد «إنجازاته» الخاصة في السنوات الثلاث الماضية. فيما من المتوقع أن يحقق بايدن فوزاً سهلاً في نيفادا أيضاً، حيث يتقدّم، وفقاً لاستطلاعات الرأي، على منافسيه بهامش كبير جداً، فإن هذا لا يعني، في المقابل، أنّ المنافسة المحتملة بينه وبين ترامب لن تكون محتدمة في هذه الولاية «المتأرجحة»، في حال نيلهما بطاقة الترشح عن حزبيهما، كما هو متوقع على نطاق واسع، علماً أنه لعقود، كان المرشح الذي ينجح في استمالة «ناخبي نيفادا» هو من يصل، في نهاية المطاف، إلى البيت الأبيض. وعام 2020، فاز بايدن على ترامب في الولاية المذكورة بفارق ضئيل، لم يتجاوز الـ35 ألف صوت. وحالياً، تشير أحدث استطلاعات الرأي في نيفادا إلى أنّ ترامب سيتقدم على بايدن بـ«نقطتين مئويتين» في مباراة الانتخابات العامة، وبـ«ثماني نقاط» في حال كانت المنافسة محصورة بينهما فقط.

> **في العقود الماضية، كان المرشح الفائز في نيفادا هو من يصل، في النهاية، إلى البيت الأبيض**

المنافسة «المحتدمة»

وينسحب هذا «الاحتدام» في المنافسة بين ترامب وبايدن على الانتخابات المحتملة التي قد تشهدها سائر الولايات أيضاً، في تشرين الثاني المقبل، رغم أنّ استطلاعات الرأي تشير إلى أنّ نسبة التأييد للرئيس الحالي هي «الأدنى»، مقارنة بأي رئيس آخر في عقود، ولا سيما في ما يتعلّق بأدائه في ملف الهجرة والحرب الدائرة في غزة؛ إذ يؤيد أقل من 30 بالمئة من الأميركيين، مثلاً، طريقة تعامل بايدن مع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. وفي السياق، أظهر استطلاع نشرته شبكة «أن بي سي»، الأحد، تقدّم ترامب على بايدن بخمس نقاط مئوية (47 مقابل 42 في المئة)، بعدما كان الأخير متقدماً عليه في منتصف عام 2023، فيما تشير استطلاعات أخرى إلى تقدم بايدن عليه، إنما بفارق ضئيل جداً أيضاً. على أنّ انحسار المنافسة بين ترامب وبايدن لا يعني، بالضرورة، أنهما الخيار «الأنسب» بالنسبة إلى غالبية الناخبين الذين عبروا، في أكثر من محطة، عن رغبتهم في أن يكون هناك خيار ثالث جديد. فحتى بعد فوز ترامب الكاسح أيضاً في ولاية نيوهامبشير في وقت سابق، أظهر استطلاع نشرته وكالة «رويترز»، عقب الانتخابات، أنّ 67% من الناخبين «سئموا من رؤية المرشحَين نفسيهما يخوضان الانتخابات الرئاسية، ويريدون مرشحاً جديداً»، ومع ذلك، قال 18% منهم فقط إنهم سيمتنعون، فعلياً، عن التصويت، في حال انحسرت المنافسة مرة جديدة بين الرجلين.

(الأخبار)

انحسار المنافسة بين ترامب وبايدن لا يعني أنهما الخيار «الأنسب» بالنسبة للناخبين (أ ف ب)

سوريا

تفاؤل روسي بعودة «الدستورية» في آذار

علاء حلبي

بعد جولة «برستيجية» لم تحمل أي جديد ضمن المسار الروسي (أستانا) للحل في سوريا، استضافتها العاصمة الكازاخية في كانون الثاني الماضي، يبدو أن ثمّة تفاؤلاً بدأ يتسرّب إلى الأجواء الروسية بإمكانية كسر الجمود القائم، سواء عبر المسار الروسي نفسه، أو عبر ذلك الأممي (اللجنة الدستورية) المجمّد منذ عام 2022، بعد أن عُقدت سبع جولات منه على مدار ثلاثة أعوام في جنيف، من دون تحقيق أي تقدّم يُذكر. وأكّد المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سوريا، الكسندر لافرنتييف، في تصريحات صحافية عقب لقاء «أستانا» الأخير، أن العمل جار على إمكانية استئناف المسار الأممي في شهر آذار المقبل، بعد التوافق على مكان جديد لعقد اللقاءات، إثر تعثّر عقدها في مسقط. وكانت المبادرة العربية اقترحت العاصمة العمانية في محاولة لتجاوز مشكلة المكان، بعد أن رفضت دمشق استئناف المحادثات في جنيف، على خلفية تخلي سويسرا عن حياديتها وانضمامها إلى العواصم الأوروبية التي فرضت عقوبات على روسيا.

وفي وقت لم يُحدّد فيه بعد المكان الجديد لعقد الاجتماعات، ذكر لافرنتييف أن دمشق تدرس خياراتها، وذلك قبل استضافتها المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسن، الذي سيزور سوريا في النصف الثاني من الشهر الحالي، في محاولة لوضع اللمسات الأخيرة على إعادة الحياة إلى المسار الأممي، والتوصل إلى اتفاق ينهي المشكلة المذكورة. ويأتي هذا بعدما تسبّب بنفسه بإفشال بعث المسار المشار إليه، بعد أن انقلب على مواقف أعلن عن خلالها الموافقة على نقل مقر الاجتماعات، ليصرّ ضغوط أميركية علنية، تمكّنت حتى الآن من عرقلة التئام «الدستورية» وإفشال المبادرة العربية التي تفتح الباب أمام اللاجئين للعودة. وعنى ذلك استمرار استعمال الملف الإنساني كورقة ضغط في المحافل الدولية من قبل واشنطن، التي خفّضت تمويلها لبرامج المساعدات الأممية المقدّمة للنازحين واللاجئين، ما ضاعف مأساة مئات آلاف السوريين الذين كانوا يعتمدون على هذه المساعدات باعتبارها المصدر الوحيد للرزق.

وفيما لم يذكر المبعوث الروسي أسماء المدن التي تجري دراسة إقامة اللقاءات فيها، تجري أحاديث عن إمكانية عقدها في العاصمة السعودية الرياض، خصوصاً في ظل انفتاح الأخيرة على دمشق. كما يجري الحديث عن عواصم أخرى بينها عمّان والقاهرة، على أن تقيّم دمشق الموقف لتحديد خياراتها خلال الأيام المقبلة. ويعني ذلك، في حال حدوثه، قفزة كبيرة على طريق تحرير المسار الأممي من القيود التي تعيقه، ومن أبرزها الرفض الأميركي لتغيير المكان، ما يتوافق مع التسريبات الأميركية المتزايدة حول وضع خطط للانسحاب من سوريا، ودفع «قسد» إلى التقارب مع دمشق، بعد تعرّض مواقع واشنطن على الأراضي السورية لاستهدافات متواصلة من فصائل المقاومة.

وفي سياق مسارات الحل السياسية، تستعد موسكو لاستضافة قمة للدول الضامنة لمسار «أستانا» (روسيا وإيران وتركيا)، من دون تحديد موعد مؤكد لها حتى الآن، على رغم وجود توقّعات بانعقادها في النصف الثاني من هذا العام، قبل اللقاء الـ22 للجان «أستانا»، والذي جرى الاتفاق على التئامه في النصف الثاني من العام الحالي أيضاً. وفي مقابل التفاؤل الروسي بعودة الحياة إلى تلك المسارات، صعّدت أنقرة مرة أخرى من مواقفها حيال دمشق، بعد تعثّر المفاوضات المدفوعة من روسيا وإيران لفتح الأبواب المغلقة بينهما، إذ انتقد وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، والذي كان يشغل منصب رئيس الاستخبارات وزار دمشق أكثر من مرة في العامين الماضيين، سوريا، معتبراً أنها لا تتخذ القرار بمفردها وإنما تعتمد على حلفائها (روسيا وإيران). وهي تصريحات تتوافق مع السياسة التركية المتذبذبة، حيث تؤكد أنقرة عبر المنابر الصحافية وخلال اللقاءات الدبلوماسية أنها لا تريد البقاء في سوريا، بالتوازي مع عملها على مشاريع تترك الشمال السوري وبناء تجمعات سكنية على طول الشريط الحدودي مع سوريا للتخلص جزئياً من أزمة اللاجئين.

وتأتي تصريحات وزير الخارجية التركي قبيل زيارة مرتقبة للرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إلى تركيا، الأسبوع المقبل، في أول زيارة يجريها بوتين إلى دولة شريكة في «الناتو» منذ بدء الحرب في أوكرانيا، على أن يناقش الرئيسان سلسلة من المواضيع منها «التعاون في مجال الطاقة والأمن في سوريا بشكل أساسي»، وفق وزير الخارجية التركي.

مقالة

السعودية... حين يتحول التطبيع إلى أيديولوجيا سياسية

عباس بوصفوات

من المتوقّع أن يتصدّر التطبيع السعودي مع إسرائيل، عناوين نشرات الأخبار مع وصول وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، إلى المنطقة، بعد أن تراجع الحديث بشأن الموضوع قليلاً في الأسابيع الأخيرة.

أولاً: البُعد الرمزي

هذه المرة، فإن ربط «طوفان الأقصى» بمحاربة التطبيع لم يأتِ من طرف غير معنيّ. فقد قال إسماعيل هنيّة، رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إن هجوم السابع من أكتوبر كان رداً على «محاولة دمج الكيان الإسرائيلي في المنطقة، عبر التطبيع، على حساب ثوابت الأمة، وثوابت الشعب». وتصريحات كهذه تتكرّر على لسان قادة محور المقاومة الآخرين. وبذلك، فقد تحوّل التطبيع، لناحية تمدّده أو انحساره، فشله أو نجاحه، إلى رمز، أو تعبير، عن انتصار أو هزيمة هذا المحور أو ذاك. ما يضفي على الملف سخونة متزايدة.

بيد أن الخطورة تكمن في إدراج التطبيع في قائمة ملفات البازار السياسي، الذي عادة ما يكون التنافس فيه أعمى، ويقوده الغلو، والتمترس المسبق، والأحكام الجاهزة. لا بل تكاد تتحول القضايا السياسية في ظلّ التنافس المحموم وغير العقلاني، إلى نوع من العقيدة أو الأيديولوجيا، وقضية ذاتية. إما نحن أو هم، ما يجعل من المحتمل أن تذهب الأطراف المؤيدة للتطبيع نحو القيام بعمل ما، حتى وإن بدا خارج المتوقع، تماماً كما كان «طوفان الأقصى»، بهدف القول إنه لا يمكن إيقاف قطار العلاقات مع الكيان، ولا يمكن لـ«حماس» وإيران الانتصار، بطوفان، أو بألف طوفان. إنه تمترس مخيف، وباعث على أكثر من القلق والانقسام الحاد.

ثانياً: سرديتان

الحقيقة أن هذه قضية ليست بالجديدة، وفي طريقها في المدة المقبلة لتتخذ لبوساً أكثر صراعيّة. فمنذ سنوات، تتجاذب الإقليم سرديتان متناقضتان، لا تلتقيان. إحداهما تنظر إلى أهمية إسدال الستار على القضية المركزية، بإقامة دولة فلسطينية، مهما كانت مواصفاتها الهشّة، أو حتى من دون دولة - وهذه هي الثانية - كما في مثال التطبيع الإماراتي، والمضيّ في تقوية العلاقات مع تل أبيب، بوصفها مدخلاً لتمتين العلاقات مع واشنطن، وتأسيس حلف يكون الكيان جزءاً منه، على نحو مباشر، أو غير مباشر، فاقع، أو هادئ، إضافة إلى تحقيق غايات ذات طابع قطري، مثل كسب مزيد من الدعم في ملف «الصحراء الغربية» في حالة المغرب. لكن الأهم، بالنسبة إلى المحور السعودي والغرفة الأميركية، أن يتم تحييد القضية الفلسطينية، وإخراجها من المعادلة، بما يمكّن المطبعين من مجاراة «محور المقاومة»، الذي بات من القوة بدرجة تجعله يدير حرباً، غير عادية وجريئة، ضد القوة العظمى، فوحدة الساحات، واستمرار إطلاق اليمنيين للصواريخ، وفشل إسرائيل في دحر «حماس»، وبقاء الردع اللبناني، وتحاشي واشنطن الدخول في معركة عسكرية مفتوحة مع إيران... كل ذلك يدفع الحلف الأميركي - السعودي إلى إعادة طرح ملف التطبيع من جديد.

ثالثاً: دورة تخصيب اليورانيوم

في القلب من أيّ صفقة تطبيع، تأمل الرياض الحصول على ضوء أخضر من واشنطن لإقامة برنامج نووي محلي «يشمل إنتاج الكعكة الصفراء، واليورانيوم المنخفض التخصيب». ولا تمانع الولايات المتحدة إقامة منشآت نووية في السعودية، بيد أن الأخيرة تشترط تمكينها من «تصنيع الوقود النووي»، والحصول على ما يسمى دورة إنتاج اليورانيوم. مثل هذا الطلب كان مرفوضاً من طرف واشنطن، التي لا تريد، كما تدّعي، انتشار التقنية النووية في الشرق الأوسط، بيد أن السعودية تسوّق عرضها في سياقات عدة، منها أن حصولها على التقنية النووية يحدث توازناً مع إيران، التي وقّعت مع الولايات المتحدة اتفاقاً نووياً في عام 2015. وعموماً، لم تسجّل طهران اعتراضاً كاسحة من السعوديين إنها تناصر قضية فلسطين، وهذا صحيح، بيد أنه متى كان الرأي العام جزءاً من معادلة القرار؟ إن الهدف من استطلاع رأي كهذا أن تدرك واشنطن مقدار «المجازفة» التي يقوم بها محمد بن سلمان، الذي يستحق جوائز كبرى.

رابعاً: دولة فلسطينية... ورقة التوت

يفهمُ ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، حرص واشنطن على تأمين سلامة الكيان، عبر إدماجه في المنطقة، وتهميش قضية الاحتلال. وبقدر ما يمثل الحديث عن إقامة دولة فلسطينية شرطاً لإقامة تطبيع مع الكيان، بروباغندا سعودية بزّاقة، عادة ما تطرب لها أسماع العرب، فإن مثل هذا الشعار يعد ورقة مهمة بيد المفاوض السعودي، لتحقيق غايات ترتبط بما تسميه المملكة أمنها القومي. وعليه، وفي مقابل أن تحقيق السعودية على بعض مطالبها، فإنها ستمضي في التطبيع، بينما تُدرج الدولة الفلسطينية في البنود الهامشية. وعلينا التذكر بأن كل الاتفاقيات العربية السابقة، مع مصر أو الأردن أو الإمارات أو البحرين أو المغرب، كانت القضية الفلسطينية فيها بمثابة ورقة التوت. وأخيراً، أُعلن عن استطلاع للرأي تقول فيه نسبة كاسحة من السعوديين إنها تناصر قضية فلسطين، وهذا صحيح، بيد أنه متى كان الرأي العام جزءاً من معادلة القرار؟ إن الهدف من استطلاع رأي كهذا أن تدرك واشنطن مقدار «المجازفة» التي يقوم بها محمد بن سلمان، الذي يستحق جوائز كبرى.

خامساً: الجائزة الكبرى

كان التطبيع الإماراتي والبحريني، المسلوق، في عام 2020، هدية للرئيس السابق، دونالد ترامب، لعله يتمكن من الفوز على الرئيس الحالي، جو بايدن، ويضمن استمرار الحصار على قطر. وراهناً، فإن الطرفين السعودي والأميركي يريان فرصة سانحة لتوقيع اتفاق تطبيع، يمكّن بايدن من تحقيق انتصار انتخابي لافت، وفوز تاريخي على العرب وإيران. أما الجائزة الكبرى فهي لإسرائيل: فالتطبيع السعودي، إذا ما أُعلن، سيجلب خطوات مماثلة من دول عربية وإسلامية أخرى، هي في وضع «يرثى ويا طيح».

سادساً: أهداف «طوفان الأقصى»

التطبيع، بهذا المعنى، يُراد منه إفشال أهداف عملية «طوفان الأقصى». ذلك أن توقيع اتفاقية إقامة علاقات رسمية بين بنيامين نتنياهو ومحمد بن سلمان، في أعقاب تهدئة بين «حماس» والكيان، ثم تسوية على الورق بشأن قضية الدولة العتيدة، يراد منه منع «الطوفان» من إعادة الاعتبار إلى القضية الفلسطينية، بل وتلقين «حماس» درساً سياسياً عنيفاً، بأنه لا يمكن تحقيق حلم التحرير والدولة، عبر ليّ ذراع أميركا والكيان والسعودية. وإلى جانب العنف الأهوج الذي مورس على الفلسطينيين في الأشهر الأربعة الماضية، ستشهد المرحلة المقبلة صراعاً سياسياً حادّاً. لا يقل ضراوة عن العدوان العسكري، يُراد منه إجبار الفلسطينيين على الرضوخ، ومجاراة النظام الرسمي العربي، وليس اتباع نهج المقاومة الذي بات يمثل تياراً نافذاً في المنطقة.

قضية اليوم

السنّة لابن سلمان: اسحب فرمان عزل الحريري!

ثمّة ما هو أعقد من حاجة الطائفة السنية إلى سعد الحريري في هذا التوقيت. المسألة تتعلّق بقرار سعودي جذري باستئصال «الحريرية». لن تخرج أيّ تحوّلات في المنطقة رئيس تيار «المستقبل» من «زنزانته» السياسية، مادام وليّ العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان مصرّاً على إنزال حكم «الاعتزال» به. هذه معادلة مفروغ منها، ومدخل طبيعي للسؤال عن صحّة ما يُروّج عن عودة الحريري الى نشاطه السياسي المُعلّق منذ أكثر من عامين

ميسم رزق

فجاة، في خضمّ الزلزال الذي يضرب المنطقة، استفاق اللبنانيون على أخبار عن أن زيارة الرئيس سعد الحريري لبيروت، في ذكرى اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ستكون «غير عادية». فالذكرى عنوانٌ جذّاب لجمهور يعيش انتظاراً للزعيم المُبعَد قسراً، ويرفض أن «يتوّج» بديلاً له. بدا الكلام عن العودة «غير العادية»، كأنه ينطوي على أحجية مثيرة للبحث: هل هناك معطيات جدية يُبنى عليها أم مجرّد ارتجال وهذيان سياسي؟

في كانون الثاني 2022، أعلن

رغم التحضيرات الاستثنائية للزيارة لا معطيات تفيد بتبدّل موقف الرياض

الحريري تعليق عمله في الحياة السياسية، داعياً تيار المستقبل إلى اتباع الخطوة ذاتها. كان خروجاً لم يُرده الحريري، وشبيهاً باستقالته التي أُجبر عليها في الرياض عام 2017. كُثر حاولوا الاستيلاء على حضوره السياسي ولم يفلحوا، وكثر اعتبروها استراحة لن تدوم. في الحالتين، كانت هناك حقيقة لا يُمكن تجاهلها: بقي الحريري الشريك السني في الدولة العميقة، واحتفظ بحق الفيتو في إدارة الملفات. ووفق مصادر مطّلعة، فإنّ رئيس الحكومة نجيب ميقاتي يكاد لا يتصرّف في أيّ شأن يخصّ الطائفة من دون التشاور معه. وهو حين زار الإمارات، نهاية العام الماضي، للمشاركة في مؤتمر تغيّر المناخ، التقى الحريري من دون إعلان.

بعد «طوفان الأقصى» فُتح نقاش كبير في جلسات الفعاليات السنية حول موقع الطائفة ودورها في هذه الانعطافة التاريخية. كلّ المؤشرات باتت تؤكد التأثير السلبي لغياب الحريري، مهما جرّب البعض أو حاول أن يقول غير ذلك. وللمرة الأولى منذ مغادرته لبنان، يُطالب هؤلاء علناً بعودته بمعزل عن أيّ «غضبة» سعودية يُمكن أن يتعرّضوا لها.

قبل أسبوعين، بدأ التحضير لذكرى 14 شباط بشعار «تعوا ننزّل لبرجع». سرعان ما لفتت الحملة الانتباه كونها ترافقت مع تحضيرات استثنائية وتواصل مع كوادر ومسؤولين في التيار ومخاتير المناطق واجتماعات ترأسها الأمين العام للتيار أحمد الحريري، ولم يكن رئيس «جمعية بيروت للتنمية الاجتماعية» أحمد هاشمية بعيداً عن التحضيرات، مؤكداً في تغريدة له: «نازلين نقول للحريري ما رح نخلّيك تفلّ». وعقدت أمس في عدد من المناطق اجتماعات للمنسّقين لوضع اللمسات الأخيرة على التحضيرات للذكرى، علماً أن التجاوب الشعبي، حتى الآن، ليس على قدر التوقعات!

(هيثم الموسوي)

استحضار الحريري في الذكرى يأتي في لحظة تحوّل كبرى في المنطقة، وفي ظلّ تراجع الحضور السعودي في الملفات الإقليمية، وتحديداً في لبنان. وهو ما يطرح سؤالاً عن الدور الذي يمكن أن يلعبه الحريري في هذه المرحلة، وعن مدى قدرته على استعادة زمام المبادرة في الساحة السنية، وهو الذي يعيش في منفاه الاختياري بعيداً عن الأضواء، ويرفض أن يكون أيّ تغيّر قد طرأ على حُكم الديوان الملكي بإلزام الحريري «بيت الطاعة الإماراتي» إلى أجل غير مسمّى. لذلك، يقول «مستقبليون» إنّ الحديث عن العودة النهائيّة هدفه رفع معنويات الجمهور وشدّ عصبه للمشاركة في الذكرى الـ 19 لاغتيال الحريري الأب، وتظهير صورة الحشود أمام الضريح لإيداعها في البريد السعودي، موقّعة باسم الشارع السني الرافض أن يملأ أحد الفراغ الناتج من غياب الحريري، ما يغيّب اللاعب السني عن طاولة التسويات المحلّية. لذلك، يعتبر مسؤولون في التيار عن الاستياء محذّرين من أن رفع سقف توقّعات الجمهور سيرتدّ سلباً ومزيداً من الإحباط السني. رغم ذلك، يشدّد هؤلاء على ضرورة أن يمدّد الحريري زيارته أياماً إضافية للاستماع إلى جمهوره، وخصوصاً أنّ تمديداً كهذا لا يخضع لـ«الفيتو السعودي» بل متروك لاجتهاد «دولة الرئيس» نفسه.

في المقابل، فإنّ لكوادر آخرين رأياً آخر. يؤكّد هؤلاء أن تكبير حجر الزيارة ليس من بنات أفكار محبي الحريري وكوادر «المستقبل»، كما حصل السنة الماضية، وإنما يفعل رغبة الحريري نفسه في إحاطة زيارته بضجّة. ويستدلّون على ذلك بأسماء أعضاء الفريق الذي يُنسّق الزيارة، وعلى رأسهم رئيس جهاز الحماية الشخصية للحريري عبد العرب ومستشاره هاني حمّود اللذان توحي بعودته الدائمة، قبل أن يختموا بأن الأمر مرتبط بـ«قراره الشخصي».

ولأن القرار الشخصي مرتبط أساساً بالقرار السعودي الحازم بإبعاد الحريري عن الحياة السياسية، ينفي مُتابعون أن يكون أيّ تغيّر قد طرأ على حُكم الديوان الملكي بإلزام الحريري «بيت الطاعة الإماراتي» إلى أجل غير مسمّى. لذلك، يقول «مستقبليون» إنّ الحديث عن العودة النهائيّة هدفه رفع معنويات الجمهور وشدّ عصبه للمشاركة في الذكرى الـ 19 لاغتيال الحريري الأب، وتظهير صورة الحشود أمام الضريح لإيداعها في البريد السعودي، موقّعة باسم الشارع السني الرافض أن يملأ أحد الفراغ الناتج من غياب الحريري، ما يغيّب اللاعب السني عن طاولة التسويات المحلّية. لذلك، يعتبر مسؤولون في التيار عن الاستياء محذّرين من أن رفع سقف توقّعات الجمهور سيرتدّ سلباً ومزيداً من الإحباط السني. رغم ذلك، يشدّد هؤلاء على ضرورة أن يمدّد الحريري زيارته أياماً إضافية للاستماع إلى جمهوره، وخصوصاً أنّ تمديداً كهذا لا يخضع لـ«الفيتو السعودي» بل متروك لاجتهاد «دولة الرئيس» نفسه.

في المقابل، فإنّ لكوادر آخرين رأياً آخر. يؤكّد هؤلاء أن تكبير حجر الزيارة ليس من بنات أفكار محبي الحريري وكوادر «المستقبل»، كما حصل السنة الماضية، وإنما يفعل رغبة الحريري نفسه في إحاطة زيارته بضجّة. ويستدلّون على ذلك بأسماء أعضاء الفريق الذي يُنسّق الزيارة، وعلى رأسهم رئيس جهاز الحماية الشخصية للحريري عبد العرب ومستشاره هاني حمّود اللذان يُتابعان كلّ تفاصيل الزيارة وجدول المواعيد، والتقيا فاعليّات سياسيّة واجتماعية لشد العصب الجماهيري. ولأنّ الرجلين يعدّان ظلّين للحريري، فقد ترك ذلك انطباعاً بأنّ الأخير يُشرف بنفسه على التفاصيل، وخصوصاً أن هذه اللقاءات عُقدت في بيت الوسط وليس في مكتب «التيار» ومنسّقياته.

ولكن ألا تستفزّ رغبة الحريري في الحشد الجماهيري أمام الضريح أو في بيت الوسط المملكة؟ لا يملك القريبون من «المستقبل» إجابة واضحة. فالديناميكية الحريريّة «قد تغضب المملكة»، ومع ذلك يعتقدون بأن حماسة رئيس «المستقبل» المستجدّة لم تكن لولا إشارات وصلته من الخارج. ويُرجّحون أنها نصيحة روسيّة نقلها له مستشاره للشؤون الروسية جورج شعبان بعد لقائه نائب وزير الخارجية الروسية ميخائيل بوغدانوف، إضافة إلى تدخّلات غربيّة ووعود بترتيب العلاقة مع السعودية.

بغضّ النظر عن خلفيات قرار الحريري الذي لم تتبلّغه حتى دائرته القريبة، فإن مسؤولي «المستقبل» بدأوا بالحشد في بيروت والمناطق التي ستكون لها مشاركة أكبر، فيما يتحدّث البعض عن مُشاركة استثنائية لأهالي صيدا بعدما أكثر تفاعلاً مع قيادات التيار وعادَ تدريجياً للحديث في أمور سياسية، وهو على تواصل دائم مع جماعته»، ووصل الأمر بالبعض الى إشاعة أن الحريري «سوّى أموره العالقة مع المملكة»، مستنداً إلى دفع المؤسسات الرسمية في الرياض تعويضات موظفي شركة «سعودي أوجيه»، رغم أن هذا «إجراء قضائي لا علاقة له بالسياسة»!

هذا جانب بسيط من الصورة القائمة حالياً. لكنّ بحثاً أعمق يشير إلى أن ما يتردّد عن العودة، رغم أنه ينبع من أمنيات شخصية، يهدف إلى توجيه رسالة في اتجاهين: الأول إلى الداخل بالتأكيد أن أحداً لم ينجح في استمالة الجمهور السني الذي لم يقتنع بغير الحريري زعيماً. والثاني إلى الخارج، وتحديداً إلى المملكة، بأن الرجل هو «الرقم الصعب» و«الورقة الرابحة في أي عملية تفاوض لاحقة. عملياً، هي لعبة ضغط مكشف يمارسها المستقبليون لدفع محمد بن سلمان إلى سحب «فرمانه»!

لكن ماذا عن الحريري نفسه؟ يؤكد مقربون من الرجل أنه لم يصدر عنه ما يوحي بالعودة، أو أي إشارات بالتراجع عن قرار تعليق العمل السياسي. ويقول هؤلاء إن الموقف الفصل يكمن في ما إذا كان سيوجّه كلمة سياسية، وهو إن فعل يكون قد «علّق» التعليق وفي طور استعادة دوره. وهذه نقطة نوقشت مع الحريري نفسه، وأتبعت بعدد من الأسئلة، ماذا بعد؟ هل يبقى في لبنان أم يغادر، وما هي الخطوات التي ستليها؟ هل ينتظر التفاعل الخارجي وردود الفعل ليُبنى عليها؟ والأهم من كل هذا: كيف ستقرأ الرياض هذه الرسالة وتتعامل معها؟

كلها أسئلة لا إجابات عنها، لكنّ مسؤولين مستقبليّين يشرحون الموقف بالآتي:

أولاً، هي رسالة جريئة إلى محمد بن سلمان، تطلب إعادة النظر في مستقبل السنّة، وإعادة مدّ اليد الى سعد الحريري في ظل استحالة إنتاج بديل منه.

ثانياً، ثمّة نزعة سنّية تتعاظم منذ 7 تشرين تميل الى رفع الصوت في وجه المملكة بأسلوب عتابي يوصي بالانتباه: «احرصوا ألا تذهب فرق عملة في لبنان»!

ماذا عن السعودية؟ لا شيء جديداً حتى الآن. لا تزال المملكة تتعامل مع هذا الملف (الطائفة السنّية) بلامبالاة. الواضح حتى الآن أن العلاقة مع الحريري لم تجد سبيلاً لحلّ واضح، بل لا تزال في أقلّ مستوياتها.

تقرير

شهداء الحركة «على طريق لبنان»

أمل في قلب المواجهة: عودة إلى الجذور

أمال خليل

بالدم، دخلت حركة أمل المواجهة ضد العدو الإسرائيلي على الحدود الجنوبية. في غضون أربعة أيام، زُفّت الحركة خمسة شهداء سقطوا في غارات معادية على نقاط متقدّمة انتشروا فيها في بلدتَي بليدا وبيت ليف. قبلهم، استشهد الحركي علي داوود بغارة في بلدة ربّ ثلاثين. لم تكد أمل تنتهي من تقبّل التبريكات بشهيدَي بليدا مصطفى ضاهر وعلي محمد، حتى انضم إلى القافلة أمس الشهداء حسين عزام وحسن سكيكي وجعفر إسكندر. على غرار رفيقهم داوود، لا يتحدّر الشهداء الثلاثة من البلدات الحدودية، وهم جزء من «أفواج حركية» تنادت من البقاع وبيروت والجنوب «للتلبية الواجب الجهادي والوطني دفاعاً عن لبنان والجنوب».

منذ اليوم الأول للعدوان، انتشرت مجموعات حركية على طول خط المواجهة، رغم أن قيادتها لم تكشف علناً عن عملياتها ضد إسرائيل. لكنّ مواجهة جبانة بليدا في وجه موقع بياض بليدا المعادي، خلال تشييع ضاهر ومحمد أول من أمس، والتي استحضرت الانتفاضات الشعبية في وجه الاحتلال في النبطية ومعركة ودير قانون النهر... فرضت إعادة ترتيب المشهد. ليلاً، وجّه الرئيس نبيه بري تحية إلى «جماهير أفواج المقاومة اللبنانية»، مؤكداً أن الحركة «أمام حزب الله في الدفاع عن كل حبة تراب من لبنان، ولكن في هذه المعركة ضمن إمكاناتها العسكرية». مع ذلك، تؤكد مصادر حركية أن سقوط الشهداء عزّز اندفاعة عشرات المنتسبين والمؤيدين لطلب الالتحاق بالجبهة. مع ذلك، تلتزم قيادة «الأفواج» بسقوف معيّنة، من مواصفات العسكر إلى شروط الميدان وفصل الساحات.

في أحد مراكز أمل الأمامية، التقينا بأحد المسؤولين الميدانيين المعنيين بالمواجهة العسكرية. بين صور الإمام موسى الصدر وبري، تتوزّع الأجهزة اللاسلكية التي تنقل المركز بغرفة العمليات لتنسيق عمل الميدان: القوة الصاروخية والوحدة البحرية ومجموعات الرصد والمرابطة وتأمين المؤن والذخيرة... لا يجد المسؤول في تغييب حضور أمل العسكري جنوباً، مؤشراً سلبياً، بل قراراً قيادياً توجبه طبيعة العمل. فيما البعض يربطه بازدواجية دور الحركة السياسي والميداني، مستعيناً بشعار بري: «المقاومة السياسية والدبلوماسية جزء من المقاومة العسكرية».

يقول القيادي إن «حضورنا في خط الدفاع الأول والثاني بديهي. الإمام الصدر أسس الحركة عام 1974 لمواجهة إسرائيل الشر المطلق، مقرناً الانخراط بمعركة تحرير الأرض والدفاع عنها، بفتوى شرعية». ويستعيد دور أمل في عدوان تموز 2006، عندما «شارك مقاومونا في التصدي لتوغل جنود العدو، وسقط لنا شهداء منهم بطل مواجهات مارون الرأس الشهيد هاني علوية»، مؤكداً أن «جهوزيتنا في هذه المواجهة أكبر. قبل 17 عاماً بأغتنا العدوان، لكننا استخلصنا الدروس وأعددنا العدّة لأي معركة مقبلة».

وأضاف: «في السنوات الأخيرة، تكثّفت التحضيرات التي كُشف عنها في بعض الأحيان كالمناورات الحية التي نُفذت في مرجعيون وبنت جبيل وصور والنبطية. مناورات حاكت حرب المدن والشوارع للتصدي للجيش الإسرائيلي جنوباً وليس للوضع الداخلي».

لا يربط القيادي المعركة الحالية بأي مواجهة إقليمية أخرى: «إذا اعتدى أحد على منزلي وأرضي، سأتصدى له». تتباين معركة أمل عن معركة حزب الله، رغم قتالهما معاً: «نختلف معه في الرؤية العسكرية والإستراتيجية. هو مع وحدة الساحات في محور المقاومة ونحن مع وحدة أراضي الجنوب ولبنان. في بيانات نعي شهدائنا، نربط شهادتهم بالدفاع عن الجنوب ولبنان». وعلى صعيد العمل العسكري، أكّد أن «وحداتنا على جهوزية، لكنّ التركيز في حال دخلت اسرائيل برياً»، ملمّحاً إلى عمليات محدودة تصدّت لمحاولات جنود العدو الاقتراب من الحدود.

تغييب الحضور العسكري توجبه ازدواجية دور الحركة السياسي والميداني

في أسباب تحديد السقوف العملانية، المحّ القيادي إلى «الالتزام بالقرار 1701 والعمل ضمن الأراضي اللبنانية»، وهو ما انعكس «عدم استخدام القوة الصاروخية رغم وجود رماة ماهرين وحيازتنا صواريخ نوعية. لا نرى أن المعركة بشكلها الحالي بحاجة إلى استخدام القدرات التي نمتلكها». لذلك، فإن من سقط من شهداء حتى الآن «على طريق الجنوب ولبنان» هم من «وحدات المرابطة والرصد. متطوعون، منهم الموظف والنجار وأستاذ المدرسة وصاحب الإكسبرس». يجزم القيادي بأن «العسكر المرابط على الثغور منذ أربعة أشهر، لا يتقاضى أي بدل مالي. بعضهم يحضر طعامه وحاجاته من منزله. وبعضهم خسر عمله لانشغاله في الجبهة وآخرون رفضوا أخذ استراحة»، مؤكداً أن «شروطاً مشدّدة» تُفرض على المقبولين في الجبهة، ويؤخذ في الاعتبار وضع المقاتل الاجتماعي والعائلي وتأهيله الفكري والثقافي والديني، إذ «ليس المهم أن يحمل المنقبة، بل أن يحمل فكر المواجهة. أما التدريب، فمحلي على يد شبابنا، والسلاح الذي نمتشقه دفعنا ثمنه كحركة من جيوبنا».

(الأخبار)

تقرير

تسويف إسرائيلي لـ«تسوية» هوكشتين: انسحاب مقابل «جزرة اقتصادية»!

عادت عبارة «الحل الدبلوماسي» لتتردّد على ألسنة المسؤولين الإسرائيليين الذين لم يؤثّر تصعيد تهديداتهم بتوسيع المعركة مع لبنان في وتيرة العمليات التي يشنّها حزب الله إسناداً لجبهة غزة.

فقد أبلغ وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت المبعوث الأميركي عاموس هوكشتين، أثناء لقائهما يوم الأحد، أنّ تل أبيب مستعدّة لحل الصراع في جنوب لبنان من خلال التفاهمات الدبلوماسية، وفق بيان صدر عن مكتب غالانت، مشيراً إلى لازمة «أننا مستعدّون أيضاً لأي سيناريو آخر (...) لإزالة التهديدات من لبنان». وأشار البيان إلى أن الطرفيْن «ناقشا ضرورة تغيير الوضع الأمني في الساحة الشمالية وبحثا سبل إعادة النازحين الإسرائيليين إلى منازلهم في الشمال». فيما قال الوزير في حكومة الحرب، بيني غانتس، خلال اجتماعه مع هوكشتين، إن «إسرائيل ستوسّع الأنشطة العسكرية لإزالة التهديد ما لم يقم المجتمع الدولي ودولة لبنان بإزالته، بغضّ النظر عن تطورات القتال» في قطاع غزة. وعلى المنوال نفسه عزف وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس، قائلاً: «إذا لم نتوصل إلى حل دبلوماسي في جنوب لبنان فسنتحرك عسكرياً».

وقالت وسائل إعلام عبرية إن هوكشتين عرض النقاط الرئيسية لتسوية سياسية يعمل على الترويج لها. وذكرت «يديعوت أحرونوت» أن الترتيب الذي طرحه يتضمّن مرحلتين: «في الأولى ينسحب حزب الله إلى الشمال، ويعود السكان الإسرائيليون إلى منازلهم، ويكون هناك انتشار واسع للجيش اللبناني واليونيفل للحفاظ على الاستقرار في جنوب لبنان وعلى طول الحدود». في مقابل «جزرة اقتصادية» تدرس الولايات المتحدة والمجتمع الدولي تقديمها للبنانيين. وأفادت وسائل إعلام عبرية بأن تل أبيب قد توافق على ابتعاد حزب الله بين 8 و12 كيلومتراً عن الحدود شمالاً. علماً أن مسؤولي الحزب أكّدوا في أكثر من مناسبة أنهم لن يبحثوا في أي ترتيبات أو طلبات قبل وقف العدوان على غزة. وأضافت أنه «من الممكن جداً أن توافق إسرائيل على إعادة نقاط صغيرة من الأراضي المتنازع عليها منذ سنوات طويلة»، مشيرة إلى أنه «من بين 12 نقطة خلافية على طول 130 كيلومتراً، بين رأس الناقورة وسفوح جبل الشيخ، فإن أهمها يقع في مزارع شبعا الخالية من المستوطنات». وأشارت إلى أن «باقي النقاط الخلافية هي قطع من الأراضي لا تزيد مساحتها على بضعة أمتار، وقد تتنازل عنها إسرائيل مقابل بناء العائق (الحدودي) الجديد ذي الأبعاد الهائلة والإمكانات التكنولوجية، والذي سيغيّر وجه الحدود في العامين المقبلين بعد عقد من الإهمال».

في غضون ذلك، واصل حزب الله هجماته ضد مواقع وثكنات وتجمّعات جنود العدو على طول الحدود، واستهدف موقعَي السماقة ورويسات العلم في تلال كفرشوبا ومزارع شبعا بـ«الأسلحة الصاروخية وحقّق فيهما إصابات مباشرة». لاحقاً، عاود الحزب استهداف موقع السماقة، قبل أن يستهدف ثكنة يفتاح بالأسلحة الصاروخية. ونعى حزب الله استشهاد المقاومين سلمان محمد حسن فقيه (عيترون) وعباس أحمد الخرسا (الطيري) وعباس خضر ناصر (يارون). كما نعت حركة أمل ثلاثة من مقاوميها هم حسن حسين سكيكي (عين بعال) وجعفر أمين إسكندر (رشكنانية) وحسين علي عزّام (صديقين).

(الأخبار)

تقرير

قرم يقدّم مصلحة «ليبان بوست» على الدولة!
ديوان المحاسبة لوزير الاتصالات: أين مزايدة البريد؟

رلى إبراهيم

منذ تسلّم الوزير جوني قرم وزارة الاتصالات تحوّلت الأخيرة إلى محور عمل الهيئات الرقابية، إذ قلّما خلا عقد أو اتفاق من الشوائب ومخالفة الشروط القانونية. هكذا، تكاثرت تقارير ديوان المحاسبة وهيئة الشراء العام حول كل الملفات التي تعنى الوزارة، ما أدى إلى إلغاء عقود لتحسين شروطها لمصلحة الدولة وحماية المال العام، وكان الوزير في كل مرة يلجأ إلى مجلس الوزراء لتامين غطاء يخوّله تجاوز هيئات الرقابة بذريعة «الظرف الاستثنائي». وهذا ما حصل فعلياً في إعادة تلزيم خدمة البريد عقب انتهاء عقد «ليبان بوست» وتمديد القرم لها سنة إضافية، ثم إجراء مزايدة لم تستوفِ

> **طلب قرم السماح لـ«ليبان بوست» بتعديل اسعارها من دون زيادة حصة الدولة**

الشروط وفقاً لرأي هيئة الشراء العام، ليوصي ديوان المحاسبة بتعديل دفتر الشروط وإعادة إجرائها. وبعدما أطلقت المزايدة ثلاث مرات وأُبطلت، طلب وزير الاتصالات، بحجة «الظرف الاستثنائي»، إدراجها على جدول أعمال مجلس الوزراء لإقرار النتيجة الأخيرة التي صُبّت على العارض الوحيد، تحالف Merit invest - Colis Privé (الأولى لبنانية مملوكة من رودولف سعادة صاحب شركة CMA-CGM للنقل البحري التي التزمت بتشغيل مرفأ بيروت، والثانية فرنسية، لديها رخصة توزيع بريد وليست لديها مكاتب بريدية). إلا أن مجلس الوزراء رفض السير في طلب الوزير، وأوصاه وفقاً للقرار الرقم 2 تاريخ 2023/11/16 بتمديد عقد «ليبان بوست»، على سبيل التسوية، ابتداءً من 2023/6/1 (تاريخ انتهاء سنة التمديد لها) وحتى تسلّم المشغّل الجديد وتكليف وزارة الاتصالات بتعديل جداول أسعار الخدمات البريدية الواقعية إلى حين إطلاق المزايدة الرابعة. وفقاً لتوصيات الديوان، كان مفترضاً أن يسارع الوزير إلى تعديل دفتر الشروط حفاظاً على المال العام الذي أهدرته «ليبان بوست» طوال 25 عاماً في مخالفات وثّقها الديوان نفسه، أو أن يعمل على استعادة القطاع وإدارته من المديرية العامة للبريد. بدلاً من ذلك، ارتأى قرم إرسال كتاب إلى رئيس الديوان القاضي محمد بدران (2024/1/8) يبلغه فيه بأنه لن يتمكن من تطبيق كل توصيات الديوان، بحجة أن مجلس الوزراء كلّفه في 2023/11/16 بـ«تعديل جداول أسعار الخدمات البريدية الواقعية إلى حين إطلاق المزايدة الرابعة». وتعديل الأسعار هنا يتعلق بقيمة رسوم الخدمات البريدية التي تقدّمها «ليبان بوست»، والتي لم تُعدّل منذ بدء الأزمة المالية. ما يريده وزير الاتصالات فعلياً هو السماح للشركة برفع التعرفة وزيادة أرباحها من دون أن يترتّب عليها رفع حصة الدولة من هذه الخدمات! وقال قرم في ختام كتابه إلى الديوان إن تعديل جداول أسعار الخدمات البريدية سيحقق «تحسين التشغيل للمرفق البريدي وتعزيز فعّاليته، ما يسمح باستقطاب مستثمرين جدد، وسيلزم الشركة بأن تسدّد حصة الدولة وفقاً للسعر الواقعي»، إلا أنه «لن يحقق النتيجة المرجوّة من توصيات الديوان». ما يقول قرم للديوان، بكلام آخر، هو أنه سيسمح لـ«ليبان بوست» بزيادة أسعار خدماتها بما يتناسب مع التغيّرات الاقتصادية بما يضاعف أرباحها من دون أن تتقاضى الدولة حصة من هذه الرسوم! ومن هذا المنطلق، توجّه وزير الاتصالات إلى الديوان بالسؤال الآتي: «هل يمكن تعديل جداول الأسعار، علماً أن ذلك لا يحقق شيئاً من توصياتكم؟»، التي تطالب الوزارة برفع النسبة المئوية من حصة الدولة على الإيرادات الإجمالية السنوية وأن يشمل ذلك كل الخدمات التي تقدّمها «ليبان بوست»، سواء أكانت بريدية أم غير بريدية. كما طلب الديوان إعادة النظر في بدلات إيجار العقارات العائدة للدولة والمشغولة من قبل الشركة، إذ ثبت أن هناك مكاتب «مستأجرة» من الدولة مجاناً، وأخرى لم يتم تعديل بدلاتها منذ 25 عاماً.

(هيثم الموسوي)

الديوان ينتقد «بطء» الوزير

أول من أمس، ردّ رئيس الديوان على كتاب قرم في مذكّرة صادرة عن رئيس الغرفة الثانية القاضي عبد الرضا ناصر قال فيها إنّ توصيات الديوان لا تتعارض بتاتاً مع الإجراءات الآيلة إلى رفع تعرفة الخدمات البريدية. وشرح للوزير كيفية زيادة حصة أرباح الدولة بالنسبة المئوية توازياً مع رفع سعر الخدمة. وعرض الديوان في المذكّرة جدولاً يقارن فيه بين التعرفة المفترضة للخدمات، وأوضح - على سبيل المثال - أن خدمة بقيمة 10 آلاف ليرة لبنانية قبل الأزمة كانت حصة الوزارة منها 5% أي ما يساوي 500 ليرة، وأن تعديل التعرفة بعد قرار مجلس الوزراء لتصبح 600 ألف ليرة سيؤدي إلى حصول الدولة على 30 ألف ليرة وفقاً للنسبة القديمة، فيما سيرفعها إلى 48 ألف ليرة بعد تطبيق توصية الديوان. «لذلك يجب على الوزير الحرص على رفع نسبة حصة الدولة، وتطبيق كامل توصيات الديوان بالتوازي مع تطبيق قرار مجلس الوزراء لعدم التعارض بينهما»، ولا سيما في ما يتعلق بتعديل العقد مع «الليبان بوست» ريثما يتم إجراء المزايدة الرابعة. وحثّ الديوان وزير الاتصالات على العمل «من دون إبطاء لإطلاق مزايدة جديدة لتلزيم وتشغيل المرفق العام البريدي، إضافة إلى ضرورة إدارة الوقت واستثماره بالطريقة الفضلى لما له من قيمة مالية وأهمية بالغة في عملية تلزيم القطاعات الاقتصادية والمرافق العامة الحيوية، ما يرفد الخزينة بالأموال».

تحقيق

سنة على الزلزال: نسبة الترميم تقارب 0%!

فوّاد بزي

سنة مرّت على زلزال قهرمان مرعش في تركيا. فجر السادس من شباط 2023، «انفجرت» قوة موازية لعشرات القنابل النووية تحت الأراضي التركية على شكل زلزال بقوة 7,8 درجات، اهتزّت معها المنطقة بأكملها وصولاً إلى لبنان الذي قُدّرت قوة الهزّة التي اصابته بـ4 درجات، واستمرّت أربعين ثانية.

تحرك فالق الأناضول الشرقي المجاور لفالق البحر الميت، أو ما يُعرف بالأخدود الأفريقي العظيم، الذي يقسم لبنان إلى شطرين، حرّك المياه اللبنانية الراكدة، وأعاد التفكير من جديد في وضع الأبنية وإمكانية صمودها في وجه زلزال حقيقي. في حال حصل، فإن «عدد المباني التي قد يتسبّب بانهيارها وفقاً لعمرها الافتراضي فقط، من دون الأخذ في الاعتبار المواصفات الإنشائية السيئة، سيزيد على 16250 مبنى»، بحسب رئيس شبكة سلامة المباني المهندس يوسف عزام.

المفاجأة أنّ 0,8% فقط من الأبنية التي خضعت للكشف الهندسي عقب هزّة العام الماضي، قام أصحابها بأعمال الترميم اللازمة. فإثر الهزّات الارتدادية التي ضربت لبنان بعد الزلزال الكبير، أطلق مهندسون حملات للكشف على الأبنية مجاناً لوضع ساكنيها في صورة وضعها الإنشائي، وتقديم دراسات حول تكاليف ترميمها في حال لزم الأمر. لكنّ حملات الكشف لم تتحوّل إلى ورش ترميم حقيقية، فـ«من أصل 500 مبنى كُشفت عليها إحدى الشركات الهندسية، 4 فقط تمّ ترميمها»، يقول المهندس أشرف فطايري. فيما يشير مهندس آخر إلى ترميم مبنى واحد من أصل 100 كُشف عليها العام الماضي، علماً أنّ أغلبها بحاجة إلى أعمال صيانة طارئة. وسريعاً خفّت وتيرة حركة متابعة وضع الأبنية وطلب الفرق الهندسية للكشف، و«نسي الناس الخطر، وعادوا إلى حياتهم الطبيعية، ولا سيّما أن كلفة الترميم تتجاوز عشرات آلاف الدولارات لكلّ مبنى»، بحسب مهندسين شاركوا في عمليات الكشف.

في المقابل، لم يجرِ أي مسح رسمي خاص بالدولة، علماً أن مهندسين يؤكدون أن «هناك مباني إذا ما سُحبت إفاداتها العقارية سيتبيّن أنها أراضٍ فارغة لأنها أنشئت من دون تراخيص»، فيما يؤكد عزام أن «المباني الرسمية ليست بأفضل حال. فخلال العام الماضي أيضاً، كشفت التقارير الهندسية الخاصة عن كوارث: عدد كبير من مراكز الدفاع المدني أقيم تحت الجسور، أي في الأماكن الأشد خطورة في حال وقوع الزلازل، كما أنّ عدداً غير قليل من المستشفيات التي يُفترض أن تكون حاضرةً لمواجهة الطوارئ لا تراعي مبانيها المواصفات الهندسية الأساسية، ومتروكة من دون صيانة، حالها كحال المباني السكنية العادية». ومن الأمثلة الفاضحة وجود 100 مدرسة رسمية «وضعها غير سليم» بحسب مهندسين كلّفتهم وزارة التربية بالكشف عليها. ويؤكد رؤساء فرق هندسية شاركوا في عمليات الكشف أن الوضع الإنشائي للمباني «مخيف في لبنان، سواء كانت جديدة أو قديمة. هناك مبانٍ لم ندخلها لخوفنا من أن تنهار على رؤوسنا». ويضيفون: «حتى في المرافق العامة التي كشفنا عليها، الوضع مرعب، ومنها فنادق تغطي صالات الاستقبال الفخمة فيها والغرف الفاخرة أساسات متهالكة»، واصفين المشهد بـ«القنابل الموقوتة».

في ما يتعلق بالمباني السكنية، يلفت فطايري إلى أن المباني التي تمّ ترميمها تعود ملكيتها لأفراد، ولا ملكية مشتركة فيها، فيما «أوقفت المسؤولية المشتركة للسكان عن المباني متابعة كلّ ورش الترميم. فبعد إصدار التقارير الهندسية يُصدمون بالتكاليف العالية، ويتوقف العمل، رغم أنّ سلامة المباني مهدّدة»، مشيراً إلى «هشاشة الحديد لدرجة انكساره عند ملامسته فقط» في بعض هذه المنشآت.

> **أكثر من 16 ألف مبنى مهدّدة بالانهيار في أي زلزال**

المشكلة الأساسية تتعلق بالرقابة على تطبيق القوانين، ولا سيّما مرسوم السلامة العامة الرقم 7964، الصادر عام 2012، والذي يشترط على كلّ مبنى أنْ يكون مقاوماً للزلازل حتى 7 درجات للحصول على ترخيص. على أرض الواقع، وبغياب الرقابة، الأمور مغايرة تماماً، و«ثقافة الأوفر هي السائدة. فالمواد المستخدمة في البناء من نوعية سيئة، خاصة الحجارة والباطون، إذ تُستخدم مياه كلسية في تركيبة مواد البناء، ما يؤدي إلى تلف الحديد، إضافة إلى استخدام مواد مغايرة للباطون، ما يجعل البناء الجديد أسوأ من القديم». ويجزم أحد المهندسين المحلّفين لدى المحاكم «لو أخذنا عينة من 20 مبنى تمّ تنفيذها بعد عام 2012 سنجد أنّ عدداً قليلاً جداً منها نُفّذ بناءً على التوصيات الجديدة».

الجزء الثاني من المشكلة يتعلق بغياب الصيانة تماماً عن الأبنية المُشيّدة. ويعيد مهندسون إنشائيون المشكلة إلى «الفوضى الشاملة في لجان الأبنية». ويروي أحدهم عن طوفان مياه في مستودع أحد المجمّعات السكنية تبلغ مساحته 4000 متر مربع، ما أدى إلى تهالك الأعمدة تماماً، لعدم موافقة كل من السكان على دفع 150 دولاراً لشراء مضخّات لتفريغ المياه.

وحول العلاج، يلفت مهندسون إلى أنّه، في غياب الدولة واستقالتها من المسؤولية، فإنّ على سكان المباني اللجوء إلى إجراءات بسيطة لحماية ممتلكاتهم مثل تركيب أنظمة تفريغ المياه من مستودعات المباني التي تفيض دورياً بسبب مياه الأمطار، وإعادة توزيع الأحمال (خزانات المياه) على أسطح المباني بطريقة سليمة بعيداً عن الأعمدة لتفادي إضعاف هيكل المبنى.

(هيثم الموسوي)

تقرير

فساد «التربية»: تعويضات «بسمنة» وتعويضات «بزيت»!

فاتن الحاج

في وقت تعاني فيه خزينة الدولة وصناديق المدارس الرسمية من عجز مالي، نال موظفون «محظيّون» في وزارة التربية، أخيراً، تعويضات كبيرة لقاء مشاركتهم في أعمال الامتحانات الرسمية لدورة 2023 تراوحت بين 90 مليون ليرة و120 مليوناً، مقابل تعويضات لم تُجاوز ثلاثة ملايين ليرة لموظفين آخرين من الفئة الوظيفية نفسها.

ووفقاً لمصادر إدارية في الوزارة، فإن لدى موظفين في دائرة الامتحانات القدرة على التلاعب بالدوامات بسبب إمكانية ولوجهم إلى جدول البصم الذي يتحول إلى ملف excel يمكن التعديل عليه بسهولة. أما في الجداول الورقية الموقعة، فتُترك خانات فارغة لموظفين يحضرون للتوقيع فقط من دون أن يداوموا في الوزارة أو في مراكز التصحيح. ناهيك، وفقاً للمصادر نفسها، عن عدم التزام المدير العام للتربية رئيس اللجان الفاحصة في الامتحانات الرسمية عماد الأشقر والرئيسة السابقة لدائرة الامتحانات أمينة سر لجنة المعادلات أمل شعبان بتعليمات وزير التربية لجهة عدم جواز أن يجمع الموظفون بين التعويضات التي ينالونها لقاء عملهم في معادلات الشهادات للطلاب العراقيين وتعويضات الامتحانات. إذ تقاضى موظفون محسوبون على الأشقر وشعبان أموالاً من المكانين. كما أن وزير التربية عباس الحلبي نفسه خالف تعليماته عندما وقّع جداول تعويضات الامتحانات وقرارات لجنة المعادلات وتعويضاتها التي تتضمن الأسماء نفسها.

مع ذلك، فإنّ الملف الأكبر هو تعويضات الامتحانات بالدولار من الجهات المانحة (لم تدفعها منظمة اليونيسيف بعد) والتي تتضمن أرقاماً مضخّمة. وبحسب جداول دورة عام 2023، وصلت تعويضات الأشقر إلى نحو 9 آلاف دولار، فيما تراوحت تعويضات موظفين من الفئة الثالثة بين 4 و6 آلاف دولار (نحو 600 مليون ليرة)، أي ما يوازي 6 أضعاف التعويضات التي نالوها من الدولة بالليرة اللبنانية.

وكان الأشقر وقّع العام الماضي، بالتنسيق مع شعبان، جدول التعويضات وأرسله إلى اليونيسيف أثناء سفر الوزير، ما أدى إلى إشكال بينهما. غير أن أيّ تحقيق جدّي لم يُفتح في أسماء الموظفين المستفيدين، ولم تكلّف أي شركة تدقيق مالي إجراء تحقيق جدّي للتدقيق في أرقام التعويضات التي توازي ملايين الدولارات، ولا في تعويضات امتحانات التعليم المهني الرسمي التي شابتها أيضاً مخالفات من بينها تكليف متوفين بأعمال مراقبة الامتحانات، فيما لم يُعرف ما إذا كانت اليونيسيف ستدقّق في الجداول قبل صرفها.

(مروان بو حيدر)

تقرير

قانون معجّل للدواء المحلي: دعم للأسعار أم للمصانع؟

راجانا حميّة

تقدّم النائبان بلال عبدالله وجورج بوشكيان، أول من أمس، باقتراح قانون معجّل مكرّر لإضافة فقرة جديدة إلى المادة الخامسة من المرسوم الاشتراعي الرقم 144 (تاريخ 1959) تنص على استفادة «المؤسسات التي تمارس صناعة الأدوية من حسم ضريبي يعادل 90% من الضريبة المتوجبة على أرباحها الناتجة عن صناعة الأدوية المرخّصة من وزارة الصحّة العامة، سواء كانت هذه الأرباح ناتجة عن عمليات بيع الأدوية في الداخل أو عن عمليات تصديرها إلى الخارج».

في الأسباب الموجبة، يستند معدّا الاقتراح إلى عاملين يوجبان دعم الصناعة الوطنية، أولهما ما كشفته الأزمة المالية الأخيرة وما رافقها من كوارث في سوق الدواء لناحية «الدور الذي لعبته المصانع الوطنية في التخفيف عن المواطن عبر توفير بدائل له في مقابل ما فعلته الشركات المستوردة للأدوية». والثاني يتعلّق بالكلفة التي تتكبّدها الصناعة المحلية بسبب «ضعف الحوافز، إذ إن المادة الخامسة (موضوع التعديل المقترح) تضمّنت حوافز لتشجيع قطاع الصناعة في لبنان، لكنّ الزمن تجاوزها منذ أُقرّت عام 1980». أضف إلى ذلك، المعايير المكلفة المفروضة على صناعة الأدوية التي تواجه منافسة قوية من شركات عالمية تؤمّن لها دولها حوافز تمكّنها من الاستمرار. ويلفت عبدالله إلى تجارب دول تعطي الأولوية لصناعاتها الوطنية «ويمكننا أن نفعل الأمر نفسه بإعطاء الأفضلية لصناعة الدواء المحلي، ما ينعكس أيضاً خفضاً للفاتورة الدوائية وزيادة في فرص العمل». ولكن ما هي الانعكاسات المباشرة؟

على المدى المنظور، لن يكون لهذا الحسم تأثير مباشر على الأسعار، بحسب نقيبة مصانع الأدوية في لبنان كارول أبي كرم، إذ إن أسعار الأدوية «تصدر عن جهة محدّدة، وأساساً لا نضيف هذه الأعباء على الأسعار كي تبقى مناسبة للمواطن». لذلك، فإن ما يمكن أن يؤدي إليه هذا الحسم هو «خفض الأعباء عن كاهل القطاع وتشجيع الاستثمارات الجديدة وزيادة خطوط الإنتاج وتوسعة المحفظة الدوائية للصناعة المحلية». وهذا ينعكس على المدى الأبعد بزيادة الكميات والأصناف من الأدوية الوطنية، وتحديداً تلك التي تعالج الأمراض المزمنة، والتي وصل حجم تغطيتها مع الحوافز السابقة إلى «30% من حجم السوق الإجمالي وحوالي 85% من الأدوية المزمنة والأساسية الأكثر استهلاكاً».

في المبدأ، يساهم هذا القانون، بحسب المعنيين به، في زيادة حجم الصناعة الوطنية في السوق المحلية والتخلص من الأزمات التي تؤدي إلى انقطاع الدواء بين فترة وأخرى. غير أن هناك خشية من أن يشكّل القانون ممراً لفتح استثمارات فقط، من دون تغذية السوق بالكمية والحجم المأمول منه. ويستند أصحاب هذه المخاوف إلى تجارب سابقة، حين «أعطيت المصانع الوطنية حفزات كثيرة، أهمها القرار الوزاري برفع الدعم عن الأدوية المستوردة وتحويله إلى الأدوية الوطنية البديلة (الجينيريك)». صحيح أن هذه الخطوة أدّت إلى إنعاش الصناعة وافتتاح مصانع أدوية جديدة، آخرها ثلاثة يجري العمل على تجهيزها، وتوسعة مصانع أخرى، إلا أنها فتحت الباب على تساؤلات عما إذا كانت هذه الحفزات قد انعكست في السوق، في ظل شكوى شبه دائمة من انقطاع بعض أصناف الأدوية المحلية، وعما إذا كانت ستُستغلّ لتعزيز التصدير وزيادة أرباح المصانع، من دون أن يلمس المواطنون نتيجة لها.

تقرير

«الأخبار» تنشر نصّ المادّتين 93 و94 في الموازنة

ضريبة استثنائية على أرباح صيرفة والدعم

بعد أكثر من أسبوع على إقرارها في الهيئة العامة لمجلس النواب، وقّع أمس، رئيس مجلس النواب نبيه بري مشروع قانون موازنة 2024 وأحاله على رئاسة مجلس الوزراء. أهم سبب وراء هذا التأخير يتعلق بصياغة نصوص المواد التي أضيفت في نهاية الجلسة، وسط هرج ومرج بين النواب. فلم يكن واضحاً بأيّ صياغة أقرّت هذه المواد وما هو مضمونها النهائي، ولا سيما أنها شملت فرض ضريبة استثنائية على المستفيدين من عمليات صيرفة وعلى الجهات التي استفادت من الدعم. لكن ما كان واضحاً، هو أنه بعد الجلسة

> مفاوضات بين مرجعيات سياسية والمستوردين ستفضي إلى الطعن في المادتين

مباشرة قرّر مستوردو المحروقات إعلان الإضراب احتجاجاً على إخضاعهم للضريبة، كما أن الهيئات الاقتصادية ومستوردي الأغذية وأصحاب المطاحن هدّدوا بالتصعيد في مواجهة هذه الضرائب.

بحسب معلومات «الأخبار»، فإن النصوص التي اتفق عليها صارت على النحو الآتي:

- تخضع المؤسّسات والشركات التي استفادت من الدعم الذي آمّنه مصرف لبنان لتغطية فروقات سعر صرف الدولار، لضريبة استثنائية إضافية مقدارها 10% على المبلغ الذي يفوق 10 آلاف دولار، وتحدّد دقائق تطبيقها بقرار يصدر عن وزير المالية.

- تخضع الأرباح التي حقّقها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون نتيجة العمليات التي نفّذوها على منصة صيرفة استناداً إلى تعميم مصرف لبنان الصادر بهذا الشأن والتي تفوق مبلغ 15,000 دولار، لضريبة استثنائية إضافية نسبتها 17%، وتعدّ هذه الضريبة من الأعباء القابلة للتنزيل بالنسبة إلى المكلّفين على أساس الربح الحقيقي.

إذاً، الضريبة على عمليات صيرفة تشمل الأفراد والشركات وتصيب أرباحهم التي تتجاوز 15 ألف دولار. والضريبة على المستفيدين من الدعم فرضت على أرباح تفوق الـ 10 آلاف دولار. كما أنه لم يتم تحديد سنة الخضوع للضريبة، بل تشير صياغة النصّ إلى أن الضريبة تشمل كل العمليات التي حصلت في السنوات الماضية. فهل يكون سقف الربح لسنة واحدة أم لكل الفترة المشمولة بالضريبة؟ كما أن النصّ ليس واضحاً لجهة كيفية تحديد الربح؛ فعلى سبيل المثال، إذا أجريت عمليات على صيرفة بتاريخ معيّن في عام 2023، فما هو السعر المرجعي المعتمد لتحديد الربح طالما أن الفرق كان يتعلق بسعر الصرف الفعلي وسعر الصرف الذي اعتمده مصرف لبنان. الثاني معروف، بينما الأول متقلّب وغير ثابت. كذلك، يثير النصّ إشكالية فرض الضريبة بمفعول رجعي، وهي الحجّة التي استعملها المستوردون لإعلان موقف رافض لتسديد الضريبة. لذا، ثمة مصادر تشير إلى وجود مفاوضات جارية بين مرجعيات سياسية وكارتيلات المستوردين ستفضي إلى تقدّم عدد من النواب طعناً بهاتين المادتين انطلاقاً من عدم رجعية القوانين ومن كون الموازنة سنوية.

اللافت أن القانون رمى مسؤولية تطبيق هاتين المادتين على عاتق وزارة المال من دون أيّ تنسيق مسبق معها على هذا النوع من الإيرادات ومردوده وفرص تطبيقه. وهذه المشكلة التي تظهر في مواقف شعبوية يتخذها النواب بعيداً من أي دوافع تشريعية، إذ إن ترك ثغرات واسعة في قوانين كهذه يثير فوضى تتيح للمتهرّبين من الضريبة الهروب مجدداً، فيما كان يتوجب البحث عن الطريقة الأفضل والأمثل لإصابتهم بالضريبة من دون منحهم أيّ فرصة للهروب منها.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

تقرير

هل يموّل «المركزي» كلفة التعميم 166 وحدَه؟

كريم الأمين

فور صدور التعميم 166 يوم السبت الماضي، ليحلّ بدلاً من التعميم 151، برزت أصوات تعترض على مضمونه بسبب تعقيد عملية الاستفادة، رغم المردود البخس الذي سيحصل عليه المودعون الذين تنطبق عليهم الشروط، أي ما قيمته 150 دولاراً شهرياً. لكن غالبية الانتقادات لهذا التعميم لم تتطرّق إلى المعلومات المتداولة عما سيقوم به مصرف لبنان لتمويل حصّة المصارف من الكلفة الإجمالية المترتّبة عليها عند تطبيق التعميم، إذ تبيّن أن هناك اتفاقاً، أن يدفع مصرف لبنان للمصارف فوائد توظيفاتها لديه نقداً لتمكينها من تسديد حصّتها من التعميم.

تركّزت الملاحظات على التعميم ربطاً بكون المناقشات التي أثيرت حوله على مدى نحو ثلاثة أشهر، أفضت إلى مردود زهيد جداً للمودعين. فالترويج لوجود تعديلات على التعميم، كان يهدف إلى القول بأن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وحاكم مصرف لبنان بالإنابة وسيم منصوري، يعملان على ردّ الودائع، لكن سرعان ما تبيّن أن ما سيحصل عليه المودعون هو «فتات الفتات» بحسب بيان صادر عن ائتلاف المودعين. ووصف الائتلاف هذا التعميم بأنه «مجحف وظالم». ويسخر مؤسّس جمعية «أموالنا لنا»، فراس طنوس، من التعميم معتبراً أنه «إبرة مورفين جديدة للمودعين». ويقول إنه بعملية حسابية بسيطة «يمكن فضح سخافة هذا التعميم لأن أيّ وديعة بقيمة 50 ألف دولار يتطلّب سحبها 333 شهراً». وفي ما خصّ تنفيذ تحرّك بوجه هذا التعميم، يوضّح طنوس أن «الإجراء الذي كنا نقوم به من قبل، سنكمل به، وهو التحرك قضائياً، إذ إنه رغم الصعوبات التي نواجهها نحصل على دفعة شهرية أكبر بكثير مما يمنحنا التعميم».

وفي السياق نفسه، يرى رئيس جمعية المودعين حسن مغنية أن شروط التعميم «تعجيزية، لذا لن يتجاوز عدد المستفيدين منه الـ5% من المودعين». ويسأل: «ما معنى المستفيدين من الشيكات؟ لو كان أحدٌ قد باع كُليته مقابل شيك فلن يستفيد من التعميم». وأشار إلى أنه قبل صدور التعميم كانت الجمعية قد خاضت نقاشات مع حاكم المصرف بالإنابة وسيم منصوري، ووعدها بأن الاستفادة من التعميم ستكون 300 دولار شهرياً، ولكن يبدو أن منصوري خضع لضغوطات من جمعية المصارف ورئيس الحكومة». ويلفت مغنية إلى أن «معظم المودعين في لبنان، حرّيصون ولا يشاركون إذاً دَعْوَنا لتحرّك، فضلاً عن أن قسماً آخر من المودعين اغترب، ولا سيما أصحاب الودائع التي تتخطّى 300 ألف دولار».

مقالة

موازنة الضرائب والتعطيل: تحقيق مطالبنا أو التصعيد

محمد قاسم*

لم تكد الموازنة تقرّ في الهيئة العامة لمجلس النواب، حتى شهدنا فصولاً من تهديدات الذين حصلوا على موافقات لاستيراد السلع المدعومة بأن يلجأوا إلى تجويع المواطنين ما لم تُعدّل المواد التي تطاولهم. ما زال سيف التجار والمحتكرين وكارتيلات السلع الغذائية والدوائية والنفطية مصلتاً حتى تحقيق تشريع نهبهم للمليارات من أموال الدعم. في المقابل، تتبيّن بوضوح فظاعة حجم الضرائب والرسوم التي تمثّل أكثر من 70% إلى 80% من واردات الموازنة والتي ستطال الأكثرية الساحقة من اللبنانيين، وخصوصاً أصحاب الدخل المحدود، وفي مقدّمتهم الموظفون الإداريون والأساتذة والمعلمون والمتعاقدون والأجراء، وخصوصاً المتقاعدين الذين على اختلاف فئاتهم والعسكريين. لكن الموازنة لم تطرح أي مشروع للإنفاق على تطوير القطاع العام وتفعيل مؤسّساته أو على البنى التحتية وتحسين الخدمات أو على مشاريع استثمارية وتنموية.

أصابت الموازنة الموظفين والمعلمين والقوى الأمنية والعسكرية والمتعاقدين والأجراء والمتقاعدين الدنيين على اختلاف فئاتهم والمتقاعدين العسكريين على اختلاف رتبهم، من خلال الحقائق الآتية:

- لم تلحظ أيّ اعتمادات مخصّصة للنهوض بالقطاع العام ومؤسّساته، بل إن الاعتمادات المخصّصة للوزارات كانت فاضحة. ولا تطرح خطة لتشكيل هيئات كفوءة لإدارة المرافق العامة والخدماتية والنهوض بها.

- لم تلحظ أيّ اعتمادات لتصحيح الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية للعاملين في القطاع العام.

- أبقت الرواتب والمعاشات التقاعدية محتسبة على أساس دولار يساوي 1500 ليرة، بينما فرضت عليهم رسوماً وضرائب على أساس دولار 89500 ليرة.

- تمت مضاعفة الضرائب والرسوم الجديدة بين 12 و46 ضعفاً.

- لم تلحظ الموازنة أيّ خطة للإنقاذ المالي والنقدي ولا لهيكلة المصارف والدين العام.

- أعفت الموازنة أصحاب الرساميل والشركات والمصارف والكارتيلات على أنواعها، وهم الأكثر قدرة، من الضرائب التي تركّزت على مداخيل الفقراء وأصحاب الدخل المحدود.

- ارتفاع الدولار 60 ضعفاً، بينما لم ترتفع الرواتب والمعاشات التقاعدية سوى سبعة أضعاف لمن هم في الخدمة، وستة أضعاف للمتقاعدين (بقيت نسبتها أقل من 10% عما كانت عليه عشية 2019)، وبقي المتقاعدون والأجراء على واقعهم المرير المعروف. وبذلك تبقى نسبة تراجع القدرة الشرائية للرواتب والمعاشات التقاعدية 53 ضعفاً والمطلوب منهم الاستمرار بالحياة وفق هذا الواقع. والأنكى من ذلك كله، أنه بالرواتب الزهيدة التي لا تكفي لتغطية باب واحد من أبواب النفقات والخدمات المتعدّدة، عليهم تسديد هذا الكمّ الهائل من الرسوم والضرائب، علماً أن الحكومة والمجلس النيابي يعترفان بهذا الواقع من دون أن يرفّ لهما جفن، ويقرّان الموازنة مع درايتهما الكاملة بحجم الكارثة التي حلّت بكل العاملين في القطاع العام والمتقاعدين المدنيين والعسكريين والمتعاقدين.

ثمة سؤال يطرح في هذا السياق: كيف ستصبح أحوال هؤلاء بعد إقرار موازنة الضرائب والرسوم التي تعدّ جريمة ضدّ الأكثرية الساحقة من اللبنانيين؟ الحكومة والمجلس النيابي مجتمعين يتحمّلان كامل المسؤولية عن هذا التردّي. ولم تعد ذرائع السلطة تنطلي على أحد بعدم توافر الإمكانات والموارد، ولا التلطّي خلف مقولة عجز الخزينة واعتماد سياسة الهروب إلى الأمام ودفن الرؤوس في الرمال. فبدلاً من تصحيح الأجور وفق مؤشر الغلاء والتضخّم، تعتمد السلطة سياسة التلاعب بالقطاعات فتعطي مرّة حوافز باهته لقطاع، ومرّة تطرح وعداً واهياً ببدل إنتاجية لقطاع آخر، ومرّة تُقرّ بعض الدولارات لثالث، وبدل نقل لآخرين، ومجموع ما تعطيه لا يمثّل أكثر من 5% من قيمة الرواتب في عام 2019.

إذا سألت الحكومة عن مصادر التمويل، فإننا نجيبها بكل جرأة وموضوعية، أن بإمكانها جبايتها من بعض المصارد، وهي على سبيل المثال:

- استرجاع أموال الهندسات المالية التي ذهبت إلى جيوب أصحاب المصارف والتي توازي ستة مليارات.

- استعادة الأموال المهرّبة والمنهوبة التي تقدّر بعشرات المليارات، وهي في الأساس أموال المودعين. عمليات تحويل هذه الأموال إلى الخارج مفنّدة في سجلات المصرف المركزي.

- استعادة الأملاك البحرية والنهرية واستثمارها وفق الأسعار الرائجة بدل ما أقرّته الموازنة بما لا يتجاوز 10% من الأكلاف الحقيقية، وبعضها مستثمر ممّن هم في السلطة.

- استعادة الأموال المنهوبة من سياسة الدعم والتي تقدّر بالمليارات وكشفها سهل إذا أرادت الحكومة.

- استعادة الفوائد الخيالية التي استفاد منها كبار المتموّلين والمصارف ومجالس إدارتها والتي تجاوزت في كثير من الأوقات 43% وكشوفاتها واضحة ومسجّلة.

- ضبط جباية الضرائب ومنع التهرب الضريبي وزيادة الضرائب على أرباح الشركات والمصارف وكبار التجار والمستوردين واعتماد سياسة إعفاء ذوي الدخل المحدود من الضرائب والرسوم على الخدمات.

ممّا تقدم، كل تحرّك وإضراب واعتصام وتظاهر أو تعطيل للمرافق العامة، وغيرها من الخطوات التصعيدية التي ينفذها قطاع من هذه القطاعات المتضرّرة بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين، يعدّ تحرّكاً مشروعاً ومطلوباً لمنع مزيد من الإفقار والتجويع والذل.

ومواكبة للإضراب المفتوح لموظفي الإدارة العامة وتعاونية موظفي الدولة والمساعدين القضائيين وتهديد الأساتذة والمعلمين والمتعاقدين بالإضراب والتظاهر والاعتصام وتهديد المتقاعدين المدنيين والعسكريين بالنزول إلى الشارع، بما ستشكّل هذه التحرّكات كرة ثلج متدحرجة قد نعرف بدايتها ولكن لا أحد يعلم نتيجتها، واستباقاً لأيّ إقرار لزيادات هزيلة (مثل طرح رئيس الحكومة إقرار ثلاثة رواتب للجميع على الرواتب والمعاشات التقاعدية)، لا بد من تثبيت الحدّ الأدنى للمطالب الأساسية التي لا يمكن التنازل عنها، آخذين بالاعتبار الذرائع والحجج التي قد تعتمدها الحكومة للتهرب من إقرارها عبر أولويات يفترض تنفيذها هذه السنة:

أولاً: تصحيح الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية للجميع، تدريجياً ومن دون أيّ تمايز أو تمييز بين أيّ قطاع أو آخر، وصولاً إلى ما كانت عليه قبل 2019 وفق القاعدة الآتية: إقرار زيادة للعام 2024 تساوي بين 40% و50% من القيمة الشرائية للرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية وأجور ساعات التعاقد، على ألا تقلّ عن عشرة رواتب (أي احتساب أساس راتب عام 2019 على دولار يساوي 40 ألفاً بدلاً من 1500 ليرة).

ثانياً: إدخال الزيادة الجديدة والمساعدتين الاجتماعيتين والتعويض المؤقّت، في صلب الراتب، واحتسابها في المعاش التقاعدي وتعويض نهاية الخدمة.

ثالثاً: تقسيط باقي الفرق المتبقّي من نسب الزيادات خلال النصف الثاني من السنة.

رابعاً: إقرار بدل نقل عادل وفق معيار موحّد للجميع، بما يمكّن الموظفين والأساتذة والمعلمين والمتعاقدين والأجراء والعسكريين من الالتحاق بمراكز عملهم والعودة منها.

ختاماً، ومع استنفاد جميع الوسائل وعدم استجابة الحكومة لأسابيع متتالية للمطالب والحقوق، وفي حال عدم إقرار هذه الحقوق في أول جلسة تعقدها، فلم يبقَ لجميع الذين تآكلت رواتبهم ومعاشاتهم التقاعدية إلا النزول إلى الشارع يداً واحدة مع المتضرّرين من الضرائب والرسوم المفروضة في الموازنة، للاعتصام والتظاهر وتنفيذ أشكال أخرى من التحرّكات الموجعة التي ستعلن لاحقاً دفاعاً عن كرامتهم الإنسانية وعن لقمة عيش أطفالهم ومصالحهم وحقوقهم المشروعة.

* نقابي

◄ وفيات ►

تنعى مؤسسة بيت أطفال الصمود المناضلة الوطنية والمربية الفاضلة المرحومة

زينب ساق الله

التي وافتها المنية في 5 شباط/ فبراير 2024.

السيدة زينب ساق الله كانت عضواً في المؤتمر التأسيسي للمجلس الوطني الفلسطيني/ منظمة التحرير الفلسطينية الذي عُقد في القدس عام 1964. قدمت خدماتها في ميدان التربية في غزة والكويت ولبنان، وشاركت في قسم التحرير في الموسوعة الفلسطينية، إضافةً إلى عملها كمحرّرة في عدد من دور النشر اللبنانية.

رحيلها يمثل فقداناً لمناضلة من الرعيل الأول من مناضلي منظمة التحرير، وتربوية رائدة سخّرت كل إمكاناتها العلمية في خدمة المجتمع الأهلي الفلسطيني في لبنان.

نسأل الله أن يتغمّد روحها بواسع رحمته، ونعزّي أنفسنا وعائلتها، متمنّين لهم الصبر والسلوان في هذا الوقت العصيب.

زوجة الفقيد: رجاء أنيس أرملي
ابنه: جورج، زوجته Ines Audran
وابنهما جيمس
شقيقه: سلام، زوجته سميرة حنا
وعائلتهما
شقيقاته: نادره، أرملة المرحوم ريشار راشد
إلهام، أرملة المرحوم الدكتور وليد غلمية
فريده، أرملة المرحوم بسام سماره
وأولادها
آمل، أرملة المرحوم كريستيان فرّا
وأولادها
وعموم عائلات نده، أرملي، خوري، حنا، راشد، غلمية، سماره، فرّا وعموم أهالي بلدة جديدة مرجعيون وأنسباؤهم
ينعون إليكم بمزيد من الحزن والأسى فقيدهم المرحوم
يعقوب جورج نده
(والدته المرحومة كليو حبيب خوري)
المُنتقل إلى رحمة الله تعالى نهار الأحد الواقع فيه 4 شباط 2024، متمّماً واجباته الدينية.
تُقام الصلاة لراحة نفسه الساعة الثانية من بعد ظهر اليوم الثلاثاء 6 الجاري في كنيسة نياح السيدة الأرثوذكسية، رأس بيروت، شارع المكحول، ونظراً إلى الظروف الراهنة سيوارى الثرى في مدافن الكنيسة.
تُقبل التعازي اليوم الثلاثاء وغداً الأربعاء، 6 و7 الجاري ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر حتى السادسة مساءً في صالون كنيسة نياح السيدة الأرثوذكسية، رأس بيروت، شارع المكحول.

◄ مفقود ►

فُقد جواز سفر عراقي باسم علي سميح محمد حسن برقم A17922584 في منطقة كورنيش المزرعة، الرجاء ممّن يجده التواصل على الرقم: 96176043924

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان قضائي

تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع/ زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا المدعى عليه: عادل أحمد الترشيشي المُقيم سابقاً في تعلبايا والمجهول محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنه قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ أوراق الدعوى المُقدمة من المدعي صبحي محمد صالح بوكالة المحامي أحمد الصفدي المُسجل لدينا برقم أساس 2023/494 تاريخ الورود 2023/11/16 والذي يطلب بمُوجبه:

الحُكم بالزام المُدعى عليهما بالتكافل والتضامن بأن يدفعا للمُدعي قيمة القرض البالغ /200,000$ (مئتي ألف دولار أمريكي) مع الفائدة القانونية من تاريخ تقديم الدعوى وتدريك المُدعى عليهما الرسوم والمصاريف والنفقات وأتعاب المحاماة وللمُدعى عليه المذكور مُهلة عشرين يوماً من تاريخ آخر نشر لاتخاذه محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإلا يُصار إبلاغه جميع الأوراق والقرارات بواسطة رئيس القلم باستثناء الحُكم النهائي.

رئيس القلم
راغب شحادي

إعلان تبليغ أوراق مدنية

تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع / زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا المدعى عليهما مريم سبع ملحم وشفيق سليمان أبو رجيلي من كفرزبد المجهولي محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهما قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ أوراق الاستدعاء المُقدم من المدعية سوزان عبدالله أبو رجيلي بوكالة المُحامي جوزف مطلي المُسجل لدينا برقم أساس 2023/28 تاريخ الورود 2023/9/26 والذي يطلب بمُوجبه إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لوضع إشارة الدعوى على صحيفة العقار رقم /2092/ من منطقة كفرزبد العقارية وتعيين خبير للكشف على العقار رقم 2092 كفرزبد لبيان ما إذا كان قابلاً للقسمة بين الشركاء وإلا تخمينه تمهيداً لبيعه بالمزاد العلني بين العموم وتضمين المُدعي عليهما جميع الرسوم والمصاريف والنفقات والأتعاب والعطل والضرر الذي نحتفظ بحق تقديره لاحقاً.

يتم التبليغ بانقضاء مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق ويتوجب على المُدعى عليهما المذكورين أعلاه اتخاذهما محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإبداء مُلاحظاتهما على الاستدعاء ضمن المُهلة القانونية وإلا يُصار إلى إبلاغهما جميع الأوراق والقرارات لصقاً على باب ردهة المحكمة باستثناء الحُكم النهائي.

رئيس القلم
راغب شحادي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في زحلة طلب المُحامي سامي إيلي حبيقه وكيل سهام ميشال عازار سند تمليك بدل عن ضائع بحصتها في العقار رقم /173/ من منطقة أراضي زحلة العقارية.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع طلب السيد عبدالله أحمد مراد لنفسه شهادة قيد قسم خاص بدل عن ضائع العقار رقم 3179 قسم 8 معلقة أراضي.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط

إعلان

من أمانة السجل العقاري في زحلة طلبت غادة أحمد حرفوص لمُورث المُوكل علي أحمد اللدن ومحمد حسين عبد الهادي سندي تمليك بدل ضائع بحصصهم بالعقار 571 تعنايل.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط

إعلان

من أمانة السجل العقاري في زحلة طلب نبيل طانوس ضو لمُورثه طانوس جميل ضو سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارين 4160 و4159 أراضي زحلة.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط

إعلان

من أمانة السجل العقاري في زحلة طلب احمد محمد المعلم لمُوكله علي يوسف عساف سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 164 بوارج.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط

إعلان

من أمانة السجل العقاري في زحلة طلب المحامي ميرنا زين طه لمُوكلتها انجيا نقولا عطا سند تمليك بدل ضائع بحصتها بالعقار 23 حوش الغنم.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط

إعلان

تبليغ سنداً لأحكام المادة 409 أ.م.م. صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس بالحجز الاحتياطي رقم القرار 2005/80 إلى الحاجز: باسل هشام الاباشي، مجهول محل الإقامة
بمُقتضى الحجز الاحتياطي رقم 2005/80 المُنفذة منك ضد طلال اللبان المُتضمن إلقاء الحجز الاحتياطي على المركب المسمى نبيل رقم تسجيله 1924.
يقتضي حُضورك إلى قلم هذه الدائرة بالذات أو بالواسطة القانونية لاستلام طلب شطب إشارة الحجز المذكور واتخاذ مقام لك ضمن نطاقها والجواب بمُهلة خمسة أيام مُهلة التبليغ وعشرين يوماً مُهلة النشر وبانقضائها يُعتبر كل تبليغ لك ضمن نطاقها صحيحاً ويُصار إلى مُتابعة التنفيذ حتى آخر المراحل.
مأمور التنفيذ
خالد ديب

طوفان الأقصى

ميتا شريكة في العدوان على الغزة

خضعت ميتا لتدقيق بسبب رقابتها الصارمة على المحتوى المؤيد للفلسطينيين. ووثّق تقرير لـ «هيومن رايتس ووتش» نهاية العام الماضي حالات إزالة وقمع للمحتوى المتعلّق بفلسطين على منصات الشركة، بما في ذلك المنشورات التي تعبّر عن الدعم السلمي للفلسطينيين. وأبرز التقرير ستة أنماط رئيسية للرقابة غير المبررة على المنشورات المناصرة لفلسطين، فيما واجهت ميتا انتقادات من جهات مختلفة، بما في ذلك الجهات التنظيمية الأسترالية أخيراً والسيناتورة الأميركية إليزابيث وارن، وجماعات المناصرة لفلسطين

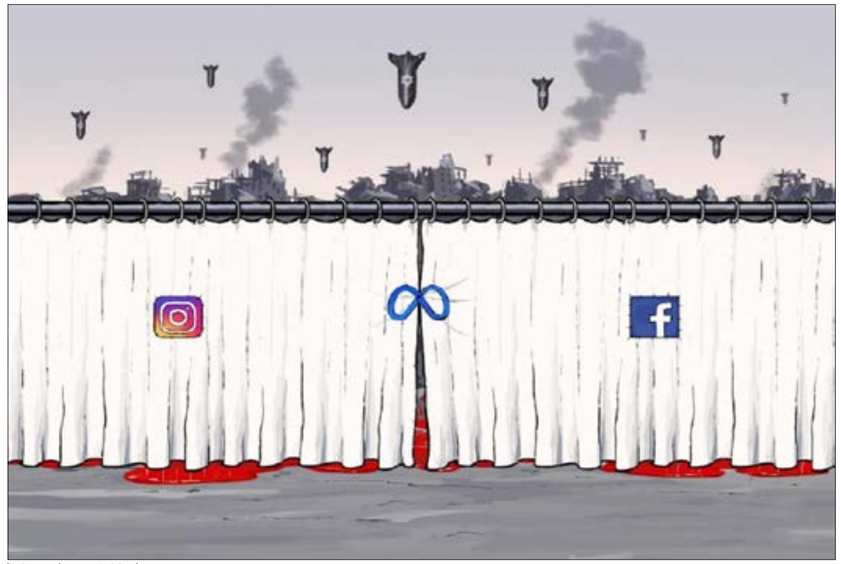

(ميكانيك سيفتشي ـ تركيا)

علي عواد

في تشرين الأوّل (أكتوبر) الماضي، وبعد أسابيع من بدء حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة، كتبت مفوضة السلامة الإلكترونية الأسترالية، جولي إنمان غرانت، رسالة إلى ميتا (الشركة الأم لفايسبوك وإنستغرام وثريدز وواتساب) تنقل فيها مخاوف عضو مجلس الشيوخ عن حزب الخُضر، مهرين فاروقي، بشأن تقرير صحيفة الـ «غارديان» (بنسختها الأسترالية) حول إدراج إنستغرام كلمة «إرهابي» في السير الذاتية لبعض الأشخاص على المنصة بدلاً من فلسطيني. مثلاً، في حالة مَن يكتبون «فلسطيني» على صفحاتهم الشخصية ويضعون رمز العلم الفلسطيني وكلمة «الحمد لله»، تصبح العبارة لدى ترجمتها إلى الإنكليزية: «الحمد لله، الإرهابيون الفلسطينيون يقاتلون من أجل حريتهم». وسألت غرانت أيضاً عن حظر الأصوات الفلسطينية على منصات ميتا، مضيفة أنّ «غياب الأصوات المنوّعة من «ساحة الإنترنت» من المحتمل أن يُسهم، في رأيي، في تطبيع خطاب الكراهية على المنصات». وردت ميتا بتاريخ 9 تشرين الثاني (نوفمبر) 2023، عبر مديرة السياسة الإقليمية لديها في أستراليا، ميا غارليك، قائلة إنّ نية الشركة لم تكن قمع مجتمع أو وجهة نظر معينة. وأضافت إنه كانت هناك مشكلة «لمدة وجيزة» مع «الترجمات العربية غير المناسبة» ولكن تمت ملاحظة المشكلة وحلها «في غضون ساعات».

مع مرور الوقت وتوالي الانتهاكات في حق المحتوى المناصر لفلسطين، تصاعد السخط ضد ميتا في الوقت الذي أثارت فيه الرقابة المنهجة على منصاتها، بما في ذلك فيسبوك وإنستغرام، قلقاً وانتقاداً واسعاً. ووصفت «هيومن رايتس ووتش» ما يحصل بأنّه رقابة نظامية وعالمية تؤثر على المستخدمين من أكثر من 60 دولة. وبعد مراجعتها منظمات دولية، من بينها مركز 1050 حالة حول «محتوى سلمي لدعم فلسطين خُجب أو قمع بشكل «حملة» و«المركز العربي لتطوير غير مبرر»، حدّدت المنظمة في تقرير وسائل التواصل الاجتماعي» و نشرته في 20 كانون الأوّل (ديسمبر) Access Now. من ناحيتها، ردّت الماضي ستة أنماط رئيسية ميتا على تلك التقارير بالتشكيك، لممارسة هذا، هي: إزالة المنشورات، مقلّلةً من أهمية المخاوف، ومعتبرةً وتعطيل الحسابات، وتقييد قدرة أنّ «ألف» مثال لا يعتبر دليلاً على المستخدمين على التفاعل مع الرقابة المنهجية نظراً إلى كمية المحتوى، الـshadow ban، وتطبيق المحتوى المنشور على منصاتها. معايير مزدوجة، والفشل في تقديم ومع ذلك، واجهت الشركة انتقادات إشعار أو تفسير مناسب لعمليات من الجهات التنظيمية الأسترالية، الإزالة أو تعليق الحساب. والسيناتورة الأميركية إليزابيث كما دمجت الدراسة أبحاثاً من وارن، قبل أن تعترف «ميتا» بأنّها ترتكب أخطاء محبطة للناس لكن تنفي في المقابل قمع صوت معين بشكل متعمّد وممنهج.

محاولة ميتا التهرّب من الدماء لم تنفع، وكانت لها تبعات. فقد كشفت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية في 9 كانون الثاني (يناير) الماضي أنّ ميتا أخضعت إحدى الموظفات للتحقيق بعدما أعلنت عن وجود «رقابة» على الآراء المؤيدة للفلسطينيين، وقُبض على عالمة البيانات في ميتا بحجة انتهاك قواعد عملاق وسائل التواصل الاجتماعي التي تحظر المناقشات السياسية في مكان العمل. وتعمل الموظفة في الشركة منذ عام 2021، بحسب ملفها الشخصي على موقع LinkedIn. موقع «برّنيس إنسايدر» تواصل معها في 10 كانون الثاني الماضي. في الفيديو، الذي شاهده الموقع ونشرته على صفحتها في إنستغرام، تقول العاملة إن مجموعة من موظفي ميتا كتبوا الرسالة، ثم شاركوها مع مجموعة داخلية. وقالت في الفيديو: «داخلياً، كنا نحاول إثارة هذه المخاوف والإنذارات، لكن هناك قاعدة تنص على أنه لا يمكنك التحدث عن مواضيع مزعجة، لذلك يُحذف أي شيء ننشره في ما يتعلق بفلسطين»، مضيفة أنّه لا يُسمح حتى لزملائها بالنشر عن أفراد عائلاتهم الذين قتلهم الاحتلال في غزة. وطالبت الموظفة أيضاً ميتا «بإجراء شفاف للرقابة الداخلية والخارجية» على منصاتها في الرسالة، بعدما واجهت الشركة انتقادات من بعض السياسيين وجماعات حقوق الإنسان حول أنّ أنظمة الإشراف على المحتوى الخاصة بها كانت تقمع الأصوات المؤيدة لفلسطين. ووفقاً لمقطع الفيديو الخاص بها، تلقّت الموظفة لاحقاً رسالة من زميل غير محدد يقول فيها إن الرسالة تنتهك قواعد الشركة. وقالت إن الرسالة والفيديو المنشور تمت إزالتهما وحذفهما بعد بضع ساعات.

منذ بدء العدوان الصهيوني على غزّة، لجأ مناصرو فلسطين إلى X وتيك توك وتليغرام. وعلى الرغم من المضايقات التي تعرّضوا لها على هذه المنصات، إلا أنها بقيت تسمح أقله بنشر خبر أو معلومة تصل إلى العالم عمّا يحدث داخل القطاع. لكن على المقلب الآخر، هُجرت منصات ميتا كونها تُعتبر قضية خاسرة، وربما بات كل شخص مؤيد لفلسطين يشعر بثار شخصي تجاه مؤسسها مارك زاكربيرغ المشارك في إسكات الصوت الفلسطيني وفي معاقبة سكان حاولوا توثيق جرائم الاحتلال في حقّهم عبر حساباتهم التي جوبهت بالإغلاق أو التعتيم. وبالتالي، وإلى جانب التظاهرات الشاجبة للاحتلال في الغرب، يجب فضح شركة ميتا وعدم السماح لها بالإفلات من المحاسبة. وكل من شاركوا في تطبيق سياسات ميتا والتعتيم على رسائل الفلسطينيين، يقفون عملياً إلى جانب الصهاينة، ويتعيّن الصراخ في وجوههم وحمل صورهم على اللافتات في الشوارع الغربية. تملك ميتا أكثر من ثلاثة مليارات مستخدم حول العالم، وبالتالي هي مسؤولة بشكل مضاعف عن بقية منصات التواصل الاجتماعي الأخرى.

> تحديد ستة أنماط للقمع الافتراضي بعد مراجعة 1050 حالة

«72 عذراء ـ بلا رقابة»: تضليل إسرائيلي على تليغرام!

منذ عملية «طوفان الأقصى»، صار تليغرام أساسياً بالنسبة إلى المستوطنين. التطبيق الذي لا يتدخل في محتوى المنشورات أو الصفحات، شاع استخدامه في الداخل المُحتل من أجل الحصول على الأخبار وخصوصاً بعدما تُرك مستعمرو غلاف غزة من دون معلومات في 7 تشرين الأول الماضي. من بين ما يتابعه المستوطنون، قناة تنشر ملخّصات يومية من غزة على شكل تقارير وفيديوات وصور، وتقدّم محتوى مروّعاً ووحشياً يوثّق جرائم الاحتلال ضد المدنيين العزّل في القطاع في محاولة لرفع معنويات الكيان اليائس. صحيح أنّ الصهاينة نفوا إدارتهم لها، غير أنه سرعان ما ثبت العكس أخيراً

اعترف الاحتلال الإسرائيلي بتورّطه في تشغيل قناة «72 عذراء ـ بلا رقابة» على تليغرام، وأنّها أديرت من أعضاء قسم داخل مديرية العمليات التابعة لقوّات العدو. ويأتي هذا الكشف في أعقاب تحقيق نشرته صحيفة «هآرتس» الشهر الماضي. وبحسب المصادر التي استشهدت بها الصحيفة العبرية، فإن الوحدة المسؤولة عن الحرب النفسية ضد «الأعداء والجماهير الأجنبية» في قوّات الاحتلال أنشأت القناة في 9 تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، أي بعد يومين فقط من عملية «طوفان الأقصى». إجراء اتّخذ موازية وبشكل غير رسمي، بهدف استثارة واستهداف الجمهور الإسرائيلي.

قبل شهر، كانت القناة تضم أكثر من 700 منشور وصورة ومقطع فيديو لقوات الاحتلال وهي تنفذ جرائم قتل وتدمير في قطاع غزة، وشجعت متابعيها البالغ عددهم 5300 على مشاركة المحتوى. منشورات القناة مليئة بدعوات الكراهية والقتل والتهجير والإبادة، وكانت صور وفيديوات الشهداء الغزيّين مصحوبة بتعليقات مشينة، مع التركيز على التصوير المروع للجرائم. إضافة إلى ذلك، نُشرت مواد من التحقيقات الجارية أو معلومات سرية، تباهت القناة بـ «حصريّتها من غزة». كما تمت مشاركة آلاف مقاطع الفيديو والصور التي تصوّر عمليات القتل والتدمير، مع تشجيع المتابعين على نشر المحتوى على نطاق واسع. وفي 11 تشرين الأوّل، حُمّل مقطع فيديو على القناة لمركبة إسرائيلية وهي تسير بشكل متكرر فوق جثّة أحد الشهداء، مصحوباً بتعليق، «جيد جداً، غيرشون! ادهسه ادهسه! اللعنة على الأوغاد». هي ليست المرّة الأولى التي يحاول فيها قادة الاحتلال رفع عزيمة المستوطنين عبر مشاهد التنكيل بالجثث. ففي عام 2021، كُشف عن قيام قوّات الاحتلال بحملات دعائية خادعة ضد المستوطنين. إذ أطلقت حينها حملة تهدف إلى تعزيز الوعي بهجماتها و«كلفتها» على الفلسطينيين. وبموازاة ذلك، نشرت حسابات مزيّفة على وسائل التواصل الاجتماعي تحتوي على صور للدمار الواسع النطاق في القطاع، داعية متابعيها إلى المشاركة «حتى يعرفوا أنّنا ننتقم بشكل كبير».

يستخدم الاحتلال الحرب النفسية في محاولة لتقويض خطاب المقاومة، والتأثير على السكان والترويج لنجاحاته. وأخيراً، اشترى الصهاينة منظومة رقمية متكاملة لمواجهة المقاومة على منصات التواصل (الأخبار 2024/1/29). هذه القوّات البائسة التي تتباكى أمام الصحف الغربية والعالمية على أنّ حماس استطاعت أن «تسيطر على عقل الشباب الغربي» عبر منصات التواصل والدعاية، يتكشّف لنا وللعالم بأسره يومياً احترافها في الحقارة وصناعة الفبركات والترويج للإبادة والتهجير والتطهير العرقي. كيان يملك المال والحظوة السياسية الغربية، يتخذ من مؤسسات العالم «الديمقراطي» منصة للتباكي على ما حصل لليهود في المحرقة، فيبتزّهم عبر الموازنة بين انتقاد الصهيونية ومعاداة السامية، ويقفل على الفلسطينيين كل منافذ الحياة، مانعاً عنهم الماء والدواء والطعام والوقود والاتصالات والإنترنت، ويطلب من كبرى منصات التواصل إغلاق الصفحات المناصرة لهم، فيما يُمعن في الشر إلى حدّ ملاحقة الطلاب الغربيين في بلادهم. هكذا، يتلصّص على حساباتهم الافتراضية ويراقب ما يقوله أساتذتهم ويطرد مديري الجامعات. وفي الوقت نفسه، تدير منظومته العسكرية أحقر أساليب الدعاية للتنكيل بالفلسطينيين والسخرية منهم واضطهادهم. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنّ أعتراف جيش الاحتلال بإدارة قناة «72 عذراء ـ بلا رقابة»، يأتي في سياق ما تحاول إسرائيل فعله دائماً، أي أن تُظهر للغرب أنّها كيان يخضع للمساءلة والقانون. وهو أمر يمكن لأصغر طفل فلسطيني أن يكذّبه.

علي...

استراحة

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4519

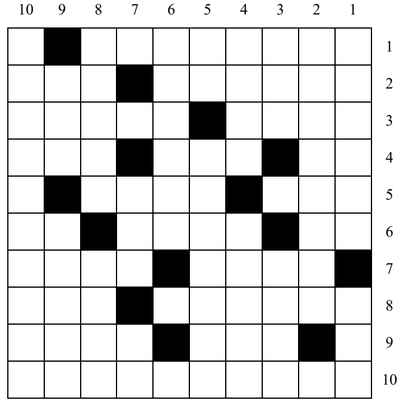

أفقيا

1- شاعر لبناني راحل – 2- أكبر خطيب وكاتب ومفكرّ عرفته روما قديماً – مهر بلغ السنّة – 3- يضعف جسدياً – فرحوا بمصيبته – 4- خداع – ضمير منفصل – سلام – 5- قميص بغير كمين – مقعد – 6- ضمير متصل – أحرف متشابهة – إسم موصول – 7- يطوف به – وحدة قياس السوائل – 8- أرخبيل إسباني يُعرف بجزر الخالدات – من الحيوانات – 9- ماركة شاحنات – اللغة الرسمية في دولة الباكستان – 10- رئيس لبناني راحل

عمودياً

1- إحدى الولايات المتحدة الأميركية – حرف زجر وتنبيه – 2- صاحب نظرية النسبية – 3- نز الجسد بالعرق – بيتي – 4- نضرته واتساعه – قائد جيش داوود النبي – 5- عاصفة بحرية – رئيس قبرصي راحل – 6- عاصمة الكونغو –7- جامعة أميركية – للمساحة – 8- إقليد – مدينة بريطانية – 9- عتاب – وضع متدهور أمنياً – 10- ملك إسباني سابق

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- رندا الشهّال – 2- شو ان لاي – حق – 3- يارا – مبارم – 4- دبّ – ضواري – 5- كشكول – دبلن – 6- رومل – رم – 7- أطبّ – الإياب – 8- الكينا – 9- يالطا – في – 10- سامي الصلح

عمودياً

1- رشيد كرامي – 2- نواكشوط – اس – 3- دار – كمبالا – 4- أناضول – لطم – 5- ال – ول – اكاي – 6- لاما – حليّ – 7- شيبرد – أنال – 8- ايبريا – 9- أحرّ – لما – فل – 10- لقمان – بريح

sudoku 4519

7	9		2	1	6			4
6	3						8	2
1			4		3		6	9
	5		1	2	8			
4	1	3		6		9	2	8
				3			1	
	8			7			4	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4518

7	4	9	8	2	6	5	3	1
6	5	1	9	4	3	7	2	8
3	2	8	7	5	1	4	6	9
4	9	3	5	8	7	6	1	2
5	8	7	1	6	2	3	9	4
2	1	6	4	3	9	8	5	7
8	6	2	3	1	4	9	7	5
9	3	5	2	7	8	1	4	6
1	7	4	6	9	5	2	8	3

مشاهير 4519

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عالم نفس دانماركي ألماني أميركي (1902-1994). تأثر بفرويد مع التجديد

4+5+2+3 = بهار هندي ■ 9+8+10+11 = هدوء وصمت ■ 6+7+1 = ريح طيبة

حل الشبكة الماضية: **فيصل الياسري**

طوفان الأقصى

معرض استثنائي تقيمه «مؤسسة دلول للفنون» بالتعاون مع المتحف الفلسطيني في بيرزيت. إنّها فرصة ثمينة للتعرّف عن كثب إلى نماذج رائعة من الفن الفلسطينيّ والعربي شبه المجهول لدينا. جُمعت في معرض واحد وحيّز إبداعيّ مشترك يحاكي مباشرةً هول الواقع في القطاع الذي يتعرّض لإبادة مهولة منذ أكثر من أربعة أشهر. تعبيرات وحساسيات فنية مختلفة، تعكس فجيعة التاريخ والراهن المأساويّ

منحوتة ضياء العزاوي

عمله للراحلة ليلى الشوا. الصور بإذن من «مؤسسة دلول للفنون»

من المعرض

«العفو» لشادي زقزوق التي تستدعي «لا بيتا» لمايكل أنجلو عن مريم العذراء التي تحتضن ابنها بعيد إنزاله عن الصليب

«أمير غزة الصغير» شاهداً على المذبحة الفظيعة

ريما النخل

يُوجّه معرض «أمير غزة الصغير» المُقام في «مؤسسة دلّول للفنون» (DAF)، بالتعاون مع «المتحف الفلسطينيّ» في بيرزيت، تحيّة لشهداء القطاع، وبخاصة الأطفال منهم. استوحى عنوان المعرض الجماعي من منحوتة برونزيّة للفنان اللبناني شوقي شوكيني أنجزها عام 2010 في مقر إقامته في باريس ومنحها عنوان «الأمير الصغير»، في إحالة واضحة لرواية أنطوان دو سان إكزوبيري الشهيرة. المنحوتة تجريدية هندسية، تجسّد طفلاً مجزّأ الكيان، مثلما هي حال شهداء غزة الخارجين مقطّعي الأوصال من تحت الركام. ومحاكاة

> ألوان قوية وجرينة تعكس أفكار ليلى الشوا الثورية والتزامها السياسيّ

لموضوعي المعرض ومنحوتة شوكيني، تُعرض منحوتتان للفنان العراقيّ ضياء العزّاوي (الأخبار 5/12/2023): واحدة صغيرة تمثّل شخصية «حنظلة» الأيقونية التي ابتدعها الفنان الكبير الشهيد ناجي العلي، ومنحوتة «الهدف» التي يعود تاريخها إلى عام 2012. الأخيرة عبارة عن منحوتة برونزيّة مستطيلة مثقوبة بالرصاص، تنهض على قدمين رفيعتين مغروستين في الأرض. للعزاوي أيضاً عمل طباعيّ يحمل عنوان «النشيد الجسدي: قصائد مرسومة لتل الزعتر».

الفنان السوريّ الكبير يوسف عبدلكي (الأخبار 29/12/2023)، نشاهد له في هذا المعرض لوحةً قاسيةً، كبيرة الحجم بعنوان «طفل من غزة» تظهر وحشيّة المحتلّ بمظهر الذئب المعدنيّ الواقف فوق الطفل الغزاوي المتمدّد أرضاً مذعوراً من الوحش المتهيّئ لالتهامه بأنيابه التي تسيل منها الدماء. هذا العمل المشغول بالفحم والرصاص والتضاد اللوني بين الأسود والأبيض والرمادي، يندرج تماماً بأسلوب عبدلكي بالانزياح إلى الأشياء والعناصر المكوّنة لأعماله أكثر من اللون. ودائماً ما كان عالمه التشكيليّ المبدع شاهداً على الإنسان المقهور والمعذّب والمضطهد والمقتول، وسط فراغات لا متناهية تشبه صمت العالم.

الفنانة الفلسطينية الراحلة ليلى الشوّا (1940 ـ 2022) نشاهد لها في المعرض أربع لوحات أُدرجت تحت العنوان الجامع «عارضة أزياء إرهابية» (2010) فضلاً عن «صرخات» (2011) و«سماء غزة» (2012) و«أطفال الحرب، أطفال السلام» (2013). أمّا رباعيتها الأولى، فهي مشغولة بوسائط متعددة ومتمازجة، من التصوير الفوتوغرافي إلى كريستال سواروفسكي على القماش، وفيها امرأة ملثّمة بالكوفية الفلسطينية ومرتدية لباساً طبعت عليه «تفاحة نيويورك». الألوان قوية وجريئة تعكس أفكار الفنانة الثورية والتزامها السياسيّ.

الالتزام السياسيّ يظهر كذلك في أعمال الفنان الفلسطيني إسماعيل شموط (1930 ـ 2006) القديمة والمستعادة خصيصاً للمعرض: «هنا كان أبي» (1957)، «معركة الكرامة» (1969)، «في العين» (1976) من سلسلة لوحات «تل الزعتر»، فضلاً عن «توهج الانتفاضة» (2001) التي تستلهم يوميات الانتفاضة الثانية حيث أطفال يرمون الحجارة وعلم فلسطيني يرفعه شبّان مناضلون في مواجهة جنود إسرائيليين يتقدمون خائفين ومحتمين بعرباتهم.

إلى أعمال الفنان الفلسطيني سليمان منصور (1947): «ابنة القدس» (1978)، «جمل المحامل» (2005)، «عند نقطة التفتيش» (2009)، و«الوطن» (2010).

اللوحة الأخيرة مشغولة بالفحم والأكريليك، أشدّ حزناً من الحزن نفسه، إذ يظهر فيها فلسطينيون من مختلف الأعمار في مجموعات مقسّمة داخل سجون ضيّقة مفتوحة على خطوط وتدرّجات لونية من الأسود إلى الرمادي. هم يقفون عند الحدّ الفاصل بين الوطن والسجن.

نرى عجوزاً مرهقاً خرج من فلسطين طفلاً قبل خمسة وسبعين عاماً يحمل القدس على ظهره في فراغ بلا أفق كأنّه واقف على سطح العالم. تذكّرنا قدما هذا العجوز الضخمتين بشخوص الفنان المكسيكيّ دييغو ريفيرا. عجوز سليمان منصور معجون بالمعاناة والصبر. علماً أنّ موقع المعرض أعاد إنتاج لوحات هذا الفنان بشكل ملصقات أو بطاقات بريدية يمكن طباعتها أو تداولها، خدمةً للقضية وحفظاً لهذا الإرث التشكيليّ الملتزم.

من أعمال الفنان المصريّ سمير رافع (1926 ـ 2004) اختار المعرض لوحة «مشهد فلسطينيّ» (1960) حيث أفراد عائلة فلسطينية يقفون بشجاعة وبأس في وجه جنود الاحتلال الذين يوجّهون إليهم فوهات بنادقهم. لكنّ وجوه هؤلاء الجنود ليست بشرية عادية، بل أعطاها الفنان أشكال الجماجم التي لا توحي إلا بالتهديد والموت. وعلى مألوفه، لا تغادر الحيوانات لوحات سمير رافع وفي هذه اللوحة كلب وحمامة قرب العائلة. ثمة تركيز على يدي الأب الضخمتين، وعلى يدي الأم المرفوعتين تحدّياً لا استسلاماً.

لوحة الفنان الفلسطيني هاني زعرب «الانتظار ـ رقم 1» (أكريليك وأصباغ على قماش ـ 2010) يرسم فيها ابنه «قدسي» جالساً على سلّم من درجتين في حالة تأمّل وانتظار، وخلفية تكوين المشهد حمراء. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ زعرب هو من مواليد غزة، وتحديداً مخيم رفح عام 1976، درس الفن التشكيلي في رام الله ثم في باريس. تميّزت لوحاته بالحضور الطاغي للكتل البشرية الهلامية المنطوية على نفسها كأنها مستلمة لقدرها، موظفاً ألوانه الزيتية التي يطغى عليها الأبيض والأسود وتدرجاتهما الرمادية. تصوّر جمالي يرفع اللمسة الفنية إلى مستوى الاحتجاج.

«العفو» (2017) عنوان جدارية الفنان الفلسطيني شادي زقزوق التي تستدعي «مادونا ديلا بييتا» الأيقونية لمايكل أنجلو عن مريم العذراء التي تحتضن ابنها بُعيد إنزاله عن الصليب. في خلفية مشهد الأم الفلسطينية التي تحمل ابنها الشهيد، نرى جدار الفصل العنصري الذي يتمدّد عنده ظلّ عملاق مثقوب جسده كلّه بالرصاص، ويزنّر جثته شريط كتب عليه بالإنكليزية «عدالة»، وصولاً إلى حسناوين تحملان صورة في إطار ضخم يظهر فيها أسرى فلسطينيون في معتقل إسرائيلي... سوريالية مزدحمة بالألوان والتفاصيل والرموز الواضحة غير الملغزة داخل جدارية تنتمي إلى الحداثة التشكيلية بقدر ما تبتكر شكلاً جديداً للفن الملتزم.

الفنان الفلسطيني خليل رباح يُستعاد له في المعرض عمله التركيبي المفاهيمي المشكّل بوسائط متعدّدة تحت عنوان «الفلسطيني» (1997). يدور العمل حول تيمات الحصار والنزوح واللجوء، منطلقاً من تجربته الذاتية كفلسطينيّ واجه تعقيدات الهجرة والتأقلم في الولايات المتحدة حيث يقيم اليوم. يتناول في عمله التركيبيّ هذا قاموس «إكسفورد» الأوسع انتشاراً للغة الإنكليزية، ويفتح صفحتين متقابلتين فيه يغطّيهما، تاركاً فقط تعريف «فلسطينيّ» بحسب الغرب. فالقاموس هذا يجرّد الفلسطينيين من حقّهم في أرض فلسطين متبنّياً رواية «أرض إسرائيل القديمة». يغرز رباح في الصفحتين مسامير ترمز إلى العنف المعتمد طوال قرن من الزمن لتثبيت هذه السردية العنصرية عن الإنسان الفلسطيني.

أعمال متميّزة تحمل توقيع الفنان الفلسطيني عامر الشوملي نراها في المعرض، من بينها لوحتان يجسّد فيهما الكوفية بأسلوب ذكي لمّاح يرتكز على موتيفات الغزة السوداء التي تشكل قوام نسيج الكوفية ليبتكر منها الشوملي رموزاً كثيرة. كما يستوحي كوفية الزعيم الراحل ياسر عرفات في صورتين ظهرتا على غلاف مجلة «تايم» الأميركية مرتين متباعدتين زمنياً: الأولى عام 1968 والثانية عام 2002، فضلاً عن أعمال أخرى طباعية تحمل اسم «إكس راي» أو الأشعة السينية وتعود إلى عام 2007، وهي خمس مطبوعات كبيرة الحجم، بالأبيض والأسود، وفيها رموز للمعاناة والنصر الفلسطينيين. ومن الأعمال الأبرز والأجمل في المعرض، لوحة «سنعود» للفنان الفلسطيني الخلّاق عماد أبو اشتية (مواليد 1965) في أحد مخيمات اللجوء في الأردن). هنا تظهر امرأة ترتدي الثوب الفلسطيني التقليدي، عملاقة حجماً كي ترمز إلى فلسطين الناهضة من أطلال دمار غزة المربع، منبعثة من بين الركام. المرأة دائمة الحضور في لوحات هذا الفنان، محاكياً واقعها ورامزاً عبرها إلى الوطن والقضية، ومنحازاً إلى الزيّ التراثي والتطريز الشائع تاريخياً في القرى والأرياف. يميل عماد أبو اشتية إلى فنّه إلى الفانتازيا، لكنّه يدلّ على انتمائه إلى المدرسة السريالية، معتمداً الألوان الزيتية والمائية والباستيل ليخاطب المشاعر، حتى إنّ دولة الأورغواي

> يبتكر عامر الشوملي رموزاً كثيرة من الغرزة السوداء في الكوفية

اختارت إحدى لوحاته كطابع بريديّ.

التراث الفلسطينيّ محوريّ أيضاً في أعمال بشير مخول التي تجمع التجريد الهندسي بمنحاه الغربي إلى الخطّ الكوفيّ العربيّ. نقف في المعرض أمام لوحته «حجارة» (1990) وفيها كلمة حجر بالخطّ الكوفي على خلفيّة مثلّثات موزّعة هندسياً تبعاً لألوان العلم الفلسطينيّ. والحجر رمز واضح للعمل المقاوم ولأطفال الحجارة في الانتفاضة الأولى التي اندلعت عام 1987 وكان اعتماد ألوان العلم الفلسطينيّ بحدّ ذاته عملاً مقاوماً آنذاك، إذ كان محظوراً من قبل الاحتلال، فضلاً عن لوحة «قطرة من دمي» (2014) وفيها صور مكبّرة لقطرات الدم القرمزية المتناثرة فوق جدارية قماشية. والجدير بالذكر أنّ الفنان بشير مخول (1963 ـ مواليد قرية البقيعة في الجليل) المقيم في بريطانيا منذ عقود، يحمل درجة البروفيسور في الفنون وهو رئيس «جامعة الفنون الإبداعية» UCA في بريطانيا منذ عام 2017. أصدر العديد من المؤلفات أبرزها «جذور الفن الفلسطيني» الذي يعتبر أهم المراجع حول الفن الفلسطيني المعاصر. تلفت في المعرض الفنيّ أيضاً منحوتة للفنان الفلسطيني أحمد كنعان بعنوان «سفينة اللاجئين» تنهض فوق قاعدة خشبية على شكل سفينة مرتكزة إلى مفاتيح من البرونز، ترمز إلى مفاتيح البيوت التي حملها مالكوها المهجّرون على متن السفينة قسراً. بعدّ كنعان من أبرز فناني فلسطينيّي الـ 48، اشتغل على إعادة إحياء التراث الفلسطيني، وخصوصاً الكنعاني، إذ يحمل في اسمه الجذور الكنعانية، لكن ضمن السياق المعاصر، مستخدماً مواد متنوعة بين حجر وطين وخشب وحديد. لا يكتفي بالموروث الكنعاني بل ينهل أيضاً من تراث الفن الإسلامي في منحوتاته ولوحاته الزخرفية التي تكثر فيها الفراشات والغزلان والطيور، فضلاً عن الفارس العربيّ الذي يحرّره من الماضي والتراث ليجعله على علاقة بالمستقبل لا بالماضي.

إنّها فرصة ثمينة للتعرّف عن قرب إلى نماذج رائعة من الفن الفلسطينيّ والعربي شبه المجهول لدينا، جُمعت في معرض واحد وحيّز إبداعيّ مشترك يحاكي مباشرة هول الواقع في غزة المذبوحة المتألمة. إنّه الوقت الأكثر ملاءمة لإشباع الوجدان المكلوم بتعبيرات فنية تُشظّي مشاعر الألم ألواناً وخطوطاً وأشكالاً وروًى تعكس فجيعة التاريخ والراهن المأساوي.

«أمير غزة الصغير» حتى 15 نيسان (أبريل) ـ قاعة «مؤسسة دلول للفنون» (قرطم . بيروت) ـ للاستعلام: 01/791229

«أمير غزة الصغير» للشوقي شوكيني الذي أعطى عنوانه للمعرض

الأسماء المشاركة

يضمّ معرض «أمير غزة الصغير» عشرات اللوحات والمنحوتات لمجموعة من الفنانين الراحلين والأحياء من فلسطين والعالم العربي هم: ليلى الشوّا، يوسف عبدلكي، ضياء العزّاوي، إسماعيل شموط، نبيل عناني، سليمان منصور، عبد الرحمن المزين، نذير نبعة، هاني زعرب، عامر الشوملي، بشار الحروب، عماد أبو اشتية، أيمن بعلبكي، سميرة بدران، تيسير بركات، خليل رباح، جمانة الحسيني، عاصم أبو شقرا، بشير مخول، محمد أرجدال، سمير رافع، شادي الزقزوق، أيمن كنعان، عبد عابدي، فلاديمير تماري، ستيف سابيلا، فضلاً عن فوتوغرافيات من الأرشيف التاريخيّ عن فلسطين في القرن الماضي.

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 6 شباط 2024 العدد 5126

صورة وخبر

حقّقت تايلور سويفت، أوّل من أمس الأحد، إنجازاً غير مسبوق في تاريخ جوائز «غرامي» بنيلها للمرة الرابعة لقب «ألبوم العام»، وهو الأبرز بين هذه المكافآت التي هيمنت عليها النساء هذه السنة، فيما أعلنت النجمة الأميركية عن أسطوانة جديدة لها. وبهذه الجائزة التي حصلت عليها سويفت عن ألبومها Midnights وتسلّمتها من سيلين ديون، باتت الفنانة البالغة 34 عاماً الأكثر فوزاً بجوائز عن ألبوماتها، متقدّمةً على فرانك سيناترا، وستيفي ووندر، وبول سايمون. علماً أنّ سويفت سبق أن فازت بهذه الجائزة عن ألبومات: Fearless، و1989، وFolklore. كما أنّها أفادت من المناسبة تسويقياً، فانتهزت الفرصة بعد حصولها في بداية الاحتفال على جائزة أخرى هي «أفضل ألبوم بوب»، بإعلانها عن إطلاق ألبوم جديد في 19 نيسان (أبريل) المقبل بعنوان The Tortured Poets Department. وحضرت غزّة في الاحتفال على مسرح «كريبتو أرينا» في لوس أنجليس، عبر العبارة التي قالتها المغنية الإسكتلندية آني لينوكس بعد أدائها أغنية U 2 Nothing Compares للراحلة سينيد أوكونور، إذ طالبت بوقف إطلاق النار فوراً في القطاع. وتزامناً مع الحدث، تجمّع آلاف المتظاهرين المتضامنين مع غزة أمام المكان، ونُشرت فيديوات على الإنترنت لمحتجين يهتفون: «من النهر إلى البحر فلسطين حرة». (فاليري هاكون ـ أف ب)

على بالي

أسعد أبو خليك

جريدة «الشرق الأوسط»: كيف أسهمت في المجهود الحربي الإسرائيلي في حرب الإبادة: 1) مقالات في ذمّ «حماس» وحتى في تقريع الشعب الفلسطيني على خياراته التاريخيّة. الحقد عنصر أساسيّ في سياسات آل سعود: لا تزال الصحف السعوديّة تزخر بحملات هجاء وسخرية ضد عبد الناصر بعد أكثر من 50 سنة على وفاته. 2) تصوير الحرب الإسرائيليّة على أنّها «عمليّات عسكريّة» جراحيّة. 3) الإفراط في الحديث عن «معاناة» شعب أوكرانيا من جرّاء الحرب، والتعتيم على معاناة الشعب الفلسطينيّ. 4) إبراز أخبار اعتراف محتمل لبريطانيا وأميركا بدولة فلسطينيّة كأنّ ذلك يقدّم حلاً للمعاناة. 5) إبراز أخبار السلطة الفلسطينيّة وإسباغ شرعيّة عليها. 6) تغطية واسعة لحفلات الرقص والغناء والهيصة في جدّة والرياض، لإلهاء الرأي العام. 7) الجريدة نفسها التي واظبت على تصوير حزب الله على أنّه يقود لبنان إلى حرب من أجل فلسطين، تأخذ على الحزب (بلسان عبد الرحمن الراشد) أنّ عمليّاته «محدودة». 8) تغطية مؤازرة «أنصار الله» في اليمن لغزة على أنّها عمليّات قرصنة وإرهاب من دون أي دافع سياسي، والاستمرار في نشر يومي لأخبار كاذبة من اليمن فقط لشيطنة الحوثيّين. 9) نشر صُور وسِيَر عن حياة الأسرى الإسرائيليّين من دون إقران ذلك بنشر صور وسِيَر لآلاف الأسرى الفلسطينيّين في سجون إسرائيل. 10) ضخّ شائعات إسرائيليّة مغرضة عن خلافات مزعومة في قيادات «حماس». 11) نشر أخبار متناقضة لشيطنة «حماس»: هي ساعة تريد عرقلة اتفاق وقف النار لعدم اكتراثها بالضحايا، وساعة هي تقدّم تنازلات تسمح بصفقة لا تتضمّن وقف الحرب. هي، مثل حزب الله في عرف إعلام السعوديّة، مُدانَة في الحالتيْن. 12) لوم «حماس» وحزب الله على عدم حصول اتفاق سلمي بين إسرائيل والعرب. 13) نشر مقالات تحمل عناوين عن غزة وفلسطين في صفحة الرأي، ولكن كل مضمونها يكون في تقريع حركات المقاومة ولومها على تطرّف إسرائيل. 14) نشر أخبار عن «متطرّفي إسرائيل» في محاولة لفصل نتنياهو عنهم وتصويره على أنّه المعتدل. 15) الحرص على جعل كراهية إيران أولويّة.

مفكرة

«بلو» والأصدقاء: من بيروت إلى ريو

في 20 شباط (فبراير) الحالي، تحيي Blue Comme Moi حفلة في «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي». «بلو» هي ريتا عقيص (الصورة)، كاتبة الأغاني والمؤلفة الموسيقية والمغنية التي تستهلم أعمالها من بيروت وباريس وريو دي جانيرو وأجوائها الموسيقية. ستمزج الفنانة (غناء، كيبرود) التي أصدرت ألبومها الأوّل في 2018، بين أغنياتها الخاصة وأخرى معروفة، على أن يرافقها سام وهبة (غيتار، غناء)، ومحمود رمضان (باص، غناء)، وشريف سلّوم (دارمز). يعود ريع السهرة لدعم برنامج «أونوماتوبيا» لتطوير المهارات الموسيقية.

حفلة Blue Comme Moi: الثلاثاء 20 شباط 2024 ـ الساعة الثامنة مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/986398

مارون بغدادي وناديا تويني: لبنان الذي في بالي

تبدأ منصة «أفلامنا»، في 22 شباط (فبراير) الحالي، عرض فيلم «همسات» (1980 ـ 94 د) للمخرج اللبناني الراحل مارون بغدادي (1950 ـ 1993). في بداية الثمانينيات، تجول الشاعرة الراحلة نادية تويني (الصورة) على مناطق لبنانية مختلفة مزّقتها الحرب. يسجّل الشريط تفكّك دولة تكافح من أجل البقاء والبحث عن الأمل. في كل محطة، وسط مواقع مشبعة بالشعر والحنين إلى عصر مضى، يتقاطع حلم الشاعرة المحطم ورؤاها المثلى لوطنها مع تأملات المخرج الشخصية. تلتقي تويني مجموعة من الفنانين والمصرفيين والمحامين والمواطنين من أصحاب المهن الأخرى. بعيداً من طابعه النوستالجيّ والشاعري ورؤية بغدادي المثالية لما يحلم أن يكون عليه لبنان، فإنّ الشريط يضيء على الواقع اللبناني في تلك المدة المفصلية من الحرب الأهلية، التي بدا فيها المستقبل مشوّشاً تماماً.

فيلم «همسات»: بدءاً من الخميس 22 شباط 2024 ـ على منصة «أفلامنا» www.aflamuna.online

هيرفيه لو تيليه: «خلك» في الباشورة

ضمن فعاليات «نادي القراءة» باللّغة العربية، تدعو «جمعية السبيل» إلى حضور مناقشة رواية «الخلل» (دار الآداب) للفرنسي هيرفيه لو تيليه، في 15 شباط (فبراير) الحالي، في «المكتبة العامة لبلدية بيروت» (الباشورة). تدور الأحداث في حزيران (يونيو) 2021، حينما يقع حادث تنقلب له حيوات مجموعة من الرجال والنساء. القاسم المشترك بينهم: جميعهم ركاب في رحلة من باريس إلى نيويورك. يقدّم الكاتب الحاصل على جائزة «غونكور» تشكيلة عجيبة من الشخصيات، يختارها بعشوائية لا تخلو من عناية.

مناقشة رواية «الخلل»: الخميس 15 شباط 2024 ـ المكتبة العامة لبلدية بيروت (بناية الدفاع المدني/ الطبقة الثالثة ـ الباشورة). للاستعلام: 01/664647

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com